جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة
علوم الأرض والكون

مذكرة ماستر

هندسة معمارية، عمران ومهن المدينة
تسيير التقنيات الحضرية
عمران وتسيير مدن

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
بلعيد رفيدة

يوم: 20/06/2019

دور الجماعات المحلية في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة - بلدية بسكرة -

---

لجنة المناقشة:

أ.سمير بوطبة	أ. مس أ	الجامعة	رئيس
أ.سكساف منيات النفوس	أ. مس أ	الجامعة	مقرر
أ.نجاة قسم الله	أ. مس أ	الجامعة	مناقش

السنة الجامعية : 2019/2018

❖ **الجماعات المحلية:**

الجماعات المحلية هي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي، قد تكون منتخبة أو معينة وتباشر اختصاصاتها عن طريق النقل أو التفويض، فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزة المركزية في الدولة وهيئات محلية مستقلة عنها ومن ثم فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية. [1]

أما في الجزائر فيطلق على الجماعات المحلية اسم البلديات والولايات، وتضم مجموعة سكانية معينة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون، وعبارة الجماعات المحلية ظهرت لأول مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون 1947/09/20 ، والتي تنص على أن "الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات.[2]

❖ **المركزية الإدارية:**

قصر الوظيفة في الدولة على ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة، فهي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة.[3]

❖ **اللامركزية الإدارية:**

ويعرفها الدكتور أحمد غنيم على أنها " توزيع السلطة بين أفراد الجهاز الإداري ومستوياته في الدولة عن طريق السماح بتفويض هذه السلطة إلى المستويات الإدارية الأدنى منها" [4].

---

[1] زرقاوي رتيبة،إصلاح وتطور منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية واقع وآفاق من 1990 إلى2015مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة خميس مليانة ، 2015 .

[2] طالبي يمينه، الدور التنموي للجماعات المحلية ولاية البيض,ماستر في العلوم السياسية ،جامعة الطاهر مولاي سعيدة 2016ص18.

[3] حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982 ، ص6.

[4] د.احمد غنيم،الإدارة العامة/كلية التجارة،جامعة المنصورة، ألطبعة الأولى،ص162.

ويقصد باللامركزية الإدارية توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحيه مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتساب للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من الرقابة لتلك الإدارة.[1]

❖ **البلدية:**

حسب المادة 1و2 من القانون 10-11 فان البلدية هي: الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون. وهي قاعدة إقليمية لامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية."

- جماعة إقليمية أي توجد لها اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة .
- قاعدية: بمعنى هي أصغر جزء في التقسيم الإقليمي.
- تتمتع بالشخصية المعنوية أي منحها الاستقلال الإداري والمالي في مباشر الاختصاصات الموكلة إليها، بهدف السهر على تحقيق المصالح تحت إشراف الحكومة ورقابتها، و لها وجود قانوني مستقل عن كل من الولاية والدولة ولها الحق في التقاضي أمام القضاء، ولها ممثل قانوني هو رئيس المجلس البلدي ويمكنها إبرام العقود قبول الهبات...الخ
- تحدث بموجب قانون أي لا يمكن أن تلغى إلا بموجب قانون لكن يمكن تعديل حدودها الإقليمية بالإضافة أو النقصان (بموجب مرسوم تنفيذي).
- وحسب المادة 03 من نفس القانون فان البلدية تمارس صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للموطنين وتحسينه.[2]

[1] عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص:19.

[2] المادة 1و2و3 من قانون البلدية10-11

❖ **المجلس الشعبي البلدي:**

هيئة تداولية منتخبة لمدة 05 سنوات بالاقتراع العام والمباشر والسري من طرف الناخبين بالبلدية، وكما يعتبر قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، ويتراوح عدد أعضائه من13 إلى43 عضوا بحسب عدد التعداد السكاني لكل بلدية وفق ما نصت عليه المادة 79 القانون المتعلق بنظام الانتخابات ويتكون من لجان دائمة ومؤقتة قصد دراسة القضايا التي تهم البلدية.[1]

❖ **رئيس المجلس الشعبي البلدي:**

لقد حدد قانون البلدية شروط تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي بموجب المادة 48 منه وتتمثل هذه الشروط في الآتي :

- ان يبلغ المترشح 22 سنة كاملة يوم الاقتراع.
- ان يثبت أداءه للخدمة الوطنية أو الإعفاء منها .
- ان يكون ضمن قائمة مقبولة صراحة من طرف حزب سياسي.
- ويتشكل المجلس الشعبي البلدي لبلدية بسكرة من 32 عضو، أما بالنسبة للجان المجلس فيبلغ عددها12 لجان دائمة كل حسب نشاطها منها: لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار تختص بدراسة المسائل المرتبطة وبالتمويل والاستثمار في المشاريع الاقتصادية للبلدية.

❖ **الولاية:**

هي الجماعات الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية والتضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية للدولة.

[1] سليماني سليمان، دور المجالس الشعبية المنتخبة، مذكرة ماستر في إدارة الجماعات المحلية2016/2015,جامعة مولاي الطاهر ولاية سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ص19

تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها بالشعب وللشعب، وتحدث بموجب القانون.[1]

❖ **المجلس الشعبي الولائي:**

هو هيئة المداولة في الولاية، ينتخب عن طريق الاقتراع العام وينتخب أعضائه لمدة 05سنوات من بين قوائم المرشحين الذين يقدمهم الحزب ويحدد عدد الأعضاء حسب عدد السكان مابين 35 عضو إلى 55 عضوا.[2]

❖ **رئيس المجلس الشعبي الولائي : الوالي**

هو الهيئة الأولى في الولاية فهو ممثل الدولة ومندوب الحكومة على مستوى الولاية، كما يقوم بتمثيل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، كما يعتبر ممثل الولاية أمام القضاء، ويقوم بإعداد مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها والآمر بصرفها. وتنتهي مهام الوالي بنفس الطريقة التي يتعين بها تطبيقا أي بمرسوم رئاسي.[3]

❖ **ميزانية البلدية:**

هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية .وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها عن طريق التنظيم يتولاها الأمين العام للبلدية، تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.[4]

[1] المادة 3من قانون الولاية 12-11

[2] قانون الولاية12 -11

[3] سليماني سليمان ,مرجع سابق ص 12

[4] المادة 167من قانون البلدية10-11

❖ **التنمية:**

هي عملية موجهة، منظمة ومجتمعية تهدف إلى نقل المجتمع من وضع إلى وضع أحسن منه، وذلك بالاستغلال الأمثل والرشيد للموارد المتاحة.[1]

❖ **التنمية المستدامة:**

للتنمية المستدامة العديد من التعريفات ومن ابرز التعريفات هي:

- **حسب تقرير لجنة بريت لاند سنة 1987:** يعود تبلور مفهوم التنمية المستدامة إلى الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في سبيل إيجاد الحلول لمشاكل البيئة، والتي توجت بإصدار تقرير برانتلاند بعد مسار طويل، حيث تضمن التقرير تعريف التنمية المستدامة على أنها ضمان لحق الأجيال الحاضرة في التنمية دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلة.[2]
- **حسب البنك الدولي:** التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية وهي حلقة وصل لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل. [3]
- **حسب قانون المشرع الجزائري:** نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة" [4] .

[1] أسماء سلامي ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر كلية العلوم السياسية,جامعة قسنطينة 3 ص417مجلة الشريعة والاقتصاد العدد 01.

[2] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة
بسكرة، الجزائر، 2013، ص 23

[3] الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة شهادة دكتورا. تخصص قانون أعمال جامعة محمد خيضر بسكرة ,2012,ص23

[4] المادة04 ، قانون10/03المؤرخ في19جويلية2003المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

❖ **التنمية المحلية:**

هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، ولكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني[1].

❖ **التنمية الاقتصادية:**

هي مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً إلى قوة ذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية.[2]

❖ **الفعالية:**

بمعنى حسن استغلال الموارد المتاحة بما يضمن استجابة سريعة وفاعلة للمطالب الجماهيرية، يرافقها تحسين لنوعية الخدمة الوطنية،[3] وتعتبر الفعالية ركن أساسي لنجاح أي عملية مهما كانت بسيطة، لذا فإنه لا بد فعالية أداء الأفراد والموظفين المحلين والمنظمات المحلية.[4]

[1] بوتاتة عبد الحق،العايب عبد الهادي دينامكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية"دراسة المشروع الخماسي 2010-1014"،ماستر العلوم السياسية تخصص قانون أعمال.جامعة أمحمد بوقره بومرداس2015-2016 ص33

[2] بوتاتة عبد الحق، العايب عبد الهادي,مرجع سابق ص43

[3] مفيدة بن لعبيدي،الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر -ترشيد الإدارة المحلية مدخلا- شهادة دكتورا في العلوم السياسية،جامعة باتنة 1ص21

[4] أسماء سلامي، مرجع سابق، ص425

❖ **التنمية الاجتماعية:**

هي العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية، كما يعرفها " باتن R.T BATTEN " على أنها العملية التي يمكن للأفراد الذين يعيشون في مجتمع صغير أن يناقشوا عن طريقها حاجاتهم ثم يضعوا الخطة ويعملوا معا لسد هذه الحاجة.[1]

❖ **التنمية العمرانية المستدامة:**

تحسين نوعية الحياة في المدينة على المستوى العمراني فضلا عن المستوى البيئي والثقافي والسياسي والمؤسساتي والاجتماعي والاقتصادي ضمن حدود الموارد المتاحة دون ترك أعباء للأجيال القادمة نتيجة استنزاف الموارد الرئيسية (وعلى هذا الأساس فان مفهوم التنمية العمرانية المستدامة يجب أن يقوم على مبدأ التوازن بين المواد والطاقة، وكذلك للمداخيل والنفقات المالية التي تلعب دورا هاما في جميع القرارات المستقبلية للتنمية في المناطق العمرانية).[2]

[1] فكرون السعيد، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات المحلية النامية–دراسة نظرية–حالة الجزائر،شهادة الدكتوراء في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، ص 49

[2] أ.د.غادة موسى رزوقي السلق هيثم حسن مهدي الصفار، التنمية العمرانية المستدامة في مركز الكرخ التاريخي،قسم الهندسة المعمارية،جامعة بغداد/ كلية المهندس،مجلة المهندس20–11–2014.العدد11

وكخلاصة تعريف وتحليل هذه المفاهيم الأساسية لموضوع البحث حددنا الإطار المفاهيمي للدراسة النظرية والتطبيقية كما في المخطط الموضح في الشكل رقم (01):

الشكل رقم (01): مخطط مفاهيم الدراسة:

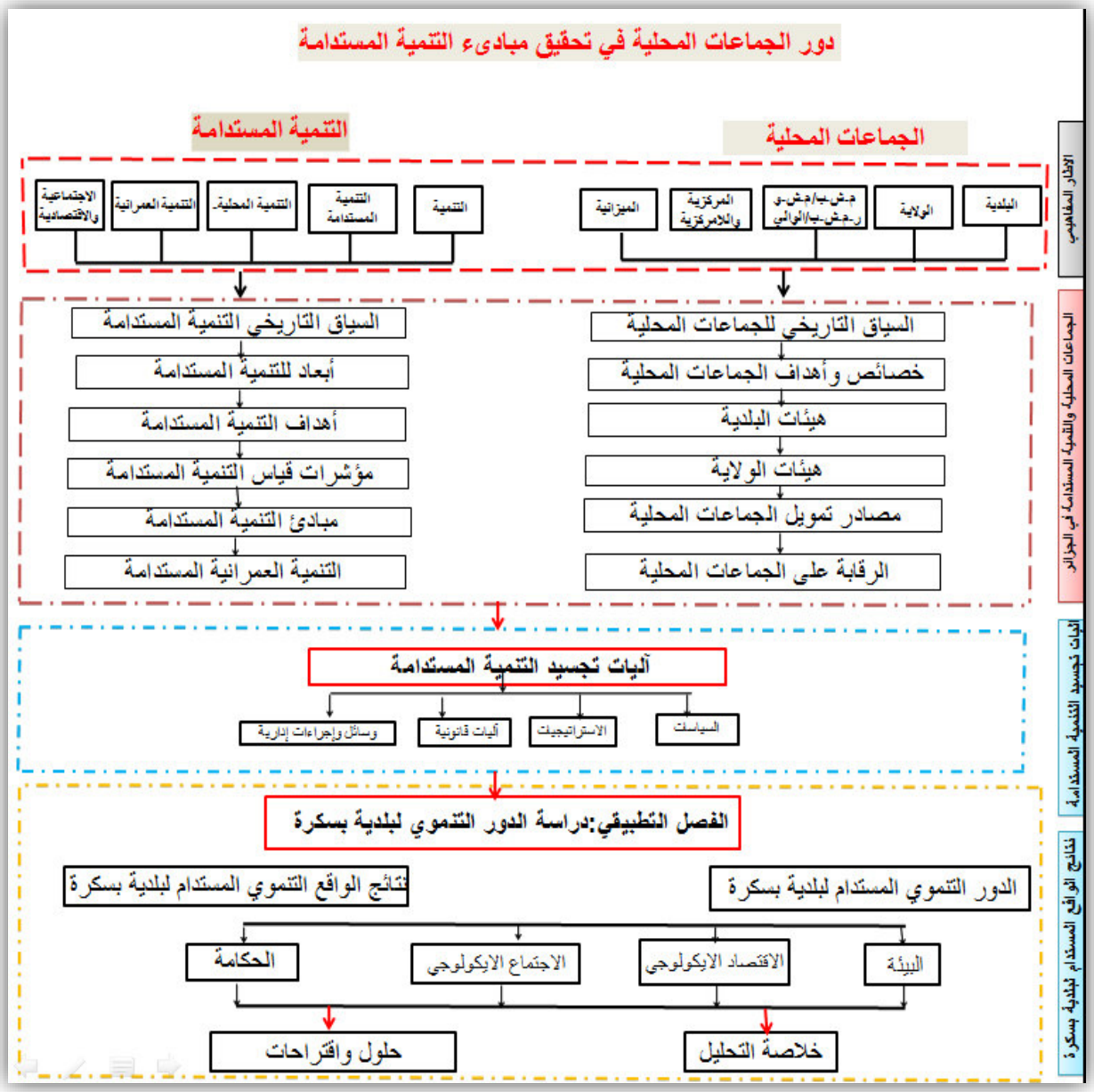

المصدر:من إعداد الطالبة.

تمت بحمد الله
و حسن عونه

التشكـــرات

بسم الله الرحمن الرحيم

" فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون "

و قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): {من لم يشكر الناس لم يشكر الله} حديث شريف.

حمدا لمن قد زين الإنسان بالعلم والأدب حيث كان, نحمد الله كل الحمد والشكر فهو الذي خص أحد نهج جنته لطالب العلم ، فنشكر الله عز وعلا على توفيقه لنا وعونه حيث رزقنا الصحة والعافية والصبر و أعاننا في أنجاز هذا العمل المتواضع فلا حول ولا قوة إلا به.

ونتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذتنا المؤطرة سكساف منيات النفوس التي أتمنى لها المزيد من النجاحات والشهادات العليا وطول العمر، فقد أكرمتني بإشرافها لي وجادتني بنصائحها وإرشاداتها وتعليماتها.

كما نتقدم بالشكر لكل الأساتذة والمعلمين الذين أوصلونا لهذا الحد ، ونشكر كل من

ساعدني في هذا العمل من قريب وبعيد خاصة الأشخاص الذين تجاوبوا معنا بمصداقية ومكاتب الدراسات والمديريات والمصالح التي وفرت لنا المعلومات والمخططات اللازمة لإثراء موضوعنا، وإلى كل طلبة قسم علوم الأرض و الكون وكل من أحبنا, ونستسمح الجميع إن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بلعيد رفيدة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا على إتمام هذا البحث ثمرة سنوات من العلم والمعرفة والذي اهديه إلى:

إلى من قال فيهما الرحمان "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

- إليك يا من كنت سر وجودي ،محطة حنان أتزود منها دوما أينما كنت،ويا من كان دعاؤك شفاعة لي عند ربي،إليك يا اعز وارق واحن أم .أمي الغالية **بلعيد رشيدة**
- يا من احمل اسمك بكل فخر يا من افتقدك من الصغر يا من يرتعش قلبي لذكرك،أبي رحمه الله **بلعيد محمود**
- إلى اعز ما املك إخوتي الأعزاء نادية حنان سمية هدى عتيقة وهيبة فايزة .
- إلى أخي توأمي قرة عني **محمد رضا**
- إلى ابنة خالتي العزيزة **حاجي خيرة**
- إلى اعز صديقة وأختي التي لم تلدها أمي **حمو مريم**
- إلى كل رفقاء الدرب الذي شاركوني مرارة وحلاوة المشوار الدراسي خاصة دفعة 2019/2018 **سلمى هناء كوثر جهاد**.....
- إلى كل من ساعدوني في إتمام هذا البحث ولو بسؤال كلمة طيبة ابتسامة خالصة نية صافية إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

ملخص:

تتناول هذه المذكرة دراسة دور الجماعات المحلية في إرساء مبادئ التنمية المستدامة ،حيث تعتبر الجماعات المحلية - البلدية والولاية- وحدات إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال تهدف لتكريس الديمقراطية عن طريق التمثيل الشعبي كما تسعى لتحقيق هدف ثاني لا يقل أهمية وهو تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي،حيث انه وبالرغم من تعدد التعاريف للتنمية المستدامة إلا أن مفهومها يتضمن الوفاء باحتياجات الأفراد في الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها .

و بهدف توضيح دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر قمنا بدراسة تطبيقية تمثلت في دراسة بلدية بسكرة كنموذج يمكن من خلاله إعطاء لمحة تقريبية حول واقع التنمية المستدامة في بلدية بسكرة من خلال إبراز أهم الانجازات التنموية في البلدية، وكذا إبراز مختلف العراقيل التي تواجه البلدية في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المستدامة، البلدية، البيئة، الأجندة 21 المحلية .

Résumé :

Ce document présente l'étude du rôle des communautés locales dans l'établissement des principes du développement durable. Les collectivités locales -commune _wilaya- étant considérées comme des unités administratives indépendantes qui jouissent de la personnalité morale et de l'autonomie financière, a pour but la démocratisation par du pouvoir à travers la représentativité populaire local d'une part , et le développement durable locale d'autre part , malgré les maintes définitions de ce développement néanmoins son objet reste celui de la satisfaction des besoins des administres locaux au présent sans autant limites les capacités des générations futur a honorer sur besoins.

Et afin de clarifier le rôle de la commune dans la réalisation du développement durable en Algérie, nous
avons étudié la demande était à la commune de modèle Biskra dans lequel vous pouvez donner un aperçu des approximations sur la réalité du développement durable locale dans la commune de Biskra en soulignant les réalisations les plus importantes du développement de la commune, ainsi que mettre en évidence les différents obstacles rencontrés par la commune dans la réalisation développement durable.

Les mots clés : collectivités locales ; développement durable ;la commune ;l'environnement ;l'agenda 21 locale

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مخطط دراسة المفاهيم	08
02	مخطط يبين مراحل التطور التاريخي لبلدية بسكرة	20
03	مخطط يبين أنواع المشروع الحضري حسب المقياس	33
04	خريطة موقع ولاية بسكرة	50
05	خريطة موقع بلدية بسكرة	51
06	مخطط قسم الأمانة العامة	54
07	مخطط قسم الإدارة والمالية والوسائل	54
08	مخطط قسم التعمير والتهيئة	55
09	مخطط قسم التنظيم والشؤون الاجتماعية	56
10	رسم بياني يمثل تقييم المشاريع ببلدية بسكرة	62
11	رسم بياني يمثل مدى فعالية مخطط تسيير النفايات الحضرية	64
12	رسم بياني يمثل الجانب الاقتصادي الايكولوجي للبلدية	66
13	رسم بياني يمثل الجانب الاجتماعي الايكولوجي للبلدية	67
14	رسم بياني يمثل مدى نجاعة المخططات العمرانية	68
15	رسم بياني يمثل العلاقة بين رئيس وأعضاء المجلس الشعبي البلدي	70
16	رسم بياني يمثل كفاءة ومستوى الإطارات بالبلدية	71
17	رسم بياني يمثل خبرة الموظفين	72
18	رسم بياني يمثل علاقة المواطن بالبلدية	73

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مراحل التطور التاريخي للبلدية	10
02	مؤشرات التنمية المستدامة	23
03	بطاقة عامة لولاية بسكرة	50
04	مستوى المستجوبين	58
05	خبرة المستجوبين بالبلدية وتخصصاتهم حسب الأشخاص	71
06	مجموع استهلاكات المشاريع في نطاق تعدد مصادر التمويل ببلدية بسكرة	74
07	وضعية مشاريع المدارس في بلدية بسكرة	76
08	وضعية المشاريع الرياضية ببلدية بسكرة	78
09	وضعية مشاريع البناءات البلدية	79
10	وضعية المشاريع في المجال الاقتصادي	80
11	وضعية المشاريع في مجال التهيئة والتعمير	82
12	وضعية مشاريع الصرف الصحي في بلدية بسكرة لسنة 2018	83
13	وضعية مشاريع المياه الصالحة للشرب في بلدية بسكرة لسنة 2018	83
14	وضعية مشاريع التطهير لبلدية بسكرة لسنة 2018	84
15	وضعية مشاريع التدخلات الاستعجالية ببلدية بسكرة لسنة 2018	85
16	وضعية مشاريع الإنارة العمومية في بلدية بسكرة لسنة	86
17	حملات التنظيف ببلدية بسكرة	89
18	وضعية مشاريع المساحات الخضراء في بلدية بسكرة	90

مقدمة عامة

إن تطور الأحداث الاقتصادية واتساع الفجوة بين دول الشمال والجنوب وكذا الزيادة المفرطة لاستهلاك للموارد المتاحة، أدى بالمفكرين لوضع استراتيجيات وفرض قوانين لخلق توازن بين الدول والحفاظ على النظام البيئي، وكان ذلك من خلال ظهور مفهوم " التنمية المستدامة " القائم على المبدأ القائل بأنه لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل . وقد برز هذا المفهوم على يد اللجنة العالمية المعنية بشؤون البيئة والتنمية عام 1972، إذ حضي منذ ذلك الوقت بالاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي. وقد ترجم هذا الاهتمام عمليا خلال المؤتمرات الدولية لاسيما مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 لتحديد أولويات التنمية المستدامة والإستراتيجية الواجب اتخاذها لإيجاد الحلول المناسبة، وخلق فضاء أكثر استقرارا واستدامة.

ومن أو كأهم نتائج هذا المؤتمر أن تحمل الدول على عاتقها مهمة القيام بتجسيد التنمية المستدامة من خلال تفعيل دور الجماعات المحلية في هذا المجال، وإذ تمثل هذه الأخيرة الأداة المثلى لتحقيق التوازن الجهوي الذي يشكل موضوع وهدف التنمية المستدامة .

ومحليا فقد سعت الجزائر بدورها منذ عدة سنوات إلى إرسائها مبدأ اللامركزية حيث إن فعالية و كفاءة دور الجماعات المحلية يبرز من خلال قدرة الأجهزة على تحويل مواردها إلى برامج ومشاريع تلبي حاجيات المواطنين وتعبر عن أولوياتهم وطموحاتهم.

وسنحاول من خلال هذا البحث أن نتعرض لمفهوم الجماعات المحلية ودورها في إرساء وتحقيق مبادئ وآليات التنمية المستدامة وللعراقيل التي تقف إزاء ذلك وهذا من خلال اتخاذ بلدية بسكرة كنموذج.

مشكل البحث:

جاءت هذه الدراسة كمحاولة للوقوف بالتحليل والتقييم على دور الجماعات المحلية خاصة البلدية وذلك بتحديد الوسائل والآليات المتخذة لتعزيز قدرتها ودورها في تحريك عجلة التنمية المستدامة وتحقيق مبادئها، وذلك من خلال استقراء لبلدية بسكرة كنموذج.

من خلال ما تم ذكره ارتأينا طرح السؤال التالي:

✓ **ماهو واقع تسيير الجماعات المحلية-بلدية بسكرة- لآليات التنمية المستدامة ولأهم مبادئها؟**

الأسئلة الفرعية:

- هل للبلدية الكفاءة والسلطة التامة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي ؟
- ما هي العراقيل التي تواجه البلديات لتحقيق التنمية المستدامة ؟
- هل الموارد الذاتية والتمويل المحلي مستعملة بطريقة ناجعة تسمح بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة ؟

أهداف البحث:

من خلال الأهمية الكبيرة التي يحتلها البحث فهو يشمل مجموعة الأهداف التالية:

1. دراسة مفهوم الجماعات المحلية من خلال تحديد خصائصها و أهدافها وأهميتها.
2. الوقوف على واقع التنمية المستدامة وتحديد مبادئها واهم آليات تجسيدها .
3. مدى فعالية الجماعات المحلية في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة من خلال الآليات والوسائل.
4. تحديد العراقيل التي تواجهها بلدية بسكرة من اجل النهوض بالتنمية المستدامة.

الفرضيات:

1. غياب الرقابة و التمويل المحلي للجماعات المحلية قد يؤدي إلى عدم فعاليتها .
2. اللاوعي وعدم مسايرة النظم الجديدة للتنمية سواء على مستوى المنفذون آو الفاعلون في مختلف الأجهزة المحلية .
3. البلدية تساير آليات ومبادئ التنمية المستدامة كمفهوم لا كتطبيق.

أهمية موضوع الدراسة:

موضوع البحث ذو أهمية كبيرة بالنسبة لميدان تخصصنا كعمرانيين من ناحية موضوع الجماعات المحلية بصفتها أهم جهاز يمثل الدولة في تطبيق التنمية العمرانية للمدن وفي خدمتها مباشرة للمواطن، ومن ناحية أخرى أهمية التنمية المستدامة كهدف أساسي لكل عملية تسيير التخطيط العمراني.

أسباب اختيار البحث:

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع تكمن أولا في أهمية موضوع الجماعات المحلية له وقد ذكرت سابقا وكذلك أهمية الجماعات المحلية عامة والبلدية خاصة في تسيير مختلف جوانب الحياة. وأيضا في توسيع وإثراء الدراسات المتعلقة بالجماعات المحلية والتنمية المستدامة وأيضا الرغبة في الخوض والتطّرق إلى مواضيع حديثة، والتعّرف أكثر على مختلف جوانب الموضوع محل الدارسة، ونظرا لقلة الدارسات العمرانية في هذا المجال، ارتأينا المساهمة في الموضوع ولو بقدر بسيط .

حدود البحث:

تتمحور حدود الدراسة حول كيفية تحقيق وإرساء الدور التنموي للجماعات المحلية خاصة البلدية " بلدية بسكرة" تحت مبادئ التنمية المستدامة ومعرفة العراقيل والعوائق التي تواجهها .

منهج البحث و إجراءاته:

للإحاطة بموضوع الدراسة تم الاعتماد على :

- المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الإطار ألمفاهيمي للجماعات المحلية والتنمية المستدامة وكذلك تحديد مبادئها وآليات تجسيدها .
- المنهج التحليلي من خلال الدراسة الميدانية وتجميع وتحليل المعلومات ثم استخلاص النتائج لدراسة الحالة.

محتوى البحث:

تحتوي المذكرة على تمهيد وأربع فصول أساسية:

- تمهيد: ويشمل تقديم وتعاريف الإطار المفاهيمي لموضوع البحث وهو الجماعات المحلية والتنمية المستدامة لفهم ومعرفة ماهيته.
- **الجزء النظري:** يتكون من فصلين حيث الفصل الأول يشمل أساسيات حول الجماعات المحلية والتنمية المستدامة وذلك من خلال التعرف على تاريخ كل منهما وخصائصهما وأهدافهما، كذلك تطرقنا إلى صلب الموضوع ألا وهو مبادئ التنمية المستدامة ومؤشراتها .

  أما الفصل الثاني فضل آليات التنمية المستدامة في الجزائر والتي تبرز لنا ما تقوم بها الجزائر من مجهودات إزاء وضع آليات سواء استراتيجيات وسياسات واليات قانونية وإدارية للحفاظ على المجال الحضري وتحقيق تنمية وفق معايير تنموية مستدامة .
- **الجزء التطبيقي:** وينقسم إلى فصلين؛ الفصل الثالث عبارة على بطاقة فنية لبلدية بسكرة والوسائل المنتهجة في العمل الميداني. أما الفصل الرابع يشمل تحليل للمقابلات التي أجريت مع الإطارات بالبلدية وكذلك جملة المشاريع التي تقوم بها البلدية وتحليلها. وهذا لاستنتاج العراقيل والمشاكل التي تعرقل سيرورة التنمية المستدامة ببلدية بسكرة ومحاولة إيجاد بعض الحلول لتحقيقها .

المراجع:

الكتب:

✓ بالعربية:

- ا.د عامر خضير الكبيسي وآخرون ، دراسة في التنمية المستدامة،دار جامعة نايف للنشر الرياض 2015.
- حسين مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1982.
- جعفر انس قاسم ، أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية بالجزائر ، ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1988 .
- د.احمد غنيم،الإدارة العامة/كلية التجارة،جامعة المنصورة،الطبعة الأولى.
- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري ،دار ريحانة الجزائر،2008.
- عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

✓ بالفرنسية:

- Ewa Berezowska-azzag ; projet urbain

المجلات والتقارير:

- أسماء سلامي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر كلية العلوم السياسية,جامعة قسنطينة 03. مجلة الشريعة والاقتصاد . العدد 01.
- أ.د.غادة موسى رزوقي السلق هيثم حسن مهدي الصفار،التنمية العمرانية المستدامة في مركز الكرخ التاريخي،قسم الهندسة المعمارية ،جامعة بغداد/ كلية المهندس،مجلة المهندس20-11-2014 العدد11.
- د- كافيي فريدة،إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة ،المركز الجامعي،عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، مجلة الحقيقة العدد 42.

- رابح هزيلي،استراتيجيات التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة ، مجلة العلوم الإنسانية العدد2001/01/21.
- خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1992-2015،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ، مجلة دراسات اقتصادية 78 العدد 5 جوان 2018.
- ريدا ديب دكتور سليمان مهنا- التخطيط من اجل التنمية المستدامة- مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد25 -العدد1- 2009.
- د. مسعودي مو لخير- د.عيساوة وهيبة،السياسة البيئية في الجزائر:آليات تحقيق التنمية المستدامة،مجلة الأفاق لعلم الاجتماع العدد15/جويلية2018.
- مونوغرافية ولاية بسكرة 2017 .

المذكرات:

- زرقاوي رتيب:ة،إصلاح وتطور منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية واقع وآفاق من 1990إلى2015مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة خميس مليانة، 2015.
- طالبي يمينة، الدور التنموي للجماعات المحلية ولاية البيض، ماستر في العلوم السياسية ، جامعة الطاهر مولاي سعيدة 2016.
- سليماني سليمان، دور المجالس الشعبية المنتخبة.مذكرة ماستر في إدارة الجماعات المحلية2015 /2016,جامعة مولاي الطاهر ولاية سعيدة,كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق.
- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2013.
- الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة شهادة دكتورا. تخصص قانون أعمال بسكرة، 2012.
- بوتاتة عبد الحق، العايب عبد الهادي ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية "دراسة المشروع الخماسي 2010-1014",ماستر العلوم السياسية تخصص قانون أعمال، جامعة أمحمد بوقره بومرداس2015-2016.

- مفيدة بن لعبيدي، الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر –ترشيد الإدارة المحلية مدخلا– شهادة دكتورا في العلوم السياسية،جامعة باتنة .
- فكرون السعيد،إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات المحلية النامية–دراسة نظرية–حلة الجزائر،شهادة الدكتوراء في علم اجتماع التنمية،جامعة منتوري قسنطينة.
- فطار خديجة، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق أهراس)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
- بزيو عبد المالك، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ،ماستر في القانون العام،جامعة محمد خيضر بسكرة.
- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر،شهادة دكتورا في العلوم التجارية تخصص اقتصاد التنمية،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان:2012–2013.
- نجلاء جروني متطلبات التنمية المستدامة في المشروع العمراني دراسة حالة حي الأمل ، مذكرة الماستر جامعة محمد خيضر بسكرة.
- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (دراسة حالة البلدية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011.
- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية بالبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم حقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 201.
- دوداح أمال ، مشري نبيلة، قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية،دراسة حالة بلدية يسر 2011–2016.شهادة ماستر. في إدارة الجماعات المحلية،جامعة أمحمد بوقره بومرداس.
- لعوامر عفاف، دور الضبط الإداري في حماية البيئة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
- طواهري سامية ،قاسمي فضيلة،آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، شهادة ماستر في الحقوق تخصص الهيئات الإقليمية والجماعات المحلية،جامعة عبد الرحمان–ميرة بجاية–2015–2016.

النصوص القانونية :

✓ القوانين

- قانون رقم 07/12 مؤرخ في 21 فبراير 2012، يتعلق بالولاية، ج،ر،ج،ج عدد 12صادر في29 فبراير 2012.
- قانون رقم 10/11مؤرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية،ج،ر،ج،ج، عدد37 صادر في03 يونيو 2011.
- قانون10/03المؤرخ في19جويلية2003المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون الصادر بالأمر رقم67-24 بتاريخ28جانفي1967،الجريدة الرسمية،العدد06.
- القانون الصادر بالأمر رقم69-38 بتاريخ23ماي1969،الجريدة الرسمية،العدد07.
- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 20 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج،ر،ج،ج، عدد 43لسنة 2003.
- قانون رقم 90-29، مؤّرخ في 01 ديسمبر 1990، يتعلّق بالتهيئة والتعمير، ج.ر. عدد 52، صادرة في 02 ديسمبر 1990، معّدل ومتمم بموجب قانون رقم 04-05، مؤّرخ في 14غشت 2004، ج.ر. عدد 51، صادرة في 15غشت2004 .
- قانون رقم 01-19 مؤرخ في 12ديسمبر 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،ج.ر.ج.ج، عدد 77، صادر في 15ديسمبر 2001.
- القانون 05-12 المتعلق بالمياه المؤرخ في 04 أوت 2005 ،ج ر،عدد 60 مؤرخة في 04 سبتمبر 2005 .
- القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه المؤرخ في 2002/02/05،ج ر،العدد 10 مؤرخة 2002/02/10.
- قانون رقم06/06المؤرخ في 20-02- 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة ،الجريدة الرسمية ،عدد15.
- قانون 02-08المؤرخ في 2002/05/08،المتعلق بإنشاء المدن الجديدة وتهيئتها،الجريدة الرسمية عدد34.

✓ **المراسيم التنفيذية:**

- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 176/91المؤرخ في 28مايو 1991، يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير و رخصة التجزئة و شهادة التقسيم و رخصة البناء و شهادة المطابقة و رخصة الهدم و تسليم ذلك، معدل و متمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 307/09المؤرخ في 22سبتمبر 2009، ج ر عدد55، الصادرة بتاريخ27 سبتمبر .
- ❖ المرسوم رقم 06-198 المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة،ج ر عدد 20، مؤرخة في 2006/06/4.
- ❖ مرسوم تنفيذي رقم 07-144 مؤرخ في 2007/05/19 يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة،ج ر، عدد 22، مؤرخة في 2007/05/22
- ❖ مرسوم تنفيذي رقم 07-144 مؤرخ في 2007/05/19 يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، ر، عدد 22، مؤرخة في 2007/05/22.

المواقع الالكترونية:

- ❖ منتديات ستار تايمز، سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر، أرشيف شؤون قانونية http://www.startimes.com.

معطيات من البلدية .

تمهيد

- **الفصل الأول:**

الجماعات المحلية في الجزائر والتنمية المستدامة

I. الجماعات المحلية

II. التنمية المستدامة

الفصل الثاني:

آليات تجسيد التنمية المستدامة

I. سياسات التنمية المستدامة.

II. استراتجيات التنمية المستدامة.

III. الآليات القانونية للتنمية المستدامة.

IV. الوسائل والإجراءات الإدارية.

الفصل الثالث

مجال الدراسة وإجراءات العمل الميداني

I. تقديم مجال الدراسة.

II. إجراءات العمل الميداني وأدواته.

I. خلاصة التحليل.

II. الحلول والاقتراحات.

الفصل الرابع

تحليل الواقع التنموي المستدام لبلدية بسكرة.

III. تحليل نتائج المقابلات حول واقع الدور المستدام لبلدية بسكرة.

IV. تقديم عينة من المشاريع ببلدية بسكرة.

V. خلاصة التحليل.

VI. الحلول والاقتراحات.

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الفصل :

بعدما قدمنا مجال الدراسة وأدوات البحث اعلمي في الفصل السابق سنقوم في هذا الفصل بالتفصيل في نتائج الدراسة الميدانية وفي تحليلها في ضوء المعلومات التي قدمت من خلال الدراسة النظرية.

I. تحليل نتائج المقابلات حول واقع الدور التنموي المستدام لبلدية بسكرة.

سنتطرق في هذا الجزء من الفصل التطبيقي إلى الإجابة على التساؤلات التي تم طرحها والتي تتمحور حول الفصل في إشكالية دور بلدية بسكرة في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة وهي كالتالي:

1- تحليل المشاريع التنموية ببلدية بسكرة:

1-1 تقييم المشاريع ببلدية بسكرة حسب نتائج المقابلات الميدانية:

من خلال اطلاعنا على مجمل المشاريع التي تقوم بها بلدية بسكرة فقد وجدنا أنها انجازات فوقية وقطاعية بحيث لا تحقق الفاعلية المرجو من بلدية رئيسية كبلدية بسكرة.

- حيث يرى أغلبية مسؤولي البلدية من المستجوبين أن السبب كون البلدية لم تحقق فاعليتها هو نقص الموارد المالية الداخلية مما يجعلها تعتمد على الإعانات الحكومية وبالتالي التبعية المطلقة.
- أما الأقلية يرون أن سوء تسيير العمل البلدي الفاعل الأساسي في عدم فاعلية دور الجماعات المحلية. وكذلك عدم وجود بين البلدية وفواعل التنمية المستدامة،مما جعلها أحادية المجهود.
- من خلال التطبيق الفعلي للمشاريع فان بلدية بسكرة تواجه العديد من الاختلالات والمشاكل خاصة فيما يتعلق بالانسجام والتوافق بينها وبين المديريات مديرية البيئة والصحة والري والطرقات ....فيرى الأغلبية المطلقة من المستجوبين أن الاختلال يكمن في تقسيم البرامج، على سبيل المثال فقد حدث حسب رأي احد المستجوبين انه بعد إدراج بلدية بسكرة مشروع تهيئة طريق في مخططها التنموي البلدي وعند البدء بعملية الانجاز وبسبب الغياب التام لعملية التنسيق تجد البلدية أن المديرية الخاصة بانجاز الطرقات انتهت من انجاز تهيئته. وبالتالي وكحل عشوائي لاستدراك الوضعية تتم عملية التجديد لنفس الطريق من طرف البلدية بالرغم من أنه قد تم تهيئة حديثا.
- ومن خلال ما سبق يمكننا القول ان بلدية بسكرة لا تطبق مبادئ التنمية خاصة على مستوى الشفافية والشراكة والمشاركة. ونوضحه في الرسم البياني رقم (10):

الشكل رقم (10): رسم بياني يمثل تقييم المشاريع ببلدية بسكرة.

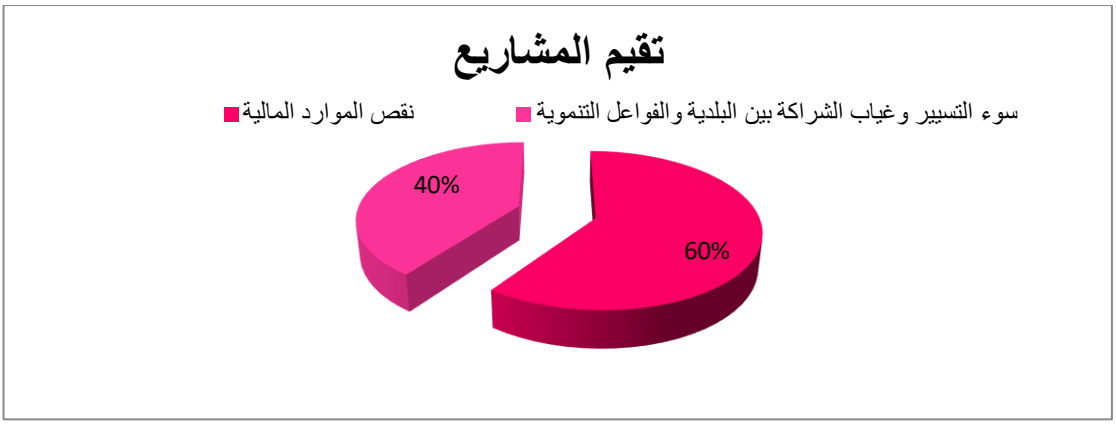

المصدر: إعداد الطالبة.

2-1 الآليات التي تتخذها البلدية في تسيير المشاريع التنموية:

تتبنى بلدية بسكرة عملية التخطيط قصير المدى في تسيير الشأن المحلي حيث تقتصر على مخططات التنمية المحلية PCD ببرامج لثلاث أو أربع سنوات كحد أقصى ولا يتعدى الأفق الزمني لهذه المشاريع عادة مدة العهدة الانتخابية – حسب أجوبة المقابلة–، وهذا ما يتنافى في الواقع مع مبادئ التنمية المستدامة وخصائص المشروع الحضري ألتشاوري في هذا الإطار والتي كما شرحت في الجانب النظري يجب ان يتمتع بالاستمرارية في الزمن وان ينقسم على مراحل ووفق نظرة إستراتيجية.

- حيث يرى أغلبية المستجوبين أن مخططات التنمية المحلية لا تضمن التخطيط الاستراتيجي وتستغني عنه بل وغياب رؤية مستقبلية للوحدة المحلية، على اعتبار أن جميع المشاريع المخطط لها تندرج ضمن المخططات الحكومية المسجلة تحت إطار السياسات المحلية للتنمية المستدامة، كمثل المخططات ذات البعد الحضري PAW الذي يستمد مرجعيته من SNAT2025 ، بمعنى ان النظرة الإستراتيجية مرتبطة – حسبهم – بمستوى أعلى في البرمجة أما على مستوى البلدية فالتخطيط يكون تكتيتي.
- ويرون كذلك أن الاعتماد على التخطيط القصير المدى راجع إلى:

أن هذا النوع من المشاريع يقيم مردودا أسرع واكبر للمسؤولين الراغبين في كسب ثقة المواطنين والأعضاء للحصول على عهدة انتخابية أخرى .أما السبب الثاني يرجع إلى افتقار القيمين على العمل البلدي للنظرة

الإستراتيجية التخطيطية والقدرة القيادية والاستشرافية ، (أي عدم صياغة استراتيجيات مستقبلية وعدم التطلع على المستجدات الحديثة وعلى مفهوم التنمية المستدامة وهذا ما يؤكد تأثيرات عدم كفاءة الموارد البشرية).

- أما الفئة الثانية من أقلية المستجوبين يرون أن هذا التخطيط يتلاءم مع متطلبات المواطنين وانه إستراتيجية ناجحة في التواصل مع المواطن وإصلاح حاجياته، وانه تخطيط ملائم مع الواقع، حيث إجاباتهم تصب حول إشكالية كيف أفكر في المستقبل وأنا الحاضر لم ألبي له حاجياته.

3-1 الدور الايكولوجي لبلدية بسكرة:

تعتبر البيئة الدعم الأساسي لكل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بل لكل الحياة على الأرض وعليه فان المشرع الجزائري أولى للبلدية كجهاز تنفيذي العديد من الصلاحيات لحمايتها وضمان بيئة مستدامة ،إذ ارتأينا لإجراء مقابلات مع المسؤولين في البلدية المختصين في هذا المجال (مديرية البيئة والمصالح التي بها، مصلحة المساحات الخضراء مصلحة النظافة .....).

- من خلال الإجابات المتحصل عليها حول النشاطات التي تقوم بها بلدية بسكرة لحماية البيئة هي نشاطات روتينية ودورية والتي تتمثل:
  - **<u>جمع ونقل النفايات المنزلية:</u>**

فيما يخص هذا الجانب فالبلدية تعتمد على مخطط بلدي لتسيير النفايات من إعداد رئيس المجلس الشعبي حيث يتم تجزئة مجال بلدية بسكرة إلى قطاعات وتقسيمها بينها وبين الخواص الفاعلين في جمع ونقل والنفايات.

- حيث يرى أغلبية المستجوبين أن المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية آلية ناجعة لخلق بيئة نظيفة لكنه يفتقر إلى حسن التسيير بالنسبة إلى غياب عامل الرقابة على العمال المختصين في عمليات الجمع والنقل، كذلك بالنسبة الرقابة على المتعاملون الخواص، ويرون أيضا انه يتم تمديد للمخطط لا للتجديد في كل مرة وهذا مابين التكرار والروتين في العمل البلدي ونقص الكفاءة في التخطيط.

- أما أقلية المستجوبين يرون أن مخطط تسيير النفايات المنزلية مخطط ناجح وان بلدية بسكرة تقوم بمجهودات فعلية اتجاه هذا الجانب لكن يبقى عائق الموارد المالية سبب في ظهور بعض المشاكل على

مستواه، ويرون كذلك عدم وجود تعاونية مع المجتمع المحلي في الحفاظ على البيئة وعدم التزامهم بمواقيت الجمع ،الرمي العشوائي الذين يعتبرونه ظاهرة صعب القضاء عليها. ويمكن توضيح مما سبق في الشكل رقم (11).

- الشكل رقم (11): رسم بياني يمثل مدى فعالية تسيير النفايات الحضرية البلدي.

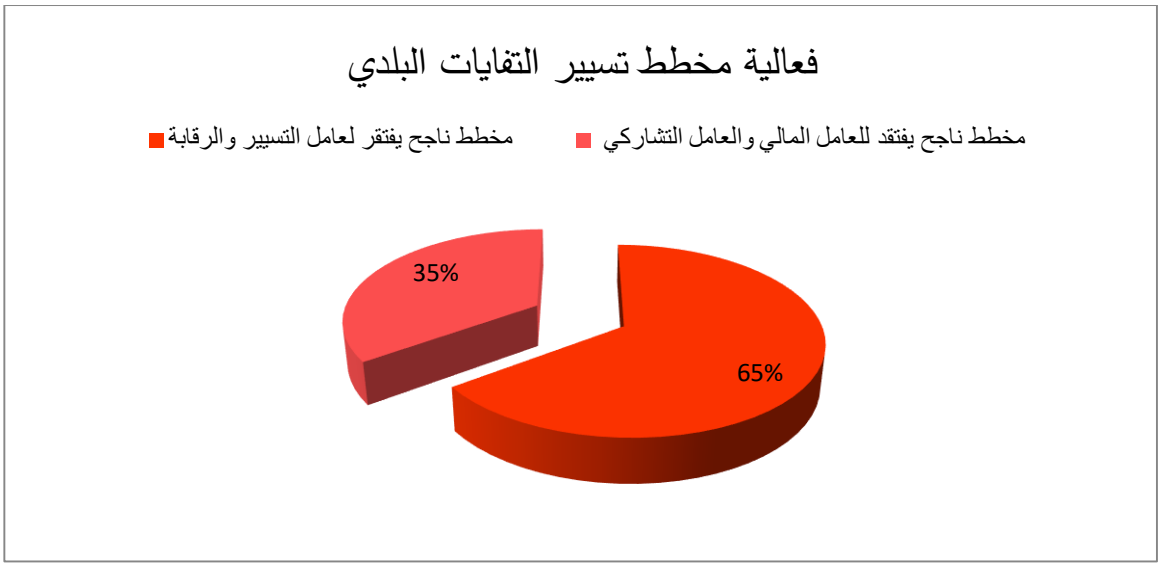

المصدر: إعداد الطالبة

– أما بالنسبة لوسائل ردع المواطنين المخالفين لنشاطات البلدية وقراراتها البيئية هي وسائل شكلية فقط لأنها تفتقر إلى عامل الرقابة وحتى إن وجد يكون على شكل دفع الضرائب والتي بالمقابل يقابلها تهرب ضريبي من طرف المواطنين.

– أما في ما يخص مصير النفايات مع عملية الجمع فهو الردم– مركز الردم التقني ببلدية بسكرة – إلى انه يعتبر موظفي بلدية بسكرة أنها تقنية ناجعة ولا توجد آليات مستدامة تحقق مبادئ التنمية المستدامة خاصة فيما يخص عمليات الرسكلة تتكفل بها بلدية بسكرة وهذا ما يرونه أن الواقع المالي هو الحاجز لعدم القيام بهذه المشاريع.

– لكن ما تم ملاحظته أن مسيري هذا المجال يفتقروا إلى النظرة التخطيطية وذلك من خلال توجيه أسئلة حول تطلعاتهم المستقبلية حول تكوين بيئة مستدامة حيث إجاباتهم كانت تصب حول تحويل النفايات إلى مراكز الردم التقني كافي بالغرض والذي بدوره يقوم بعملية الفرز والردم.

– كذلك فيما يخص أيضا مسائلتهم حول التنمية المستدامة وعلى مستجدياتها البيئية خاصة الأجندة 21 المحلية وبنودها البيئية .

– من خلال التقرب من المواطنين وإجراء مقابلات معهم حول ما تقدمه البلدية من مشاريع بيئية تنموية فالأغلبية منهم كانت آراءهم سلبية حيث يرونها أنها تؤدي واجبها كبلدية لا أكثر وان العمل البلدي البيئي لم يأتي بجديد لا من حيث تلبية الحاجيات أو تحقيق بيئة مستدامة.

– ومما سبق يمكننا القول ان مبادئ التنمية المستدامة غير محقة في هذا المجال خاصة في ما يخص مبدأ الملوث الدافع ومبدأ الشراكة والمشاركة.

- **المساحات الخضراء :**

في ما يخص هذا الجانب فان للبلدية تقوم بمجهودات للحفاظ عليها وذلك من خلال تهيئتها وصيانتها – غرس الأشجار وقلع الأعشاب الضارة – .

أما في ما يخص مسائلتهم حول نوعية الأشجار والميكانزمات التي يتخذونها في اختيار نوعيتها وكيفية تهيئة المساحات الخضراء ، فتحصلنا على أن اختيار الأشجار يتم على أساس وملائمتها لمناخ بلدية بسكرة كذلك مدى توفيرها للظل وهذا بمنظور تلبية حاجيات السكان، كذلك توفير المياه الصالحة للسقي .

ومن خلال ملاحظتنا تبين غياب شبة التام لمفهوم الاستدامة على مستوى انتقاء الأشجار وتهيئة المساحات العمومية والخضراء كذلك لقواعد التخطيط. كذلك بالقوانين الخاصة بهذا المجال هذا بالإضافة لما ذكرناه سابقا من عدم التنسيق الجاد مع المديريات الولائية المختصة في هذا المجال وغياب البحث والتوعية وإعادة تكوين الإطارات ....

4-1 الدور الاقتصادي الايكولوجي لبلدية بسكرة :

إن من أهداف الأجندة المحلية هو دمج الجانب الاقتصادي بالايكولوجي، حيث بلدية بسكرة تقوم بتعزيز النشاط الاقتصادي دون الايكولوجي وهذا من خلال غياب الوعي وسياسة التوعية المستدامة من طرف البلدية للمواطنين والمستثمرين كذلك غياب مبدأ الشراكة والمشاركة في اتخاذ القرار – الشكل رقم (12)– ،

ومنه تقتصر نشاطات البلدية في المراقبة الصحية للمحلات التجارية، هذا ما أدلى به أغلبية المستجوبين،أما الأقلية منهم يرون أن الوسائل المالية هي التي تضعف بلدية بسكرة في هذا المجال.

الشكل رقم (12): رسم بياني يمثل الجانب الاقتصادي الايكولوجي للبلدية.

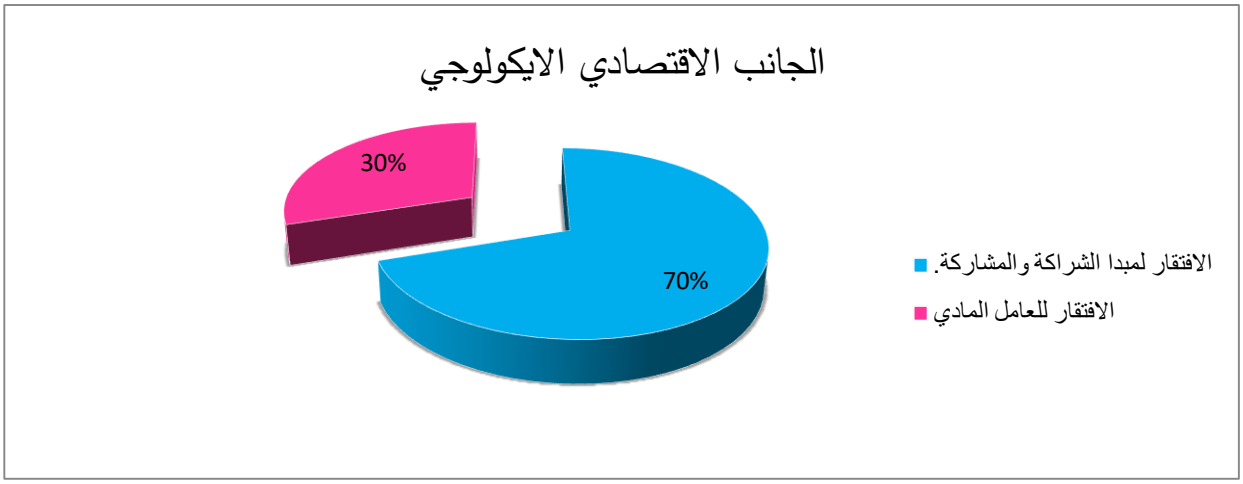

المصدر: من إعداد الطالبة

5-1 الدور الاجتماعي الايكولوجي لبلدية بسكرة :

إن دمج الاهتمامات البيئية في الاهتمامات الاجتماعية أساس كل تنمية حضرية مستدامة، بلدية بسكرة كجماعة محلية لها صلاحيات خصصها لها الأجندة 21 المحلية في بندها28 وكذلك المشرع الجزائري، إلا انه يبقى دورها ضعيف في ارساخ هذه العدالة وهذا راجع إلى عدة أسباب حسب رأي المستجوبين الذين أجريت معهم المقابلات .

- أغلبية المستجوبين يرون أن البلدية تفتقر إلى خطط توعية للتحاور مع المواطن وعدم إدراج مشاريع تضمن العدالة الاجتماعية حيث أن البلدية تقتصر على الاهتمام بالجانب الاجتماعي فضلا عن البيئي، كذلك عدم تجاوب المواطن مع العمل البلدي وتوافده للبلدية للتطلع على صلاحياتها وإبداء رأيه، أي غياب مبدأ الشراكة والمشاركة وضعف البعد الاجتماعي الايكولوجي.
- أما أقلية المستجوبين يرون أن بلدية تقوم بمجهوداتها لكن العامل المادي يقف حاجز أمام تطورها .

ونوضح مما سبق في الشكل رقم (13).

- الشكل رقم (13): رسم بياني يمثل الجانب الاجتماعي الايكولوجي لبلدية بسكرة .

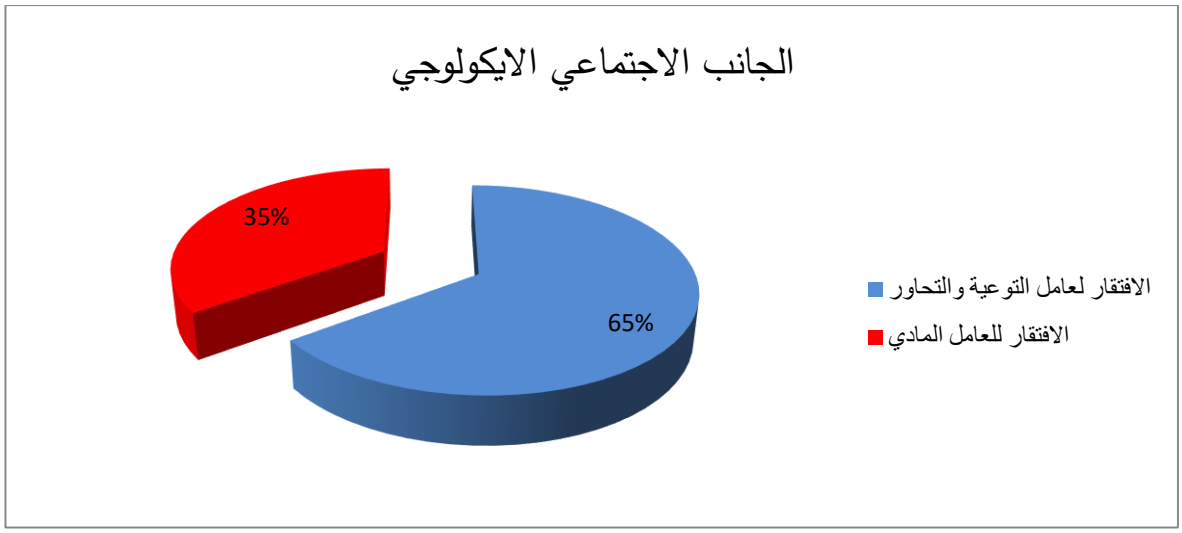

المصدر :إعداد الطالبة

6-1 الدور العمراني المستدام لبلدية بسكرة :

للتطلع على مشاركة بلدية بسكرة في تسيير المجال الحضري وجعله أكثر استدامة تم إجراء مقابلات مع الموظفين على مستوى مديرية التعمير والمصالح التابعة لها في البلدية.

- تم تحصيل إجابات كلية على أن بلدية بسكرة تستعين بالمخططات التوجيهية للتعمير PDAU ومخطط شغل الأراضي POS كآلية لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة على المستوى المحلي حيث يعتبرانه أداة لضبط المجالي وترشيد استعمال المجال الحضري والحد من الاستغلال العشوائي لمجال الحضري بالبلدية.
- أما لنجاعة هذه المخططات في تحقيق تنمية مستدامة في بلدية بسكرة فقد تم تحقيق إجابات متفاوتة.
- حيث يرى 60 بالمائة من المستجوبين أن هذه المخططات هي من الآليات لناجحة لتحقيق التوازن والتكامل الوظيفي في مختلف المشاريع وبالتالي هي وسيلة للتحكم في المجال الحضري وضبطه وتنظم التوسعات العمرانية بالبلدية.
- أما 40 بالمائة المستجوبين يرون أن هذه المخططات لا تستجيب لتطلعات التنمية وذلك من خلال خرق واستهلاك للوعاء العقاري بالمجال الحضري وأيضا من خلال استهلاكها قبل الآجال المحدد لها.وهذا ما يعتبر خطا بالأساس في طريقة وضع وتصميم هذه المخططات.ونوضح ما سبق في الشكل رقم(14).

- الشكل رقم (14): رسم بياني يمثل مدى نجاعة المخططات العمرانية.

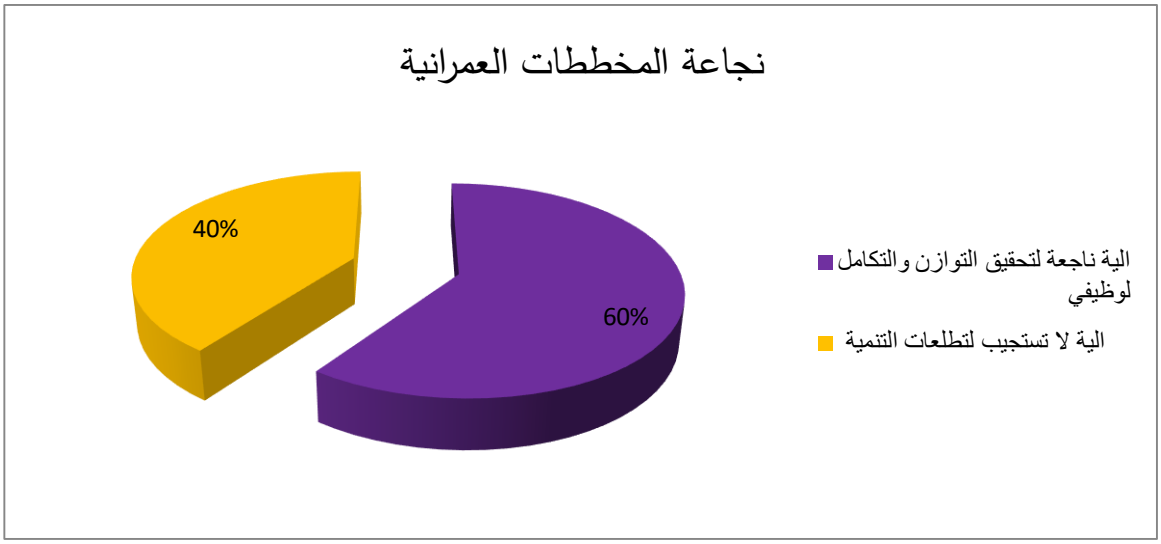

المصدر: من إعداد الطالبة

- أما بالنسبة للتنمية المستدامة وما تقدمه هذه المخططات لتحقيقها فان أغلبية المستجوبين يرون أن هذه المخططات العمرانية تضمن استدامة المشاريع ببلدية بسكرة " من خلال التخطيط ما ينفع الأجيال الحالية والمستقبلية خاصة ل PDAU"، حيث تمحورت إجابتهم حول انه لو لم يكن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU لما كان هناك تخطيط منسجم.
- أما بالنسبة للفئة الأخرى يرون أن المخططات التوجيهية لا تضمن استدامة للمشاريع ببلدية بسكرة لأنها لا تغطي الجوانب البيئية من خلال إهمال للفراغات العمرانية والفضاءات الحرة، ويتم تخطيطها على أساس ملء الجيوب العقارية وتلبية حاجات السكان 'السكن'، وهذه في الواقع من أهم نقاط التنمية المستدامة فيما يخص التسيير الايكولوجي للعقار والذي يبدو كما صرح به المستجوبين غائبا إلى حد الآن.
- أما بالنسبة للجانب التطبيقي لهاته المخططات العمرانية فالمستجوبين يرون أنها لا تتماشى وتتوافق بما جاء في نصوصها وتوجيهاتها ويؤدون كذلك أن هناك اختلاف بين الواقع والنظري.
- أما فيما يتعلق بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وما جاء به من حماية الأراضي الفلاحية فبلدية بسكرة تقوم بمجهودات فعلية لتطبيق هذه المادة وهذا ما أدلى به أغلبية المستجوبين من إطارات مديرية

التعمير ببلدية بسكرة، حيث يعتبرون أن هذه المادة دليل ردعي لكل من يجرأ المساس بأي ارض فلاحية ، ويتم التعدي عليها إلا في حالة المنفعة العامة.

- أما بالنسبة للوسائل الإدارية التي تقوم بها البلدية في الحفاظ على المجال الحضري كإلزامية الرخص والشهادات في أي بناء سواء للاستعمال السكني أو الوظيفي –رخص البناء– التجزئة –التعمير– المطابقة– ، حيث اجمع المستجوبين على أنها وسائل ناجعة في تنظيم المجال، من خلال ردع أي شخص لا يطابق بناءه المعايير المتفق عليها.

2-الحكامة الرشيدة والإدارة الداخلية لبلدية بسكرة:

2-1 العلاقة بين رئيس و أعضاء المجلس الشعبي البلدي:

حسب الملاحظات والتساؤلات التي تم طرحها على بعض المختصين (أعضاء المجلس الشعبي البلدي وبعض المسؤولين بالبلدية)، من خلال المقابلات التي أجريناها معهم تبين أن العلاقة بين رئيس وأعضاء المجلس الشعبي تسودها في كثير من الأحيان بعض المشاكل والاضطرابات .

- حيث يرى أغلبية المستجوبين بنسبة 70% أن رئيس البلدية مسؤول محكوم من الأعلى والأدنى منه سلطة، (السلطة الأعلى تتمثل في السلطة المركزية وهي الولي،أما أعضاء المجلس الشعبي البلدي يمثلون السلطة الأدنى)،كذلك تغليب جانب المنفعة الشخصية في عمليات التسيير، مما يرونها أنها سبب في عرقلة تمرير المشاريع التنموية التي تصطدم بمعارضة أعضاء المجلس الشعبي البلدي، وخاصة في حالة إدراج الأمور الشخصية مع علاقتهم بالرئيس (صراع ممثلي الأحزاب) .
- أما الأقلية منهم 30% تمحورت إجابتهم أن لديهم مجلس بلدي منسجم يتخذ قراراته التنموية بتوافق الأغلبية أو بالإجماع،وعلاقتهم معظمها ايجابية. حيث الشكل رقم (15) يوضح ماسبق.

- الشكل رقم(15): رسم بياني يمثل العلاقة بين رئيس وأعضاء المجلس الشعبي البلدي.

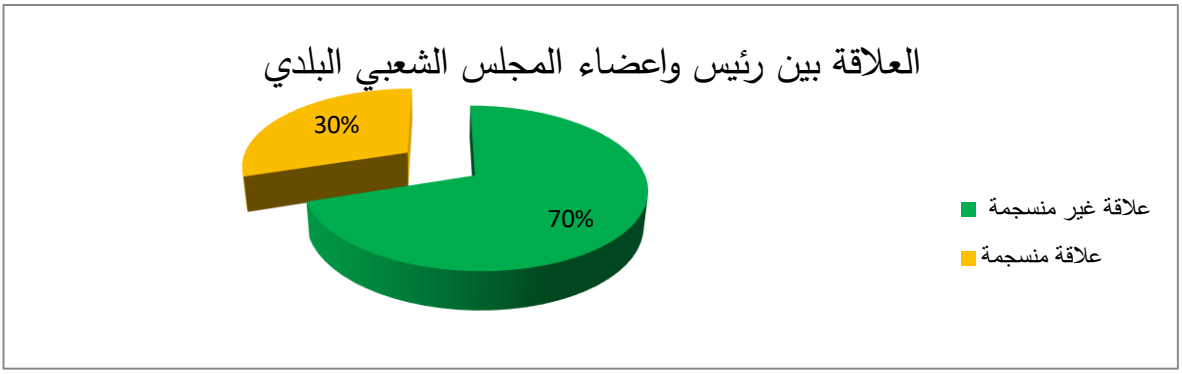

المصدر: إعداد الطالبة

- من خلال ما تم ملاحظته فان العلاقة بين الرئيس والأعضاء لا يسودها الانسجام والتوافق وهذا ما تم تسجيله من ردود فعلهم وإجابتهم التي كانت انفعالية.

2-2 كفاءة ومستوى الإطارات والمسؤولين بمختلف مصالح البلدية حسب الأشخاص المستجوبين:

من خلال الاستجوابات والملاحظة الميدانية تبين أن واقع الجهاز البشري لبلدية بسكرة يتميز بالاختلاف سواء من ناحية الكفاءة أو الخبرة المهنية أو المستوى الدراسي. الشكل رقم(16).

- من خلال المقابلات التي تم إجراء مع مختلف الإطارات بالبلدية لوحظ انه بالرغم من كون البلدية لها إطارات ذو شهادات جامعية إلى أنهم يفتقروا لعامل الخبرة والكفاءة المهنية،ويرجع هذا إلى عدم الخضوع لاختبار اختيار الكفاءات المناسبة والمواكبة للتطورات الجديدة خاصة فيما يخص التنمية المستدامة وحتى إن وجد يكون شكلي فقط.
- معظم الإجابات المحصل عليها كانت بطريقة عفوية وعلى أساس الخبرة المهنية فقط، حيث تم التملص من بعض الأجوبة خاصة فيما يخص القوانين والآليات المنتهجة لتحقيق التنمية المستدامة، (خاصة عند المسائلة حول قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والتدرج القانوني الذي يندرج منه- القوانين والمخططات الجهوية والقطاعية والمحلية-.) .

- الشكل رقم (16): رسم بياني يمثل كفاءة ومستوى الإطارات بالبلدية:

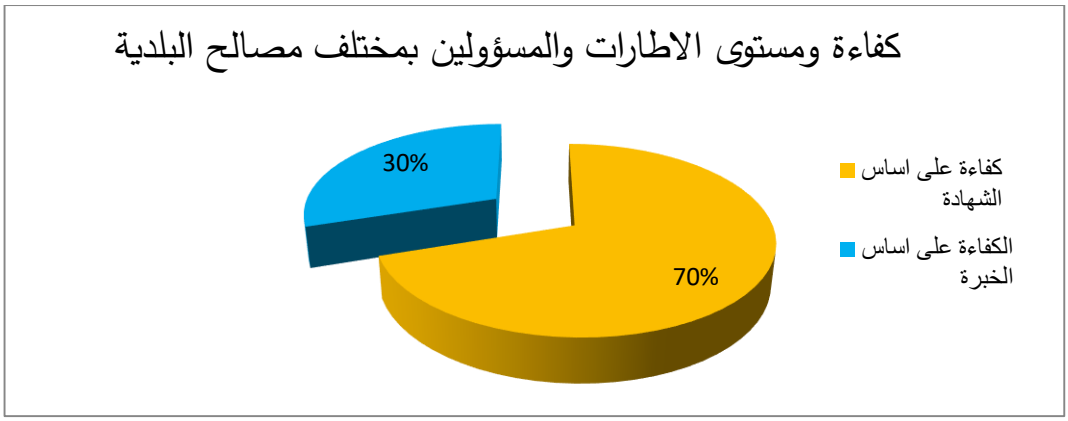

المصدر: من إعداد الطالبة

- تواجد عدد معتبر من الموظفين ذوي الخبرة التي تفوق العشر سنوات،مما يجعلهم بحاجة إلى إعادة تأهيل وتجديد للمعلومات وتكوين يضمن مواكبة التغيرات السريعة في مجال العمل البلدي المستدام.ما يشترط تحديث الإطارات البلدية وإخضاع الموظفين لدورات تدريبية وتربصات مهنية في مختلف التخصصات خاصة فيما يخص التسيير والتنمية المستدامة. ويوضح الجدول رقم (05) :الاشخاص الذين أجريت معم المقابلات ومجال تخصصهم ومستوى خبراتهم:

- الجدول رقم (05): خبرة المستجوبين بالبلدية وتخصصهم حسب الأشخاص المستجوبين.

الشهادة / التكوين الخبرة	هندسة معمارية	الري	البيئة	هندسة مدنية	علوم التسيير	المجموع
اقل من5سنوات	2	–	1	–	1	4
من5–10سنوات	2	1	2	2	1	9
أكثر من10سنوات	2	1	2	1	1	7

المصدر: من إعداد الطالبة

- الشكل رقم(17): رسم بياني يمثل خبرة الموظفون.

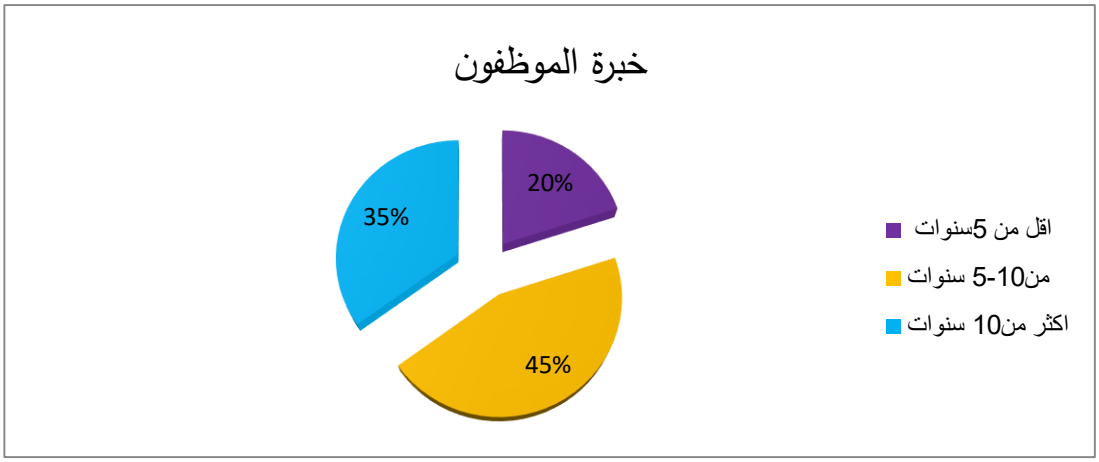

المصدر: من إعداد الطالبة

3-2 علاقة المواطن بالبلدية:

إن المواطن هو أساس أي عملية تنموية تقوم بها البلدية، إذ هاته الأخيرة تسهر على تلبية احتياجاته، وذلك من خلال جملة الصلاحيات التي اقرها القانون للجماعات المحلية. ولمعرفة مدى تطلع مواطنو بلدية بسكرة بدور البلدية في تحقيق تنمية وفق مبادئ مستدامة تم إجراء مقابلات مع أفراد منهم.حيث تم ذكرهم في الفصل السابق.

- بالنسبة لعلاقة بلدية بسكرة بمواطنيها فهي تفتقر لعامل الثقة، ويتجلى ذلك في عدم استجابة هؤلاء للقرارات البلدية، وامتناعهم أو بالأحرى تماطلهم في دفع الرسوم البلدية، وهذا لاعتبارهم أن بلدية بسكرة عموما مؤسسة ليست محل ثقة بالنسبة إليهم. وهذا ما يبينه الشكل رقم (17).

- أما تجاوب المواطنون حول مدى تطلعهم على دور بلدية بسكرة في تحقيق مجال بلدي مستدام فان الأغلبية ليس لهم دراية حتى بالصلاحيات المخولة للبلدية لتحقيق متطلباتهم أي من جانب القوانين والوسائل غير تلك الصلاحيات التي تترجم احتياجاتهم حيث إن معرفة لدور البلدية كتطبيق لا كمفهوم.أما الأقلية منهم كانت ردودهم وأجوبتهم تكتسي طابع قانوني وإداري.

- أما بالنسبة لتطلعهم على مستويات التنمية المستدامة من أهداف واليات ومكونات فان الأغلبية المطلقة من المجتمع المحلي له دراية بالتنمية المستدامة كتطبيق لا كمفهوم.وذلك من خلال احتياجاتهم لبيئة تشمل جميع متطلبات التنمية المستدامة . ويرجع هذا إلى غياب التعاون بين السلطات المحلية

والمواطن، وعدم إدماج المواطن بفعالية وشفافية في عملية التخطيط لمستقبل بلديتهم، أي غياب مفهوم الشراكة المحلية والتي تعتبر من المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، حتى إن كان هناك اقتناع من مسيري بلدية بسكرة بضرورة المشاركة فانه يصطدم بالافتقار لآلية مستدامة منظمة، وكذلك التنسيق بين مختلف المصالح البلدية.

- الشكل رقم (17): رسم بياني يمثل علاقة المواطنين بالبلدية.

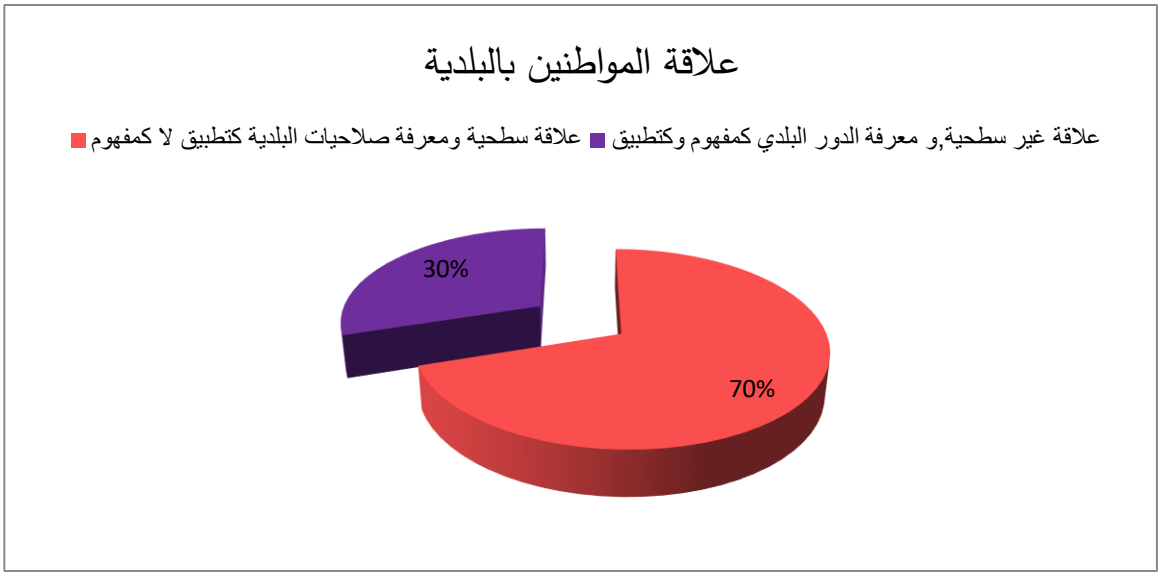

المصدر :من إعداد الطالبة

II. تقديم عينة من المشاريع التنموية لبلدية بسكرة:

لكي ندعم جانب تحليل بيانات ونتائج المقابلات المتضمنة الواقع التنموي لبلدية بسكرة لابد من تشخيص واقع بلدية بسكرة وإسهاماتها في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة وذلك من خلال التطلع على المشاريع التنموية التي قامت بها البلدية منذ تنصيب المجلس الشعبي البلدي بتاريخ 05-12-2017 إلى يومنا هذا كنموذج عملي:

1- مجموع استهلاكات مختلف مشاريع بلدية بسكرة لسنة 2018:

ان ممارسة بلدية بسكرة للاختصاصات المخولة لها يتوقف أساسا على نطاق الموارد المالية المتوفرة لها،حيث خول لها المشرع الجزائري عدة موارد مالية والتي تعتمد عليها في تمويل ميزانيتها إلى جانب الموارد

الخارجية. وهذا ما نراه في الجدول رقم (06) الذي يمثل مجموع استهلاكات المشاريع في نطاق تعدد مصادر التمويل ببلدية بسكرة.

- الجدول رقم 06 : مجموع استهلاكات المشاريع في نطاق تعدد مصادر التمويل ببلدية بسكرة.

مجموع استهلاكات المشاريع المسجلة في إطار التمويل الذاتي لسنة2018	**() 217.177.203.05**
مجموع استهلاكات المشاريع المسجلة في إطار منحة الولاية	1.798.181.36دج
مجموع استهلاكات المشاريع المسجلة في إطار صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية لسنة2018	/
مجموع استهلاكات المشاريع في إطار المخططات البلدية للتنمية	137.956.702.62دج
عدد الصفقات والعقود الملتزم بها لسنة 2018	120

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البلدية

من خلال الجدول رقم(06) يبين اختلاف مصادر التمويل المالي لبلدية بسكرة وهذا لتفعيل دورها التنموي،حيث مصادر التمويل الذاتي لبلدية بسكرة تأتي جراء النشاطات التي تقوم بها بلدية بسكرة بالإضافة إلى الرسوم والضرائب التي تفرضها.أما باقي المصادر فهي ممولة من طرف الولاية تحت منحة الولاية والأخرى مسجلة في إطار المخططات البلدية للتنمية.أما بالنسبة إلى إعانات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية فهي في حالة جمود وهذا راجع إلى ان البلدية لها مداخليها الذاتية كذلك ما تقدمه من مشاريع صغرى وتوقفها على تبني المشاريع الكبرى كبناء مدرسة.يستلزم على بلدية بسكرة القيام بالمشاريع المبرمجة تحت هاته الميزانيات وتقوم ببرنامجها التنموي وفي حالة الانتهاء من تسديد المشاريع وديون البلدية .تقوم بإرجا ع باقي المبالغ لخزينة الولاية.

ومنه تم تقسيم هذه المشاريع حسب المجالات التي تتدخل بها بلدية بسكرة وهي كالتالي:

2-المجال الاجتماعي:

من الناحية النظرية فان للبلدية دور فعال ورئيسي في الميدان الاجتماعي وذلك من خلال الخدمات والوظائف التي تقدمها والتي من خلالها تحقق التنمية المحلية التي تنعكس بدورها على الجانب الجهوي والوطني وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة الشاملة ويدخل ذلك في إطار ما نص عليه التشريع الجزائري من دستور وأوامر وقوانين خصت البلدية والولاية :

- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية و ضمان صيانتها وإقامة المطاعم المدرسية و تسييرها ، والسهر على توفير وسائل النقل للتلاميذ و التأكد من ذلك .
- في حدود إمكانيات البلدية المادية تقوم باتخاذ كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياض وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعلم الثقافي والفن.
- أما في مجال الرياضة والشباب فتساهم البلدية في انجاز الهياكل القاعدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضة والشباب والثقافة والتسلية التي تمكنها من المساهمة المالية للدولة.
- تقدم البلدية مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والرياضة والثقافة والتسلية .

وتساهم في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها.

- أيضا تشجع البلدية عمليات التمهين واستحداث مناصب شغل .
- ويقوم المجلس الشعبي البلدي أيضا بحصر الفئات الاجتماعية المحرومة الهشة و المعوزة .
- وينظم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية وتساهم كذلك في صيانة المساجد والمدارس القرآنية الموجودة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة.
- كما تشجع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لاسيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة .[1]

لإبراز مختلف هذه النشاطات نقدم الجداول رقم 07-08-09 الذي يظهرون من خلالهم ان بلدية بسكرة هدفت إلى القيام بعدة مشاريع تخص الجانب الاجتماعي،إلا انه الملاحظ ان بلدية بسكرة أولت الاهتمام إلى

[1] المادة 122 من القانون 11/10 قانون البلدية

الخدمات الاجتماعية الأساسية فقط (كأشغال المدارس وترميم المقابر والبناءات البلدية البلدي وترميم الملاعب) مع المشاريع الثقافية التوعوية والسياحية والتي تعد في الواقع ذات البعد الاجتماعي الايكولوجي وهذا ما قد يعود ربما إلى انتهاج البلدية سياسة المشاريع القصيرة المدى.

- **المدارس:**

- الجدول رقم (07): وضعية مشاريع المدارس في بلدية بسكرة.

عنوان المشروع	رقم المشروع	الاعتماد المفتوح	تاريخ انطلاق الشغال	مجموع الاستهلاكات	المتبقي من التسديد	المتبقي من الارتباط	النسبة المادية	المالية	مؤسسة الانجاز لمقاولة	الملاحظات
تنصيب شبك الغاز بالمدارس	05/2007	6500.000.00	/08/05 2007	61341541 .41	365.458. 9	1090978. 17	100	94.38	سونلغاز+ حنشي إسماعيل رماضنة عمار	منتهية في انتظار استغلال المتبقي
ترميمات كبرى بالمدارس	15/2008	94.104.363.6 6	2008	50104363 .66	44003311 .64	32115987 .55	100	53.24	اخلف محمود- حاجي رابح— رحماني عماري-بن عبد الحليم مقدم فاروق-باي احمد باي- داودي احمد- ميهوبي منصر- زموري عبد الحليم	أشغال جارية

ترميمات كبرى بالمدارس الابتدائية	2016/12	15000.000.00	2017	3385464.08	11614535.92	13192378.10	0	22.57	عدة مقاولات	انتظار عرض العقود على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة ولجنة الصفقات العمومية
انجاز سور لمدرسة الجيل الصاعد	2016/43	18000.000.00	/	00.00	1200.000.00	1200.00.00	0	0.00	/	غير منطلقة

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البلدية

من خلال الجدول رقم يتبن(07)ان بلدية بسكرة تولي اهتمام كبير بالمدارس حيث أضحت معظم المشاريع هي لصيانة وترميم المدارس حيث رغم ان تم تسجيلها في سنوات فارطة إلى أنها لم يتم انجازها ومعظمها مازالت أشغال جارية الانجاز بالرغم من تزويدها ميزانية محددة لها، وهذا راجع لسوء التسيير والإهمال من طرف المراقبين التقنيين، كذلك عدم تسديد مستحقات المقاولين مما يؤدي إلى عرقلة المشاريع ونقص الرقابة الفعلية على انجازاتهم، وهذا ما يدل على نقص فعالية الإدارة المحلية لبلدية بسكرة مما يؤدي ضعف دورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

- **المشاريع الرياضية:**

▪ الجدول رقم(08): وضعية المشاريع الرياضية في بلدية بسكرة:

عنوان المشروع	رقم المشروع	الاعتماد المفتوح	تاريخ انطلاق الشغال	مجموع الاستهلاكات	المتبقي من التسديد	مقاولة الانجاز	النسبة المادية	المالية	مدة الانجاز	الملاحظات
انجاز 04ملاعب جوارية بالعشب الاصطناعي. الحصة1:تهيئة وتكسية ملعب جواري بالعشب الاصطناعي بحي 520 مسكن . الحصة2:تهيئة وتكسية ملعب الجواري بالعشب الاصطناعي بحي726مسكن الحصة3:انجاز ملعب جواري بالعشب الاصطناعي بحي العالية'داخل الملعب البلدي) الحصة4:انجاز ملعب جواري بالعشب الاصطناعي بحي السلام(ساحة زواكة)	2018	33.520.000.00	/11/29 2018	0.00	33.520.000.00	عون سليم	35	0.00	85يوم	في طور الانجاز طلب الاعتماد بمبلغ : 8.441.265.00دج

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البلدية

حسب الجدول رقم (08) وحسب الوثائق المعتمد عليها سابقا والمذكورة سابقا فان بلدية بسكرة استلمت أغلفة مالية معتبرة تخص المشاريع ذات النشاطات الرياضية –انجاز ملاعب– هذا ما يدل على الاهتمام

الفعلي من طرف بلدية بسكرة لتعزيز دورها التنموي في تلبية حاجيات المواطنين وكذلك يمكن القول ان البلدية تحاول معالجة التأخر الحاصل في هذا المجال وعيا منها بأهمية تعزيز مداخيلها من خلال تلك الأنشطة الرياضية وما يعود بالفائدة على سكان البلدية من جهة أخرى.

- **البناءات البلدية:**

- الجدول رقم 09: وضعية مشاريع البناءات البلدية

عنوان المشروع	رقم المشروع	الاعتماد المفتوح	تاريخ انطلاق الاشغال	مجموع الاستهلاكات	المتبقي من التسديد	المتبقي من الارتباط	النسبة المادية	المالية	مدة الانجاز مقاولة الانجاز	الملاحظات
تهيئة منشئة ادارية	2018	11000000.00	/	00	11000000.00	1090978.17	100	00.00	08اشهر شيخ الجمعي	في طور الانجاز طلب الاعتماد بمبلغ 1.781.707.63دج
دراسة وانجاز مقر بلدية جديد (الشطر الاول)	13/2013	5000.000.00	2014	370788.21	5000.000.00					
تهيئة وتجهيز مقر الحالة المدنية وفروعها	01/2012	5700.000.00	/05/24 2012 /11/02 2014	461554564	1085454.36	194552.36	100	80.97	دبابش سلوى حمدي توفيق	منتهية
ترميمات كبرى بالمقابر	08/2010	36000.000.00		26193131.29	9806868.71	9819752.54	100	72.76	عدة مقاولات	منتهية في انتظار استغلال المتبقي

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البلدية

من خلال الجدول رقم (09) يتبين ان بلدية بسكرة معظم نشاطاتها البنائية تتمثل في تهيئة وانجاز البناءات البلدية.

3-المجال الاقتصادي:

تتدخل البلدية نظريا وحسب القانون في المجال الاقتصادي من خلال الأنشطة الاقتصادية وذلك عن طريق:

- تقوم بتعاونيات خاصة بالإنتاج والتسويق بتشجيعها من أجل تنمية فلاحيه والمشاركة في الأعمال المتعلق بالتعديل الزراعي للأراضي.
- تشجع البلدية كل مبادرة تتعلق بتحسين تنمية صناعية وتطوير الصناعات التقليدية.
- تقوم بفرز المشاريع التي تم إنجازها والأعمال الواجب القيام بها في أي قطاع عمل مع تقديم اقتراحات خاصة بمواردها وتمويلها.
- تسيير المرافق الاقتصادية المحلية كالأسواق الأسبوعية وتطوير الصناعات البديلة وتقوية القاعدة الصناعية للجماعات المحلية.
- البحث عن موارد جديدة التي تساهم في تطوير البلدية والاهتمام بتحقيق التنمية.
- تطوير الاهتمام بالزراعة وتشجيع المشاريع التي تدخل في هذا الميدان وذلك لتحقيق التلبية المحلية للمواطنين إلى تزويد مناطق أخرى.
- تشجيع التبادل والاستثمار الجواري ومحاولة خلق مرافق للتمويل الذاتي للبلديات أي خلق موارد مالية جديدة. [2]

ولإبراز مختلف النشاطات الفعلية التي تقوم بها بلدية بسكرة ومدى مساهمتها في تطوير التنمية الاقتصادية نقدم الجدول التالي:

[2] المادة 109و117 من قانون البلدية رقم 11-10، المرجع السابق

- الجدول رقم10: وضعية المشاريع في المجال الاقتصادي.

عنوان المشروع	رقم المشروع	الاعتماد المفتوح	تاريخ انطلاق الأشغال	مجموع الاستهلاكات	المتبقي من التسديد	المتبقي من الارتباط	النسبة المادية	المالية	مدة الانجاز مقاولة الانجاز	الملاحظات
تهيئة وانجاز فضاء تجاري جواري بسكرة بممرات محمد الصديق بن يحيى حي726 مسكن الاروقة الجزائرية سابقا الحة1:بناء الحصة2: ترميمات	2011	15000.000.00	/	00	15000.000.00	1090978.17	0	00.00	كربوع المكي	تم إلغاؤه بموجب محضر اجتماع الولاية بتاريخ 02/11/ 2018

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البلدية

- كذلك انجاز منشات إدارية بمحلات فخامة رئيس الجمهورية بحي العالية لتحولها لمدرسة ابتدائية حيث بلغت نسبة الانجاز 15 بالمائة .
- وأيضا تم إيجار المسبح البلدي لفائدة ف.م بتاريخ 2017/06/02 لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بمبلغ 270.000.00دج.
- تأجير المذبح البلدي لفائدة ش.ذ.م.م بتاريخ 2017/04/01 بإيجار سنوي قدره 2.560.000.00.

حسب ما تم ذكره سابقا وحسب الجدول رقم 10 ومن خلال ما جاء في المخطط البلدي للتنمية المحليةPCD ، تبين لنا ان بلدية بسكرة معظم مشاريعها لا تصب في المجال الاقتصادي وليست لها أنشطة واضحة خاصة في تشجيع الاستثمار والتعاون المحلي .وحتى ان وجد (حسب الجدول رقم10 إلغاء إنشاء فضاء

تجاري) بالرغم توفره على ميزانية معتبرة، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ضعف التمويل وسوء التسيير من خلال تبجيل أنشطة على أنشطة كذلك العرقلة من طرف المواطنين بعدم تسديد الضرائب، كذلك التماطل في المصادقة على المشاريع . وهذا ما يبن ضعف الدور الاقتصادي لبلدية بسكرة وعدم وجود اهتمامات وتحفيزات ايكولوجية اقتصادية على مستوى بلدية بسكرة .

4- مجال التعمير والهياكل القاعدية:

البلدية مطالبة بان تتزود بكل وسائل لتعمير المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها بعد المصادقة عليها بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي، كذلك المطالبة باحترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها، كما يجب الحصول على موافقة المجلس الشعبي البلدي لكل مشروع له أضرار بالبيئة والصحة العمومية ماعدا المشاريع ذات المنفعة العمومية التي تخضع للأحكام المتعلقة بالبيئة، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 122 من قانون البلدية 11/10.ولتوضيح دور بلدية بسكرة وما تقوم به في هذا المجال التعمير والهياكل القاعدية نقدم الجداول من11 إلى 16 التالية:

- الجدول رقم 11: وضعية المشاريع في مجال التهيئة والتعمير:

عنوان المشروع	رقم المشروع	الاعتماد المفتوح	تاريخ انطلاق الشغال	مجموع الاستهلاكات	المتبقي من التسديد	المتبقي من الارتباط	النسبة المادية	المالية	مؤسسة الانجاز	الملاحظات
اشغال التهيئة الحضرية المختلفة عبر المدينة	2009/13	59597731.62	/12/28 2010	14778927.18	77818804.44	25296.221.86	100	24.80	عدة مقاولات	منتهية في انتظار استغلال الباقي
تهيئة شطر من ممرات محمد الصديق بن يحي	2017/02	12000000.00	/04/23 2017	7975884.56	4024115.44	4024115.44	60	66.47	دربالي علي	في طور الانجاز
بناء قاعة علاج وسكن وظيفي بحي سيد غزال	2016	12000000.00	/	1025595.10	2052504.93		100	83	BET مزياني مهدي	منتهية تغلق بعد تسديد المبلغ
التعبيد بالخرسانة الزفتية الساخنة .	2014/23	10000000.000	/11/02 2014	8736357.41	1263624.59	52075.00	100	87.36	عيادي عادي	منتهية

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البلدية

- **مشاريع الري لسنة 2018(مياه الصرف الصحي):**

- الجدول رقم (12): وضعية مشاريع الصرف الصحي في بلدية بسكرة لسنة2018:

الرقم	عنوان المشروع	الغلاف المالي
1	انجاز أجزاء المجمع الرئيسي للتطهير أمام مسجد تميم الدار بحي لبشاش	5.250.000.00
2	تجديد شطر من شبكة التطهير بحي الفجر العالية الشمالية(الشطر الثالث) وبحي الشرطة 08 مارس بسكرة	3.000.000.00
3	تجديد شبكة الصرف الصحي حي حوحو	8.460.000.00
4	تجديد شبكة الصرف الصحي حي مرزوق	6.100.000.00
5	تجديد شبكة الصرف الصحي حي أولاد أعقاب	7.461.000.00

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البلدية

- **مشاريع الري (المياه الصالحة للشرب) ل2018:**

- الجدول رقم 13: وضعية مشاريع المياه الصالحة للشرب في بلدية بسكرة لسنة2018:

عنوان المشاريع	الغلاف المالي
تجديد شبكة مياه الصالحة للشرب بحي حوحو العالية	7.100.000.00دج
تجديد شبكة مياه الصالحة للشرب بحي الفجر العالية	6.000.000.00دج
تجديد شبكة مياه الصالحة للشرب بحي اولاد اعقاب	6.561.000.00دج
انجاز منقب للمياه الصالحة للشرب	12.000.000.00دج
تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي المصلى	2.100.000.00دج
تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب حي الهدى بسكرة	10.400.000.00دج

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البلدية

- **مشاريع أشغال التطهير عبر المدينة لسنة 2018:**

- الجدول رقم 14: وضعية مشاريع التطهير في بلدية بسكرة لسنة2018:

الرقم	عنوان المشروع	الغلاف المالي
1	حصة رقم 02 اشغال التطهير شرق المدينة(تجزئة 262 العادالة،17 تعاونية،تجزئة1187،مفترق الطرق بين المركب البلدي ومفترق طريق شتمة،حي الهدى شارع عثماني الجموعي ،الحي البلدي س العالية.)	3.713.412.00دج
2	حصة رقم 02 اشغال التطهير غرب المدينة(حي1000 مسكن،بجانب محطة بولرباح، امام مقر الدائرة حي 20اوت ،حي رمضان محمد مقابل وكالة مناني،مفترق الطرق حمام الصالحين مفترق الطرق الكورس،حي الدرنوني)	3.870.917.00دج
3	حصة 03 أشغال التطهير وسط المدينة(زقاق بن رمضان،مسجد النصر ،حارة الواد،وراء اذاعة الزيبان،المحطة	5.371.302.00دج
4	حصة رقم04 أشغال التطهير جنوب المدينة(حي المنشي،حي دنادر بسكرة القديمة،حي راس القرية،حي البشاش رقم01و02	7.796.000.00دج

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البلدية

- **مشاريع التدخلات الاستعجالية:**

- الجدول رقم 15: وضعية مشاريع التدخلات الاستعجالية في بلدية بسكرة لسنة2018:

الرقم	عنوان المشروع	الغلاف المالي
1	التدخل ألاستعجالي لتجديد جزء من المصب الرئيسي خارج لعزيلات برج لترك	5.248.241.44 دج
2	التدخل ألاستعجالي لتجديدي قنوات الصرف الصحي بحي فلباش أمام الفرع البلدي	7.808.650.73 دج
3	التدخل ألاستعجالي لتجديد جزء من قنوات الصرف الصحي حي العالية الشمالية شارع133 أمام منزل رقم53	595.851.23 دج
4	التدخل ألاستعجالي لتجديد شطر من شبكة التطهير بالمنطقة الغربية بجانب عمارات 70مسكن (FN POS) بسكرة	1.098.844.26 دج
5	التدخل ألاستعجالي لتجديد قنوات الصرف الصحي بحي الانتفاضة (17 تعاونية العالية) بجانب بارك حمى فيراي	2.495.450.70 دج
6	أشغال التطهير للجزء المتضرر مقابل الوكالة العقارية	707.594.70 دج
7	التدخل ألاستعجالي لتجديد شطر من شبكة التطهير بحي الواد شارع لعلالي لخضر	381.068.80 دج
8	التدخل ألاستعجالي لتجديد شطر من قناة التطهير بشارع الإخوة مناني بجانب مسجد أبي بكر الصديق	429.82.64 دج

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البلدية

- **الإنارة العمومية :**

تدخلات فرع الإنارة العمومية شملت اغلب أحياء بلدية بسكرة بالاظافة إلى الطرق الخارجية حسب ماهو مبين في الجدول :

- الجدول رقم 16: وضعية مشاريع الإنارة العمومية في بلدية بسكرة لسنة2018:

الرقم	الأماكن	عدد التدخلات
01	الطرق الخارجية للمدينة	150
02	الشوارع الرئيسية للمدينة	180
03	أحياء المدينة	372
04	الساحات العامة للمدينة	38
05	ساحات الابتدائيات	44

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البلدية

- نلاحظ من خلال الجداول رقم11-12-13-14-15-16 ان لبلدية بسكرة عدة مشاريع تهدف إلى إحداث تنمية بالمنطقة وأغلبية المشاريع لها رصيد مالي معتبر ،إلى ان الملاحظ ان هذه المشاريع تتم في فترات زمنية طويلة رغم توفر الميزانية اللازمة .وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها التراخي والتماطل من طرف المقاولين وكذلك ضعف الرقابة على الهيئات المسيرة والمنفذة في البلدية.
- بالاظافة للجدول رقم 09 فان تعبيد الطرق ببلدية تم تخصيص لها مبلغ 05 مليار سنتيم لإصلاح الطرقات عبر المدينة الأشغال جارية ونسبة الانجاز تجاوزت 60 بالمائة. وهذا وفق البرامج التنموية التي تقوم بها بلدية بسكرة.لكن يبقى العائق هو عدم التماشي مع تطورات الاستدامة ومبادئها من خلال استعمال مواد تقليدية في انجاز الطرقات وترميمها .
- كذلك بلدية بسكرة تولي جل اهتماماتها في أشغال الري فيما يخص توزيع المياه الصالحة للشرب مشاريع الصرف الصحي وأشغال التطهير والجدير بالذكر ان هذه الخدمات ذات طابع خدماتي أساسي بهدف تحقيق حاجيات المواطنين الأساسية من ماء صالح الشرب و صيانة قنوا الصرف الصحي وهذا ما يدل مدى سعي بلدية بسكرة في تحقيق حاجيات المواطنين وتحقيق تنمية على مستوى البلدية.

- أما بالنسبة للإنارة العمومي فان بلدية بسكرة تقوم بمراقبات دورية على مستولى نطاق بلدية بسكرة لتفقد الإنارة والتدخل في حالة وجود خلل إلى ان الملاحظ حسب الجدول رقم 14 وما تحصل عليه من وثائق ان بلدية بسكرة تخصص ميزانية كبيرة في مجموع هاته التدخلات،كذلك تفتقر البلدية لعامل الاستدامة في هذه المشاريع واستعمال ما هو تقليدي.

5- المجال البيئي:

يفترض ان تلعب البلدية دورا كبيرا في تحقيق توازن بيئي ملائم الذي من خلاله يمكن للإنسان أن يحيا حياة بلا أخطار ولا أضرار وذلك من خلال ما يلي:

- الحفاظ على البيئة الطبيعية اللازمة لعيش الأفراد والتوعية والتربية البيئية.
- الحفاظ على نظافة المجال الجوي، البري والبحري من خلال الحفاظ على النظافة الدائمة للبيئة.
- الحفاظ على المساحات الخضراء والعمل على خلق مجالات جديدة كالغابات والحدائق ...
- القيام بالعمل التوعوي وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية الرسمية والغير رسمية للحفاظ على البيئة
- توفير المياه الصحية الصالحة للشرب والحفاظ على نظافة الحيز الجغرافي للجماعات المحلية وترشيد التعامل مع النفايات.
- السهر على حماية التوازن البيولوجي وتشجيع المبادرات التطوعية التي تعمل في المجال البيئي.

العمل على تحقيق والحفاظ على التهيئة الإقليمية ..[3]

1- جمع ونقل النفايات المنزلية:

تقوم مديرية البيئة بمصالحها المختلفة بحمل ونقل النفايات المنزلية عبر أحياء المدينة.

- كنس الشوارع و الانهج الرئيسية.
- نقل الاردام والبقايا التي ترمى من طرف المواطنين بأماكن جمع القمامة (بقايا ترميم،أدوات وأثاث منزلي غير صالح للاستعمال)
- محاربة الكلاب الضارة وقتلها.

[3]أسماء سلامي،مرجع سابق ص430

- معالجة الناموس ومعالجة أقبية العمارات
- مراقبة المحلات التجارية بمختلف نشاطاتها وأنواعها

جمع ونقل النفايات المنزلية في بلدية بسكرة يتم على النحو التالي:

- يعد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي،حيث يجب ان يغطي هذا المخطط كافة إقليم البلدية وان يكون مطابقا للمخطط الولائي للتهيئة ويصادق عليه الوالي المختص إقليميا..
- يتم تقسيم مدينة بسكرة الى قطاعات جمع النفايات المنزلية (35 قطاع) ،حيث يتم الجمع من طرف كل مؤسسة والقطاعات التابعة لها.
- بلدية بسكرة تهتم ب 13قطاع
- المؤسسات العمومية :NET BIS:تهتم 10قطاعات. ومؤسسة زعمون عبد الحق ب12 قطاع .مؤسسة سكرة نأت 13 قطاع.
- المؤسسات الخاصة :مؤسسة غنية لجمع المنزلية و معالجتها .مؤسسة شمس الزيبان لجمع المنزلية ومعالجتها .مؤسسة عمار هشام لجمع المنزلية و معالجتها .مؤسسة طرشي لجمع المنزلية و معالجتها . مؤسسة غاني عبد العزيز لجمع المنزلية و معالجتها.

ومن بين كل هذه المؤسسات فان الجمع الانتقائي غائب تماما وغير معمول به في كل القطاعات.

- **العتاد المستعمل:**

يتم استعمال جرارات وشاحنات لرفع القمامة وشاحنة قلاب .أما عملية التنظيف والكنس تتم بعملية تقليدية.أما فيما يخص الصحة العمومية فبلدية بسكرة تقوم بمجهوداتها في هذا المجال من خلال :

- المراقبة الصحية للمحلات التجارية والأماكن المستقبلة الجمهور: حيث تم التدخل على 10قصابات مسمكتين.
- مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق الحيوان:من خلال مكافحة البعوض على مستوى أقبية العمارات 28 تدخل، كذلك مكافحة الجرذان ب 25 تدخل عبر جميع أحياء المدينة.

- عملية قتل الكلاب الضارة : حيث تم قتل ما يقارب 938 كلب متشرد محلي من29جانفي ال05-12-2018 باستعمال شاحنة قلاب وسيارة مازدة و05عمال متطوعينو7صيادين و373خرطوشة عيار 16ملم و998 بعيار 12ملم. وهنا ما يجد الذكر انه بغيب وجود أي مركز لاستقبال الحيوانات المتشردة كإجراء حضاري بيئي وقائي.

من خلال ما تم ذكره حول كيفية الجمع والتخلص من النفايات، كذلك في المجال الصحي فان بلدية بسكرة تتبنى استراتيجيات عملية في حدود الإمكانات والتقنيات المتاحة للحفاظ على المجال البيئي والوقاية من الإخطار والتلوث البيئي وهذا من خلال ما ينص عليه المخطط البلدي لبلدية بسكرة في إطار التنمية المحلية.

فنجد ان نشاطات البلدية في تسابق للوصول إلى تنمية محلية مستدامة ولكن يبقى العائق وكما رأينا في رأي المستجوبين انظر عنصر – تحليل نتائج المقابلات الميدانية الدور الايكولوجي للبلدية– حول ان بلدية بسكرة لا تنتهج سبل ناجعة في التخلص من النفايات كإعادة تثمينها ورسكلتها فقط تعتمد على مراكز الردم التقني وعلى المحارق. (حيث على مستوى مركز الردم التقني يتم فرز النفايات – البلاستيك خاصة–والقيام ببيعها دون الاستفادة منها حيث ان الفائدة ترجع لمركز الردم) .

كذلك استعمال مبيدات لقتل الحشرات والحيوانات مما يزيد في نسبة التلوث ....

- الجدول 17: حملات التنظيف في بلدية بسكرة:

التاريخ	الأحياء المتدخل بها	العتاد المسخر	الأشغال المنجزة
2018/03/12	طريق الصحراء–وسط المدينة–حي جواد–نهج روينة محمد	05شاحنات قلاب+شاحنة+عمالين+شاحنات خواص مسخرو من البلدية+جرار	رفع 17 نقلة اردام–رفع05طن من القمامة المنزلية
2018/06/29 الى 2018/07/03	الامير عبد القادر–عقبة بن نافع–الجمهورية–الاخوة مناني–الزعاظشة–ساحة المسيد–نهج 20اوت–حي 200مسكن وحي300مسكن–لبشاش–وسط المدينة–	160عامل04جرارات+02شاحنات قلاب–02شاحنة رص	تم ما يفوق 300 طن من البقايا والاردام وكنس الشوارع والمساحات–نقل الردوم بحي فلياش–تم نقل ما يفوق 200طن من البقايا والاردام والكنس–تم نقل ما يقارب 10طن وبسطها بالمنخفضات والوادي .

	بسكرة القديمة–حي فلياش–طريق باتنة–ديار السعادة–نهج روينة محمد–08مارس–نهج الإخوة عصمان –حي الدرنوني		
2018/07/09 إلى 2018/07/12	حي البخاري–حي زمام–بسكرة القديمة–حي748العالية–نهج السوادرة	15عامل–02جرارين+شاحنة قلاب	تم تنظيف ونقل بقايا الكنس الاردام من القطاع التي يتم إنهاء العمل به أثناء الحملة

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البلدية

نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم 15 ان بلدية بسكرة تقوم بمجهودات للمحافظة على المحيط وكذلك خلق بيئة سليمة ونظيفة وفق مبادئ التنمية، إلى ان مجهوداتها تقليدية محدودة تفتقر للإبداع والاستدامة. فمن خلال الجدول رقم 15 تبين استعمال العتاد تقليدي–جرار –شاحنات، وهذا ما يخلق نوع من التلوث وعدم الأخذ بعين الاعتبار كمية الغبار المتطاير، كذلك بالنسبة لمصير النفايات دوما الردم وعدم وجود تقنيات لإعادة تثمينها وتدويرها.

2–المساحات الخضراء:

- الجدول رقم 18: وضعية مشاريع المساحات الخضراء في بلدية بسكرة.

نوع التدخل	الأماكن المتدخل بها	ملاحظات
حمل بقايا الأشجار مع التنظيف بشكل دوري ودائم للساحات العمومية	ساحة الحرية+ساحة الأطلس+ساحة دبابش+حي المجاهدين+ممرات صديق بن يحيى+الضلعة+ساحة08ماي1945+ساحة الثورة+حديقة 1000مسكن+ساحة الشهداء	/
قلع وحمل وتعديل الأشجار مع التنظيف وحمل الأوساخ	– قلع الأشجار بطريق سيدي عقبة–حمل بقايا الأشجار بحي المجاهدين+ممرات الصديق بن يح+طريق سيدي عقبة+طريق طولقة. – تنظيف محيط الزاوية القادرية +ساحة الأطلس+ساحة دبابش+طريق باتنة – تعديل الأشجار مع الحمل والتنظيف وحمل الأوساخ وبقايا الأشجار بطرق شتمة+طريق الرازي.– تنظيف وحمل الأوساخ بالشوارع الرئيسة يوميا.	/

	– تدخل بحي الفجر لقطع شجرة ضخمة تشكل خطر على المواطنين.	
تدخلات أخرى عبر المؤسسات العمومية والإدارات	–قطع شجرة ضخمة مقابل إذاعة الزيبان مع التنظيف وحمل الأوساخ. تدخل لقطع نخلة بمقر الولاية مع التنظيف وحمل الأوساخ تدخل بالمن العسكري والحضانة العسكرية بجمع وحمل الأوساخ تدخل على مستوى الطفولة المسعفة.	/
تدخلات عبر المداري من تنظيف وحمل الأشجار	مدرسة يكن عبد الحميد العالية+قروف+حبة عبد الحميد+مزياني عمر بالعالية+بجاوي عبد الحفيظ.....	
تدخلات أخرى	–تجريد لنخيل وتعديل الأشجار وقلع الحشائش الضارة بحي 08مارس+شارع الزعاطشة. حمل بقايا الأشجار بجانب السكة الحديدية+العربي بن مهيدي+الأمن العسكري.–حفر المربعات مع غرس الأشجار بكل من حي السايحي+طريق المطار.–تحضير باقات الزهور لمقبرة الشهداء بمناسبة الأعياد الوطنية.	/
عملية السقي	المنطقة الشرقية +منطقة وسط المدينة+المنطقة الغربية	خلال فصل الصيف.مع هذا لم يتم إعطاء الأشجار الماء الكافي لها علما انه تم تسخير 03شاحنات بحجم كبير+ثلاث جرارات
عمليات السقي بالتقطير	طريق طولقة+طريق الرازي+ساحة الشهداء +حافة الوادي+ساحة الثورة +طريق شتمة+ساحة دبابش	شملت العملية تصليح أنابيب السقي المخربة وكذا الصمامات
المقابر	مقبرة الصالحيات+مقبرة البخاري+مقبرة العالية +مقبرة السوافل+مقبرة فلياش	تنظيف وحمل الأوساخ وزبر الأشجار المتواجدة عبر كافة المقابر دوريا بالإضافة إلى غرس الأشجار وتبييضها بصفة دائمة.

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من البلدية

يبرز الجدول رقم(18) مجموع تدخلات بلدية بسكرة لسنة 2018 في تهيئة المساحات الخضراء، حيث البلدية تولي اهتماماتها على هذا المجال لتحقيق نطاق بلدي مراعي للاهتمامات البيئية وملبيا لاحتياجات

المواطنين الأساسية فنلاحظ من خلال الجدول فان نشاطات البلدية دورية وروتينية، واستعمال عتاد تقليدي خاصة في عمليات السقي والتطهير حيث مازالت البلدية تقتني الجرارات وشاحنات لعملية السقي مما يجعلها تفتقر لعامل الاستدامة في توزيع عمليات السقي والتطهير ، كذلك معظم عمليات السقي والتطهير تكون بفصل الصيف مما يجعلها في حالة نقص لمياه السقي .

III. خلاصة التحليل (العقبات والعراقيل التي تواجه بلدية بسكرة لتحقيق تنمية مستدامة):

ومن كل ما سبق نستنتج ان بلدية بسكرة تواجه العديد من العقبات التي تعرقل سيرورتها التنموية المستدامة وكذلك تعرقل قيامها بمهامها واختصاصاتها التي خولها لها المشرع الجزائري. وهذه العقبات والعراقيل متباينة ومتنوعة نوجزها فيما يلي:

- **الحكامة:** وتتمثل هذه العراقيل في:

- نقص تطبيق مفهوم الحكامة من خلال تفعيل التشاور بين المواطنين والإدارة على مستوى بلدية بسكرة
- عدم كفاية فرص التنمية المهنية في الجهاز الإداري للبلدية
- سوء التسيير المالي والذي يعد سبب من أسباب محدودية التمويل الذاتي لأنه في العديد من الحالات تستغل الاختصاصات الممنوحة قانونيا للبلدية بما لا يخدم المصلحة العامة كالمبالغة في بعض أوجه الإنفاق المحلي الغير التنموي المستدام والتلاعب بأموال هيئات كعمليات الاختلاس وتواطؤ المتعاملين باستعمال فواتير صورية وخيالية وصفقات وهمية.
- نقص الانسجام والتناسق على مستوى مصالح بلدية بسكرة .
- عدم وجود تكوينات دورية لإطارات البلدية متماشية مع متطلبات التنمية المستدامة.
- نقص مبدأ المشاركة والشراكة بين البلدية والمواطنين والجمعيات للنهوض بتنمية مستدامة في مختلف المجالات.
- عدم إجراء اختبار اختيار الكفاءات في العمل البلدي والذي يكون بشكل شكلي فقط،وهذا ما يدل على سوء التسيير ببلدية بسكرة.
- سوء تسيير الموارد البشرية مما أدى إلى التوزيع الغير منطقي مقارنة بسبب النقص في التاطير المحلي وهذا ما يؤثر سلبا على تحقيق مبادئ التنمية المستدامة .

- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي المستدام،كذلك تدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم.
- عدم وجود رقابة فعلية على مستوى الإطارات المنفذون والمسيرون في بلدية بسكرة.

- **المجال الاجتماعي:**وتتمثل في:

- تأخر البيئة الاجتماعية من خلال نقص ومحدودية التعليم والتكوين أي نقص المهارات التقنية والإدارية على مستوى البلدية.
- مشكلة العادات والتقاليد التي يغلب عليها دائما عملية التحفظ في التعامل مع المواطنين.
- سوء التسيير في هذا المجال ودائما الانحياز ان السبب هو نقص الموارد المالية.
- النمو السكاني المتباين وعدم قدرة بلدية بسكرة على تحقيق مطالب جميع المواطنين وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية او الثورة المادية .
- عدم وجود أنشطة استثمارية في هذا المجال،

- **المجال الاقتصادي:**

- ضعف الاستثمار.
- عدم إدماج النظم البيئة في النظم الاقتصادية.
- قلة ومحدودية الموارد المالية .والتبعية المالية للدولة.وعدم وجود رقابة على التسيير المالي.
- عدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة للتنمية .

- **المجال البيئي:**

- عدم إدراج الاعتبارات البيئية بشكل فعال في السياسات التخطيطية.
- غياب التنسيق وضعف التواصل الفعال بين الجهات الفعلية المختصة في مجال حماية البيئة
- انخفاض الوعي البيئي وسوء الممارسات التي تؤثر على كفاءة نظم الادارة البيئية المتكاملة على مستوى بلدية بسكرة.
- نقص الاستثمار وتشجيعه في المجال البيئي خاصة في ما يخص تسيير النفايات (أي عدم وجود نظم بيئية مستدامة في تسيير النفايات ومعالجتها أي الرسكلة واعاة تدوير وتثمين النفايات).

- عدم إتباع واحترام ما جاء في القوانين اذ انه بشكل شكلي فقط خاصة ما جاء في قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
- نقص الرقابة واللاوعي البيئي على مستوى البلدية والمواطنين.

- **المجال العمراني:** تتمثل العراقيل في :

- عدم التقيد التام بأدوات واليات التعمير المنصوص عليها.
- عدم إشراك المواطنين في العملية التخطيطية
- تغليب المصالح الشخصية في التخطيط وسوء التسيير المالي.
- اللاوعي وعدم مسايرة التنمية العمرانية المستدامة وما جاء فيها من مبادئ .
- استعمال مواد بناء تقليدية في عمليات الانجاز
- نقص الرقابة لفعلية على المنفذون والمسيرون على مستوى المصالح البيئية

IV. الحلول والاقتراحات:

- **الحكامة:**

- إعطاء سلطات اكبر للإدارة المحلية في إدارة ميزانيتها المالية المحلية.
- تطوير القدرات الفنية والإدارية لموظفي الإدارة المحلية .
- البحث عن مصادر متجددة بتمويل محلي وتطوير التمويل الذاتي وذلك للتخلي عن التبعية المالية للدولة وجعلها أكثر استقلالية.
- ترشيد الإنفاق العام المحلي وجعله أكثر استدامة.
- لتفعيل دور الإدارة المحلية وبلوغ البلدية أهدافها التنموية المستدامة يجب ان يكون الأفراد المرشحون للانتخابات البلدية حاملين للشهادات الجامعية العليا مع التكوين المستمر.
- تطوير وتدعيم التخطيط المحلي ورفع كفاءة الإدارة عن طريق الاهتمام بالعمالة وتوظيف الإطارات الجامعية والتكوين والمتابعة.
- تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والعمل التطوعي المنظم من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والسياسية والاجتماعية وإصدار التشريعات المنظمة لها من اجل استكمال الجهود التنموية.

- التركيز والتطوير من الإعلام المحلي للاهتمام بشؤون التنمية والهيئات المشرفة عليها من اجل إبراز احتياجات المواطنين وتوعيتهم بدورهم المحوري وكذلك اطلاعهم بمستجدات التنمية المستدامة.

- **المجال الاجتماعي:**

- محاربة الفقر والتدني في المستوي المعيشي وتحسين فرص العمل عن طريق الفرص الاستثمارية والبرامج الاجتماعية.
- تجديد طرق ادارة الموارد الطبيعية .

- **المجال الاقتصادي:**

- تشجيع الاستثمار وخلق فرص تحفيزية للمواطنين للاشتراك مع البلديات في تسيير المشاريع الايكولوجية الاقتصادية..
- مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة في مجال استغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادة من الثروات.
- الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي الرأسمالي وإدخال ذلك في البرامج التعليمية.
- إدخال البيئة في الخطط والسياسات وكذلك الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية.
- تثمين الثروات المحلية حتى تتمكن الجماعات المحلية من أداء مهامها وتحقيق التكافؤ بين الإيرادات والنفقات

- **المجال البيئي:**

- إدخال أدوات إدارة البيئة على مستوى البلدية لضمان التكامل بين التشريع والتنفيذ للترتيبات القانونية.
- دعم أهم نشاط لحماية البيئة وضمان تطبيق التنظيمات والإجراءات القانونية ،ألا وهو الرقابة والتفتيش البيئيين.
- تفعيل دور الإعلام بجميع أنواعه ليكون وسيط لنقل توعية بيئية ثقافية تحقق التنمية المستدامة.
- إدراج برامج توعوية في مختلف المؤسسات التربوية،وكذلك في سائر الأيام للمواطنين من شانها تفعيل دور الفرد في حماية البيئة والمحافظة عليها بطرق مستديمة.

- استعمال تقنيات حديثة ومستدامة في تسيير النفايات المنزلية وما شابهها خاصة في عمليات الجمع والتخلي عن الجمع باليد وبالعتاد التقليدي –جرارات وشاحنات – والرمي العشوائي، والتخلي عن الردم التقني الكلي للنفايات واستعمال تقنيات مستدامة كالرسكة والتثمين.
- محاربة كل أشكال التلوث البيئي من شانها تهديد للثروة البيئة.

- **المجال العمراني:**

- يجب النظر إلى أدوات التعمير كآلية للتسيير والتنظيم الحضريين لتحقيق التنمية الحضرية المحلية المستدامة
- فتح المجال بشكل فعلي وعملي للمشاركة بين جميع الفاعلين الاجتماعيين من التصميم إلى الانجاز ،فالمواطن العادي لا يكاد يعرف شيئا عن هذه الأدوات الموجودة في الجزائر بالرغم من انه المعني المباشر بها.
- إدخال مفهوم التنمية المستدامة في علاقتها مع أدوات التعمير على مستوى التصميم والانجاز.
- محاولة معرفة إشكال عدم تمكين العديد من الجماعات المحلية من تطبيق ميدانيا لأدوات التعمير وتقييمها وكيفية وضع آليات جديدة لتنفيذها بما يحقق أهداف التنمية أي تغيير ما يجب تغييره وما وجب تعديله وهذا وفق مبادئ تنموية مستدامة.
- التخطيط وفق نظم بيئية مستدامة.
- نشر ثقافة التنمية العمرانية المستدامة من خلال القيام بحملات توعية على مستوى البلدية وإدراج المواطنين في كل نشاط عمراني مستدام.
- إدراج معايير التنمية الاستدامة في الوسائل الإدارية للتعمير التي تتبناها البلدية (شهادة البناء إي إدراج مواد بناء مستديمة في شروط عمليات البناء).
- فرض الرقابة القبلية والبعدية في انجاز المشاريع وعدم التساهل مع المقاولين سواء على مستوى التماطل في الانجاز أو في عدم استعمال مواد البناء المتفق عليها.

خلاصة الفصل:

بهدف توضيح دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر قمنا بدراسة تطبيقية تمثلت في بلدية بسكرة كنموذج يمكن من خلاله إعطاء لمحة تقريبية حول واقع التنمية المستدامة المحلية في بلدية بسكرة من خلال إبراز أهم الانجازات التنموية في البلدية، وكذا إبراز مختلف العراقيل التي تواجه البلدية في تحقيق التنمية المستدامة وحاولنا إعطاء بعض الحلول التي بدورها تغطي الاختلالات والعراقيل التي تعيق السيرورة التنموية المستدامة لنشاطات البلدية .

مقدمة الفصل:

إن تجسيد التنمية المستدامة محليا ليس بالمسألة السهلة، والتي يمكن معالجتها عن طريق تدخل الدولة فقط بل لا بد من رسم إستراتيجية جديدة للتنمية المحلية تنطلق من الإقليم المحلي، وتكون محتواها محددا من طرف الجماعات الإقليمية وهذا حتى يتناسب ذلك مع خصوصياتها المختلفة والاحتياجات اليومية للمواطن، لأن السلطات المحلية هي التي يمكن أن تعبر عن احتياجات الإقليم والموطن بحكم كونها الجسر الوحيد الذي يتم من خلاله الاستجابة لمتطلبات المواطنين من طرف الدولة. ومنه خلال السنوات الأخيرة، الجزائر آليات سياسية وإستراتيجية وقانونية وإجراءات ووسائل إدارية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، وهذا ما سنحاول تقديمه في هذا الفصل .

آليات تجسيد التنمية المستدامة:

I. سياسات التنمية المستدامة:

خلصت قمة الأرض بريو إلى تبني خمسة وثائق واتفاقيات كان أبرزها برنامج عمل موجه للحكومات لتحقيق تنمية مستدامة على قطر معين،مسمى بجدول أعمال القرن 21.[1]

1- الأجندة 21 المحلية:

هي خطة عالمية يستند عملها إلى استراتيجيه متكاملة الأبعاد مفادها عدم تغليب جانب على أخر للوصول إلى تنمية مستدامة.وقد كان الفصل الثامن و العشرون 28 من هذه الأجندة محوريا وذلك لتقديمه للجماعات المحلية كعامل مفتاحي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي،حيث دعا الفصل المعنون ب:"مبادرات الجماعات المحلية لتفعيل الأجندة 21"السلطات المحلية لتبني إستراتيجية تنموية وتنفيذها على ارض الواقع بمشاركة جميع عوامل الإقليم،ولأهداف تستجيب لانشغالات وقضايا الاستدامة وتتلخص هذه أهداف في أربع توجهات أساسية هي:

- **حماية البيئة:** وتعتبر بيئة الدعم الأساسي لكل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بل لكل الحياة على الأرض وعليه فإن حماية البيئة والاستدامة يجب أن يعتبر عامل أولوية. وفي هذا الإطار تعطى عناية خاصة لكل من:
  - المناظر الطبيعية والحدائق الطبيعية والتنوع البيولوجي بصفة عامة.
  - حماية وترميم البيئات المائية.
  - الوقاية والمعالجة من أخطار التلوث (النفايات والتربة والهواء والضجيج...) و كذلك من الأخطار الكبرى.
- **تحقيق العدالة الاجتماعية:** عن طريق دمج الاهتمامات البيئية في الاهتمامات الاجتماعية. حيث ترتبط قوة واستدامة أي مجتمع إنساني بتوازنه الاجتماعي والعكس صحيح. فعلى المستوى الاجتماعي يجب على الجماعات المحلية أن تسعى إلى تعزيز مفهوم حماية البيئة وتقوية القيم البيئية بين كل أفراد

1 Ewa Berezowska-azzag ; projet urbain

المجتمع. وذلك بالإضافة لتفعيل مبدأ المشاركة والتشاور مع السكان في اتخاذ القرار؛ وكل هذه الممارسات تعد العوامل الاجتماعية الأساسية لنجاح سياسة التنمية الحضرية المستدامة.

- **تحقيق الكفاءة الاقتصادية:** عن طريق دمج الإيكولوجيا في العملية الاقتصادية ،وفي هذا الصدد لابد من تنمية وتطوير الأنشطة الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة أو الإخلال بالمساواة الاجتماعية، ولكن وفي نفس الوقت ينبغي للأنشطة الاجتماعية والبيئية أن لا تكون عائقا أو أن تضيع تماما المصالح والأنشطة الاقتصادية.
- **الحكامة:** ويقصد بها إنشاء نمط جديد من التعاون بين السلطات المحلية والسكان. والحكامة هي الدعامة الأساسية للأجندة21 المحلية، إذ أن الفرق الجوهري بين الأجندة21 المحلية وبين بقية أشكال التخطيط البيئي هو اعتمادها الأساسي على طريقة تسيير مبنية على المشاركة وعلى إدماج المواطنين بفعالية وشفافية في عملية التخطيط لمستقبل بلدياتهم وهو ما يسمى بالحكامة، وتقوم الإدارة في هذا الإطار بالسهر لتحقيق متطلبات الشفافية والديمقراطية والمشاركة والتنمية المستدامة عن طريق إشراك المواطنين بطريقة أكثر فعالية وأكثر حيوية وأكثر سرعة في الاستجابة.[1]

2- المشروع الحضري Projet Urbain :

هو من أهم سياسات التنمية الحضرية للتهيئة والتخطيط المنتهجة على الصعيد الدولي منذ ظهور مفهوم التنمية المستدامة ويقصد به خطوات عمل منهجية تعاونية، ومشروع إقليمي يتمثل في تحديد (برمجة وتصميم) وتنفيذ إجراءات التهيئة العمرانية على منطقة حضرية المعنية بالتعاون مع جميع الشركاء المدنيين والإطارات المؤسساتية المعنية، على مستوى جميع المقاييس الإقليمية على المدى الطويل من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة) وبعبارات أخرى، فإن المشروع الحضري هو منهجية عمل مشترك بين القطاعات بين المؤسسات وبين الأقاليم من أجل تحقيق التنمية المتكاملة للمنطقة حضرية معينة من خلال عدة "مشاريع فرعية" . وحسب كتاب "projet urbain » للباحثة "Berezowska-azzag" فان المشروع الحضري ينقسم إلى عدة أنواع حسب المقياس ابتداء من اصغر مشروع حضري ممكن وهو PUC إلى الأكبر وهو GPV(أنظر الشكل رقم 04).

[1] Ewa Berezowska-azzag ; projet urbain.P84

الشكل رقم(04): مخطط يبين أنواع المشروع الحضري حسب المقياس:

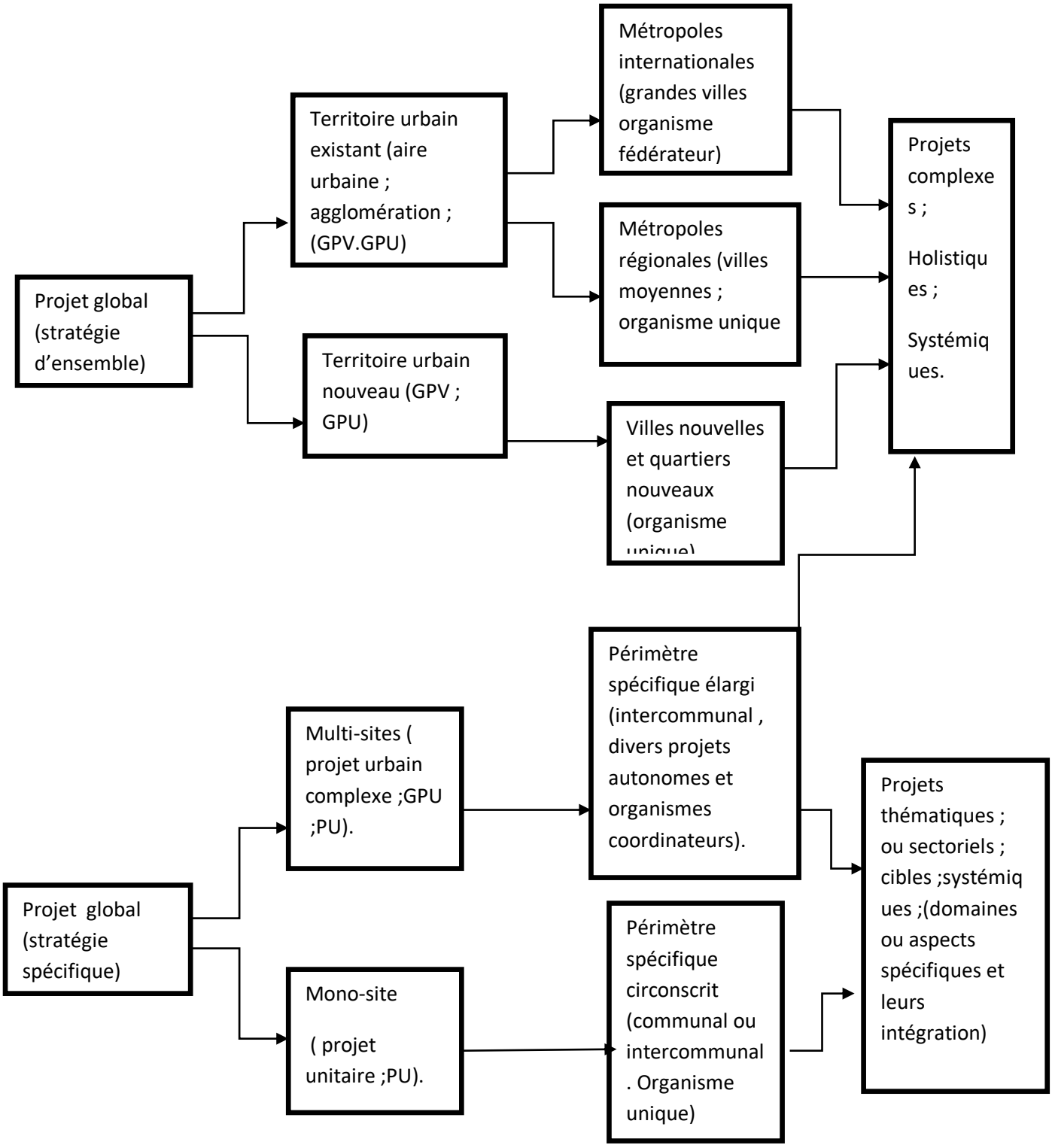

المصدر: Ewa Berezowska-azzag ; projet urbain P 94

II. استراتيجيات التنمية المستدامة:

1- على المستوى الوطني:

1-1 المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة SNAT:

تعريف المخطط : يعّد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وثيقة توجيهية للتخطيط الإقليمي ومخططاً بيئياً وفقاً للمعيار الموضوعي للتخطيط البيئي،ويعتبره المشرع الجزائري الأداة الأساسية والمرجعية لتهيئة الإقليم وآلية للتسيير المجالي والحضري[1]،بحيث يترجم بالنّسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية للسياسة التي تعتزم الدولة انتهاجها لتهيئة وتنمية مجموع الإقليم الوطني بصفة منسجمة في إطار نظرة شمولية طويلة المدى.[2] كما يبين مساعي الدولة في إرساء التوازن بين الأقاليم والمناطق المختلفة بالتوظيف العقلاني للفضاء الوطني، ويهدف أيضاً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية مع إدماج البعد البيئي في مسار التنمية حفاظاً على حق الأجيال القادمة[3]. حيث يرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على مبدأين أساسيين هما :مبدأ التنمية المستدامة و مبدأ الحكم الراشد.

- **التدرج الهرمي للمخططات:** يتواجد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على هرم أدوات التخطيط المجالي والحضري، حيث اعتبره المشّرع الآلية التخطيطية الأولى في تنظيم الفضاء الوطني، يفرض توجيهاته على المخططات الأدنى منه، كما يستمد المخطط الوطني لتهيئة الإقليمُ سُمَّوه من قاعدة "تدرج القوانين"، فالمصادقة علية تتم بموجب تشريع مّما يجعله في مرتبة قانون،[4] ثم يلي في المنزلة الثانية المخططات الجهوية (المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT،مخطط تهيئة إقليم الولاية والمخطط التوجيهي لتهيئة الحواضر الكبرى، ويوجد في نفس مرتبة PAW المخطط التوجيهي لتهيئة الحواضر الكبرى، ثّم تأتي أدوات التعمير كأخر درجة في سلم الترتيب، حيث يحّدد PDAU التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية

---

1 المادة 07 و08 من قانون رقم 01-20المؤرخ في 12ديسمبر 2001، متعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،ج.ر.ج.ج، عدد 77، صادر بتاريخ 15ديسمبر .

2 تنص المادة 20 من قانون رقم 01-20، يتعلّق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، مرجع سابق، على مايلي :"يصادق على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم عن طريق التشريع لمدة 20سنة."

3 قانون رقم 01-20، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، مرجع سابق

4 أنظر المادة 50، 52و55 من قانون رقم 01-20، يتعلّق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، مرجع سابق.

للبلدية أو البلديات المعنية، آخذاً بعين الاعتبار تصاميم التهيئة، ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي الّذي يعتبر قاعدة أدوات التخطيط ألمجالي.[1]

بهذا التدرج التصاعدي، من أدوات التعمير إلى مخطط تهيئة إقليم الولاية والمخطط التوجيهي لتهيئة الحواضر الكبرى فالمخطط الجهوي، تتحّول كل الأدوات المحلية للتخطيط الحضري، إلى مجّسد للتصورات المركزية للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم .

- **<u>توجهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة في مجال البيئة:</u>** تبّنى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إستراتيجية حماية البيئة من خلال الخط التوجيهي الأّول تحت عنوان "نحو إقليم مستدام"، ووضع خمسة برامج عمل إقليمية تتمثّل في : الحفاظ على ديمومة المورد المائي المحافظة على التربة ومحاربة التصحر، الحفاظ على الأنظمة البيئية،الوقاية من المخاطر الكبرى وحماية التراث الثقافي.

أدرج المشرّع الجزائري الاهتمامات البيئية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، لاعتبارين يتمثّل الأّول في التأثير الذي تمارسه الموارد الطبيعية على شغل المجال من حيث توزيع السكان والأنشطة ويتمثّل الثاني في الآثار الّناتجة عن هذا التمركز وانعكاساتها السلبية على الموارد الطبيعية ومن هذا المنطلق نص القانون رقم 10-02 المتضّمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على ضرورة تبني هذا الأخير لإستراتيجية المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة.[2]

[1] المادة 16 من قانون رقم 90-29، مؤّرخ في 01 ديسمبر 1990، يتعلّق بالتهيئة والتعمير، ج.ر. عدد 52، صادرة في 02 ديسمبر 1990، معّدل ومتمم بموجب قانون رقم 04-05، مؤّرخ في 14غشت 2004، ج.ر. عدد 51، صادرة في 15 غشت2004

[2] أنظر قانون رقم 10-02 مؤرخ في 29جوان 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مرجع سابق، ص46

2-1 المخطط الوطني للأعمال من اجل التنمية المستدامة PNAE-DD:

نص القانون رقم 10-02 المتضّمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،على ضرورة تبني هذا الأخير ،لإستراتيجية المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية يتضمن التخطيط البيئي الشمولي من خلال إعداد وتنفيذ برامج وطنية لتسيير تكاملي للفضلات الصلبة الحضرية.[1]

2- على المستوى الجهوي والإقليمي:

2-1 المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT:

هو أداة التطبيق المباشرة لتجسيد توجيهات المخطّط الوطني، حيث يتولّى في حدود مجاله شرح وتوضيح التوجيهات والمبادئ المقرّرة في المخطط الوطني، ويُحدّد بنفس الإجراءات التي يحدد بها SNAT، ويتكفّل بالتنمية الجهوية عاملا على تبسيط وتكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن الخطّة الوطنية قصد القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية، وتشجيع التنمية والتكامل ما بين الجهات، ويعمل المخطّط الجهوي على تنمية المجالات التالية:

- قواعد التنسيق الزمنية للتنمية – الأنشطة الواجب تنميتها لإعادة توازن الجهات، تحديد مساحات التعمير لمختلف التجمّعات الحضرية وتلك المتواجدة في الأراضي الخصبة.
- الصياغات المجالية الرئيسية وذلك حسب القيود الطبيعية، وكذا المحاور الإنمائية كالهياكل القاعدية ومناطق الأنشطة الاقتصادية ومخطّطات استعمال الموارد الطبيعية. [2]

[1] نجلاء جروني متطلبات التنمية المستدامة في المشروع العمراني دراسة حالة حي الأمل ، مذكرة الماستر جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016ص16 .

[2] منتديات ستار تايمز .سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر .أرشيف شؤون قانونية http://www.startimes.com

3- على المستوى المحلي:

3-1 الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة:

أعدت الجزائر كغيرها من الدول سياسة إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة حيث تمكن في تفعيل دور الجماعات المحلية في هذا المجال وإعداد الأجندة 21، وهو ما تبلور في إصدار الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة في إطار المخطط الثلاثي 2001-2003 تضمن ثلاث أجزاء:

- إعلام عام للمنتخبين .
- إعداد المخطط المحلي للبيئة .
- إنشاء المؤسسات البيئية.

3-2 مخطط تهيئة الولاية PAW :

حسب توجيهات ومبادئ كل من المخططين الوطني والجهوي تقوم كل ولاية بإعداد مخطط تهيئتها. حيث تبادر بذلك الإدارة بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للولاية ومجالس المداولة بالولاية والبلديات وممثلي الجمعيات المهني، ويهدف المخطط الولائي للتهيئة إلى توضيح التوجهات المعدّة في المخطط الجهوي وشرحها فيما يخصّ الإقليم الذي تشغله بإدخال التوجهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين البلديات التي تهيكل الولاية، فهو يوضح و يضبط:

- التوجهات البلدية الرئيسية.
- توجيهات التنمية و الأعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن لتوزيع الأنشطة و توطين السكان.
- تنظيم الهياكل الأساسية ومناطق الأنشطة الاقتصادية أو الخاصة بالاستصلاح.
- قواعد التماسك القطاعي والزمني لتطوير الولاية من خلال علاقتها مع المخطط الجهوي.

هذا علاوة على لزوم احتواء المخططات الولائية للانسجام بين البلديات وذلك لفائدة التنمية المنسقة والمتكاملة للولاية من خلال تحديد التوجهات التنموية والديمغرافية لمختلف البلديات، ويعتبر إقليم كل ولاية أيضا، مجالا لتثمين نَوْعِي لهذا الانسجام على مستوى الخدمات العمومية خاصة التي تهمّ السكان مباشرة والتي ينبغي تكييفها ابتدءا من هذا الصعيد مع التوزيع ومع خصوصيات هؤلاء السكان.

3-3 مخطّط تهيئة البلدية (PAPC):

إن البلديات باعتبارها جماعات قاعدية هي المجالات التي ينبغي أن تفضي إليها و تتجسد فيها السياسات التي تحملها التهيئة العمرانية بمختلف أشكالها، والتي من بينها نوعية إطار الحياة، والعدالة الاجتماعية، و انخراط المواطنين باعتبارهم الصانعين للتنمية والمستفيدين منها.وعليه كان مخطط تهيئة البلدية الخلية الأساسية لتطبيق السياسة الوطنية ل لتهيئة العمرانية بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي المحدّدان بموجب القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير.[1]

4-3 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU.

هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري يحدد تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي ويمكن القول أنه حلقة وسطى بين المخططات التنموية بكل مستوياتها من جهة وبين مخطط شغل الأراضي من جهة ثانية،بحكم أنه يستوعب برامج المخططات التنموية ويشكل مرجعية مخطط شغل الأراضي ويتضمن هذا المخطط التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية على مستوى الإقليم الذي يغطيه ويحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجبة الحماية يقسم هذا المخطط الإقليم الذي يغطيه إلى قطاعات هي القطاعات المعمرة، القطاعات المبرمجة للتعمير ،قطاعات التعمير المستقبلية القطاعات غير قابلة للتعمير .

5-3 مخطط شغل الأراضي POS.

يحدد مخطط شغل الأراضي بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء،إن مخطط شغل الأراضي يفصل القواعد المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مما يعطي صورة دقيقة لكيفية وطريقة استخدام الأرض. يحدد وبصورة مفصلة الشكل الحضري والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي بالنسبة للقطا ع أو القطاعات والمناطق التي يغطيها إضافة إلى تحديد المساحات العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشات العمومية ومميزات طرق المرور والأحياء والشوارع والمناطق الواجبة الحماية مواقع الأراضي الفلاحية .

[1] منتدى ستار تايمز.سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر.أرشيف شؤون قانونية http://www.startimes.comt

6-3 آليات و قواعد رقابة الجماعات المحلية في مجال التعمير:

أ- **شهادة التعمير:** في إطار أحكام المادة51 من القانون 90-29 تعتبر شهادة التعمير الوثيقة التي تسلم بناءا على طلب من كل شخص معني تعين حقوقه في البناء والارتفاقات من جميع الأشكال التي تخضع لها القطعة الأرضية المعنية.حيث تبين شهادة التعمير مواصفات التهيئة والتعمير المطبقة على القطعة الأرضية والارتفاقات المدخلة عليها وتحديد الأخطار الطبيعية التي يمكن ان تؤثر على الموقع المعني ، وتحديد كذلك الأخطار التكنولوجية الناجمة عن المؤسسات الصناعية الخطيرة وقنوات نقل المنتجات البترولية والغازية وخطوط نقل الطاقة.

إن تنظيمات التهيئة والتعمير المطبقة على القطعة الأرضية مستمدة من أحكام مخطط شغل الأراضي ، أو في حالة عدم وجوده من مواصفات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و/أو من الأحكام المحددة بالقواعد العامة للتهيئة والتعمير، كما هو منصوص عليه في التنظيم المعمول به، وترتبط صلاحيات شهادة التعمير بصلاحيات مخطط شغل الأراضي المعمول به

ب-**رخصة البناء:** عبر عنها المشرع بموجب القوانين المنظمة للعمران على أنها قرار إداري تصدره جهات مختصة و محددة قانونا في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي أو الوزير المكلف بالتعمير،كل في حدود ونطاق اختصاصه[1].

ت-**رخصة التجزئة:** عملية تقسيم الملكية العقارية الواحدة إلى مجموعة قطع موجهة لإنشاء بنايات تتم إلا بموجب قرار إداري صادر عن سلطة مختصة بناء على طلب المالك أو موكله، الذي عليه أن يرفق طلبه بملف كامل يتكون من جملة من الوثائق التي توضح القطعة المجزاة و مشروع التجزئة و الجوانب التقنية له.[2] تختلف الجهة المكلفة بإصدار القرار المتعلق برخصة التجزئة، فقد ينعقد الاختصاص لرئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية أو ممثلا للدولة حسب الحالة، كما قد ينعقد هذا الاختصاص إلى الوالي أو الوزير المكلف بالتعمير.

---

[1] المواد من 40إلى 42 من المرسوم التنفيذي رقم 176/91المؤرخ في 28مايو 1991، يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير و رخصة التجزئة و شهادة التقسيم و رخصة البناء و شهادة المطابقة و رخصة الهدم و تسليم ذلك، معدل و متمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 307/09المؤرخ في 22سبتمبر 2009، ج ر عدد55، الصادرة بتاريخ27 سبتمبر

[2] المادة 58من القانون 29/90، معدل و متمم، المرجع السابق.

ث-شهادة المطابقة: تعتبر شهادة المطابقة من بين أدوات الرقابة البعدية في يد الإدارة، حيث ترخص الإدارة بالبناء بموجب رخصة البناء ،والتي لا تثبت إنجازها ومطابقتها للمعايير الواردة فيها إلا من خلال رخصة المطابقة حيث يتم التأكد من مطابقة الأشغال مع أحكام الوثائق المسلمة و المرخص بها،كما تنص المادة 75من القانون 29/90 على " **:يتم عند انتهاء أشغال البناء إثبات مطابقة الأشغال مع رخصة البناء بشهادة مطابقة تسلم حسب الحالة من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي أو من قبل الوالي.**

ج-شهادة التقسيم: تعتبر شهادة التقسيم وثيقة عمرانية هامة في إطار تنظيم عمليات البناء و التعمير،تسلم لمالك عقار مبني بناء على طلب منه عندما يراد تقسيمه إلى قسمين أو عدة أقسام.[1]ومن هنا فان شهادة التقسيم تخص العقارات المبنية دون العقارات الشاغرة.

3-7 المشاريع والبرامج على المستوى المحلي:

3-7-1 المخطط البلدي للتنميةPCD:

هو برنامج الدولة ذي التسيير اللامركزي الأكثر استعمالا منذ سنة 1974، ويتعلق باستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية وقوانين المالية، من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية.

3-7-2 البرامج القطاعية للتنميةPSD :

حسب ما قضت به المادة 05من المرسوم رقم 380 – 81، هو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل ذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك.ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخطط التقني لها.

[1] المادة 59من القانون 29/90، معدل و متمم، المرجع السابق.

3-7-3 البرامج القطاعية الممركزة PSC :

هي مجموع البرامج التنموية التي تضم مشاريع من الحجم الكبير تتطلب إمكانيات كبيرة تتعدى الجماعات المحلية، وبالتالي فهي تسجل باسم الوزارة المعنية التي يشرف عليها الوزير مباشرة لضمان السير الحسن والفعال ويكون تمويل هذه المشاريع من طرف ميزانية الدولة للتجهيز.[1]

4-7-3 البرامج والصناديق المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية:

هي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات الظرفية لتجاوزها ، لاسيما في مجال خلق مناصب شغل على المستوى المحلي موسمية تتماشى حسب طبيعة البرنامج والجهة الموجهة إليها.

III. الآليات القانونية لتجسيد التنمية المستدامة :

شهد التشريع البيئي عدة تطورات منذ صدور القانون رقم 03-83 ويشكل إحدى أولويات إستراتجية الجزائر للتنمية المستدامة، وفيما يلي بعض القوانين التي تم المصادقة عليها في إطار حماية البيئة في الجزائر:

1 القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة :

يهدف إلى بناء وتهيئة الأقاليم على نحو يراعي خصائص وإمكانات كل فضاء جهوي، وكذا دعم وتفعيل التنمية بالمناطق الريفية والجبلية ومناطق الجنوب وإعادة التوازن للبيئة الحضرية،وقد نتج عن هذا القانون استحداث العديد من المخططات كالمخطط الولائي لتهيئة الإقليم،مخطط شغل الأراضي ،مخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية.[2]

---

[1] دوداح أمال ، مشري نبيلة، قانون البلدية الجديد وأثره على التنمية المحلية،دراسة حالة بلدية يسر 2011-2016.شهادة ماستر في إدارة الجماعات المحلية،جامعة أمحمد بوقره بومرداس، ص55

2 قانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، مرجع سابق.

2 قانون رقم 03-10المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

يحدد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة وترقية تنميـة وطنيـة مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم؛ الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك لضمان الحفاظ على مكوناتها؛ إصلاح الأوساط المتضررة وترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء، فقد خول القانون للجمعيات البيئية الحق في رفع الدعوات القضائية ضد كل مساس بالبيئة فضلا عن حق المساهمة في عمل الهيئات العمومية فيما يتعلق بالقضايا البيئية وهذا تجسيدا لمبدأ مشاركة.[1]

3 القانون المتعلق بالتسيير والرقابة والتخلص من النفايات:

لقد جاء هذا القانون كضرورة للحد من الآثار السلبية للعديد من النفايات بشكل عام والصناعية بشكل خاص على الصحة العمومية والبيئة، تجسيد مبدأ مسؤولية المنتج عن النفايات التي تخلفها عمليات الاستغلال على مستوى منشأته،ويرتكز على المبادئ الآتية:

- الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات من المصدر.
- تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها، تثمين النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن من الحصول على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة ،أي المعالجة البيئية العقلانية للنفايات.
- إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وأثارها على الصحة والبيئة.[2]

4 القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو:

يتمحور نص القانون حول ثلاثة معالم هي :الوقاية والإشراف والإعلام وإعداد أدوات التخطيط وترتيب إجراءات تقنية جبائية ومالية ورقابية وعقابية. حيث ينص القانون على إجبارية قيام السلطات العمومية على مستوى التجمعات الكبرى – أكثر من 500.000ساكن بالرقابة على جودة الهواء، اعتمادا على أدوات

1 قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر.ج.ج، عدد 43، صادر في 20جويلية2003 .

2 قانون رقم 01-19 مؤرخ في 12ديسمبر 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،ج.ر.ج.ج، عدد 77، صادر في 15ديسمبر 2001.

التخطيط التالية: المخطط الجهوي لجودة الهواء (PRQA)مخطط حماية الجو(PPA) ومخطط التنقل الحضري(PDU).[1]

5 القانون المتعلق بالمياه05-12:

أشار القانون05-12 المتعلق بالمياه إلى الدور الأساسي والجوهري والذي يدخل في صميم اختصاصات الجماعات المحلية من خلال ضرورة توفير المياه الصالحة للشرب للمواطن .وجاء القانون بالعديد من الوسائل والآليات القانونية في هذا المجال وقد نصت المادة 21 التي أعطت للجماعات المحلية عقد ارتفاق على الأملاك العمومية الصناعية وهذا من خلال صيغ متعددة إما الإستلاء أو الشغل المؤقت أو الإقامة على الممتلكات المجاورة، كما أوضحت المادة 55 أن الدولة والجماعات المحلية تقوم بإنجاز المنشآت وهياكل الحماية والمبادرة بكل التدابير الوقائية من أجل المحافظة على الإطار المعيشي والوقاية من المخاطر نتيجة صعود الطبقات المائية الجوفية. [2]

6 مشروع الحد من التلوث الصناعي في الجزائر2005:

تسعى الجزائر بمساعدة البنك الدولي لمحاربة التلوث الصناعي، حيث بدأت المشاورات حول الموضوع منذ سنة 1990من أجل حل المشاكل المتعلقة بالبيئة، وركز هذا المشروع في منطقة عنابة سنة 1995، بدعم من البنك الدولي من أجل الحد من التلوث الصناعي في هذه المنطقة، وضع خصيصا لدراسة التأثيرات للنشاطات الصناعية على الصحة السكانية والبيئة . [3]

7 قانون حماية و تثمين الساحل:

يستهدف برنامج تهيئة الشريط الساحلي التي يجب أن تتم في إطار الاحترام التام لطبيعة هذه المناطق الساحلية.[4]

1 د. مسعودي مو لخير- د.عيساوة وهيبة،السياسة البيئية في الجزائر:آليات تحقيق التنمية المستدامة،مجلة الأفاق لعلم الاجتماع العدد15/جويلية2018،ص258

2 القانون 05-12 المتعلق بالمياه المؤرخ في 04 أوت 2005 ،ج ر،عدد 60 مؤرخة في 04 سبتمبر2005 .

3 محمد لموسخ " دور الجماعات المحلية في حماية البيئة " ، المرجع السابق ، ص 150

4 القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه المؤرخ في 2002/02/05،ج ر،العدد 10 مؤرخة 2002/02/10

8 قانون إنشاء المدن الجديدة وكذا تهيئتها[1] والقانون التوجيهي لترقية المدن[2]:

يهدفان إلى إعادة توازن البنية العمرانية وضمان انسجام اكبر للسياسات الحضرية.

IV. الوسائل والإجراءات الإدارية:

تتمثل الآليات الإدارية الوقائية لحماية البيئة في الإجراءات والقيود التي تفرضها الإدارة على الأشخاص من أجل المحافظة على البيئة والتي هي :

1- نظام الترخيص:

وسيلة إدارية تمارس بواسطتها الإدارة رقابتها السابقة وحتى اللاحقة على النشاط الفردي، فله دور وقائي يسمح للإدارة بمنع حدوث الاضطراب والإضرار بالمجتمع ومنه الإضرار بالجوار والبيئة وذلك برصد مصدر الضرر بالصحة والجوار.[3]

1-1 أهم تطبيقات نظام الترخيص :

- رخصة البناء ودورها في حماية البيئة: هي قرار إداري صادر عن سلطة مختصة قانونا تمنح بمقتضاه الحق للشخص(طبيعيا أو معنويا) بإقامة بناء جديد أو تغيير بناء قائم قبل البدء في أعمال البناء التي يجب أن تحترم قواعد العمران.[4] فلنظام البناء والتعمير علاقة كبيرة بتلوث البيئة فهو لا يستهدف حماية البيئة وحدها وإنما يستهدف بجوارها حماية الأمن العام للأفراد والمجتمع، وذلك عن طريق التأكد من مطابقة المباني والمنشآت للأصول الفنية الصحيحة والقواعد السليمة في البناء والتعمير حتى لا يشكل خطرا على أمنهم وسلامتهم.[5]

1 قانون رقم06/06المؤرخ في 20-02- 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة ،الجريدة الرسمية ،عدد15

2 قانون 02-08المؤرخ في 2002/05/08،المتعلق بإنشاء المدن الجديدة وتهيئتها،الجريدة الرسمية عدد34

[3] لعوامر عفاف، دور الضبط الإداري في حماية البيئة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014ص 52.

[4] لعوامر عفاف، المرجع السابق، ص 58

[5] طواهري سامية ،قاسمي فضيلة،آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، شهادة ماستر في الحقوق تخصص الهيئات الاقليمية والجماعات المحلية،جامعة عبد الرحمان-ميرة بجاية-2015-2016 ص08

رخصة استغلال المنشآت المصنفة ودورها في حماية البيئة: حسب المشرع الجزائري فان المنشات المصنفة هي كل وحدة تقنية ثابتة يمارس فيها نشاط أو عدة أنشطة من النشاطات المذكورة في قائمة المنشآت المصنفة.[1]

- وبالرجوع إلى قائمة المنشآت المصنفة الواردة في المرسوم التنفيذي رقم 07-144 نجد أن جميع الأنشطة الواردة في هذه القائمة من شأنها أن تؤدي إلى الإضرار بالبيئة والصحة العمومية أو الأنظمة البيئية بصفة عامة.[2]
- التراخيص المتعلقة بإدارة وتسيير النفايات: تتمثل في التراخيص المتعلقة بنقل النفايات وكيفية التخلص منها.

2- نظام الحظر:

وسيلة قانونية تقوم الإدارة بتطبيقها عن طريق القرارات الإدارية، هدف منع إتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة التي تنجم عن ممارستها.[3]

2-1 أهم تطبيقات نظام الحظر:

- مجال حماية البيئة العمرانية والإطار المعيشي: إضافة إلى مجال التشريعات العمرانية نجد أن المادة 66 من قانون 13-30 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة منعت كل إشهار:

على العقارات المصنفة ضمن الآثار التاريخية.على الآثار الطبيعية والمواقع المصنفة، في المساحات المحمية وفي مباني الإدارات العمومية وعلى الأشجار.[4]

[1] المادة 05 من المرسوم رقم 06-198 المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة،ج ر عدد 20، مؤرخة في 2006/06/4

[2] مرسوم تنفيذي رقم 07-144 مؤرخ في 2007/05/19 يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، ر، عدد 22، مؤرخة في 2007/05/22

[3] طواهري سامية ،قاسمي فضيلة،مرجع سابق ص17

[4] المادة 66 من القانون رقم 03/10- المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق.

3- نظام الإلزام:

يعني الإلزام في مجال حماية البيئة هو ذلك الإجراء ألضبطي الذي يقوم على إلزام الأفراد والجهات والمنشآت بالقيام بعمل إيجابي معين لمنع تلويث عناصر البيئة المختلفة أو لحمايتها، أو إلزام من تسبب في تلويث البيئة بإزالة آثار التلوث.[1]

3-1 أهم تطبيقات نظام الإلزام :

- في مجال التخلص من النفايات: إلزام كل منتج للنفايات أو حائز لها باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن لاسيما من خلال:
  - اعتماد واستعمال تقنيات أكثر نظافة وأقل إنتاجا للنفايات
  - الامتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات غير القابلة للانحلال البيولوجي.
  - الامتناع عن استعمال المواد التي من شأنها تشكيل خطر على الإنسان عند صناعة منتجة التغليف.[2]
- في مجال حماية البيئة والساحل: نصت المادة 12 من القانون رقم 02-13 على أن الدولة والجماعات الإقليمية في إطار أدوات التهيئة والتعمير المعنية أن تسهر على توجيه توسع المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل والشاطئ البحري،تصنف المواقع ذات الطابع الإيكولوجي أو الطبيعي أو الثقافي أو السياحي، في وثائق تهيئة الساحل، كمساحات مصنفة خاصة لارتفاقات منع البناء عليها.[3]

[1] طواهري سامية ،قاسمي فضيلة ،مرجع سابق،ص19

[2] المادة 06 من القانون رقم01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،مرجع سابق

[3] المادة 04 من القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه،مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا لفصل الإلمام بجملة الآليات التي تفعلها الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة شاملة من سياسات واستراتيجيات واليات قانونية ووسائل إدارية تنظم المجال الحضري ،إلى انه يبقى تفعيل هذه الآليات مرتبط بمدى تجاوب المواطن معها من خلال احترامها وتطبيقها .ومنه نقول ان الجزائر بهذه الآليات دولة تتماشى مع مفهوم التنمية المستدامة.

مقدمة الفصل :

بعد تغطية الجانب النظري لموضوع دور الجماعات المحلية في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، حيث رأينا أن للبلدية عبر كل دول العالم العديد من الصلاحيات والآليات والوسائل في العديد من المجالات تتخذها لتفعيل دورها التنموي المستدام خاصة ما جاءت به الأجندة 21 المحلية التي نص عليها مؤتمر ريو دي جانيرو.

وللمقارنة بين الواقع والنظري قمنا بإجراء دراسة ميدانية ببلدية بسكرة كجهاز مسؤول عن السياسة التنموية من تسيير وتخطيط وتنفيذ القرارات الحضرية على المستوى المحلي ،حيث تم التقرب بمصالح البلدية المختصة بتسيير وتنفيذ المشاريع التنموية وذلك من خلال تربص دام 15 يوم تم استعمال فيه أدوات البحث العلمي المقابلة–الملاحظة– الاستمارة– التي كانت المعين لنا للحصول على معلومات وتسجيل ملاحظات وتساؤلات مباشرة.

حيث شمل هذا الفصل جزئيين، تقديم عام بلدية بسكرة كإقليم وكهيئة، والجزء الثاني شمل التفصيل في إجراءات أدوات البحث الميداني المتبعة في دراستنا هذه.

I. تقديم مجال الدراسة:

إن المجال الجغرافي والمكاني للدراسة هو بلدية بسكرة والجماعات المحلية بها، ومن هنا سنحاول تسليط الضوء على بلدية بسكرة والتعريف بها وبهياكلها التنظيمية، ووصف وصف شامل لإمكانياتها وخصائصها.

1- تعريف منطقة بسكرة:

تقع منطقة بسكرة شمال الصحراء الجزائرية و وتعتبر من أقدم المناطق المأهولة بها بكونها مهدا لالتقاء بعض الحضارات القديمة وخير دليل على ذلك الحفريات التي وجدت على الضفاف الشرقية لوادي بسكرة ، وقد ذكر المؤرخون بأن الإغريق جعلوا منها منطقة تجارية هذا قبل أن يهزموا من طرف الفينيقيين، وقد زارها و مكث فيها ابن خلدون سنة 1382 م، وعاشت هذه المنطقة تحت السيطرة الرومانية حتى وصول الفاتح عقبة ابن نافع الفهري سنة 682 م.

2- تقديم ولاية بسكرة:

يكتسي مجال الدراسة والمتمثل في بلدية بسكرة أهمية كبيرة وكذلك بالنسبة للولاية ،من خلال احتوائه لمقر البلدية والولاية والدائرة، وما تمثله هذه الأخيرة من دور هام ومهيمنة على المستوى الولائي والجهوي إداريا ووظيفيا، بالاظافة إلى موقعه المركزي واحتواءه على شبكة من الطرق الوطنية التي تعبر الولاية التي يجعله يتمتع باتصالية ممتازة، ومنه بلدية بسكرة هي عاصمة الولاية وأهم بلدياتها،وبالتالي وقبل تقديمنا لبلدية بسكرة لا بأس من إلقاء نظرة عامة على ولاية بسكرة وهذا قبل تقديمنا لبلدية بسكرة.
الموضحة في الجدول(03) التالي:

- الجدول رقم (03): بطاقة عامة لولاية بسكرة.

الموقع	الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد تحت سفوح كتلة جبال الاوراس
المساحة	21.219.21 كلم 2
عدد السكان	909 656 نسمة
عدد البلديات والدوائر	33 بلدية و12 دائرة
حدودها الولائية	باتنة من الشمال،المسيلة من الشمال الغربي، خنشلة من الشمال الشرقي والجلفة من الجنوب الغربي والوادي من الجنوب الشرقي،ورقلة من الجنوب.
الإطار الإداري	صنفت كولاية أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 ،وانقسمت إلى شطرين ولاية بسكرة وولاية الوادي خلال التقسيم الإداري لسنة1984.

المصدر من إعداد الطالبة

- الشكل رقم (04): خريطة موقع ولاية بسكرة.

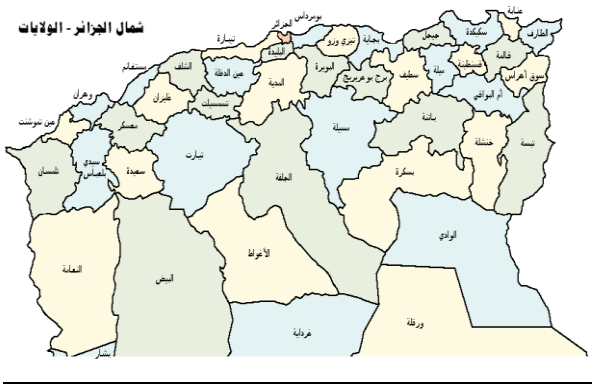

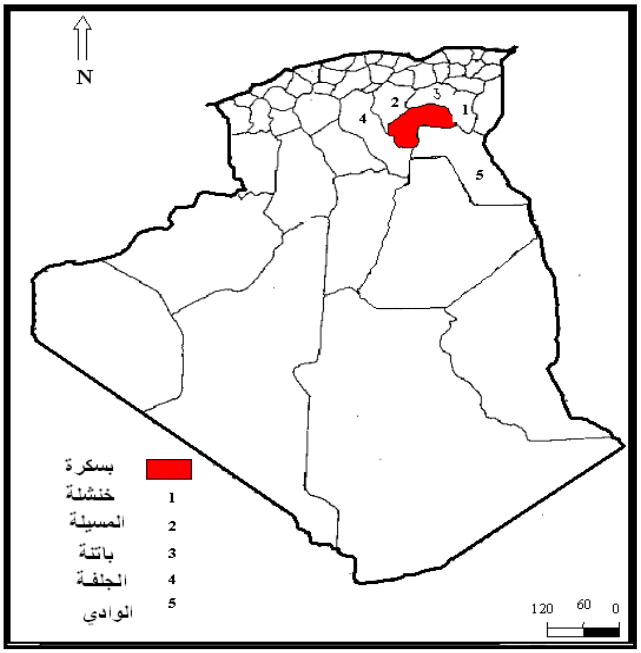

المصدر: مونوغرافية ولاية بسكرة 2017

3-موقع بلدية بسكرة:

يحدها من الشمال بلدية لوطاية وبلدية البرانيس، ومن الجنوب بلدية اوماشوش ومن الشرق بلدية سيدي عقبة وبلدية شتمة، ومن الغرب بلدية الحاجب .

تبلغ مساحتها127.70كلم2 ، ووصل عدد سكانها سنة 2017 إلى 256162 نسمة ،وتعتبر بذلك أكبر بلديات الولاية من حيث الكثافة السكانية.وتقع جغرافيا على خط عرض 34°و48° وعلى خط طول 44.5 ،أما مناخها قاري حار صيفا وبارد شتاءا والمعدل السنوي لدرجة الحرارة بين 9°- 20 °والدرجة الدنيا 3° فوق الصفر والدرجة القصوى 54°.

- الشكل رقم(05): خريطة موقع بلدية بسكرة :

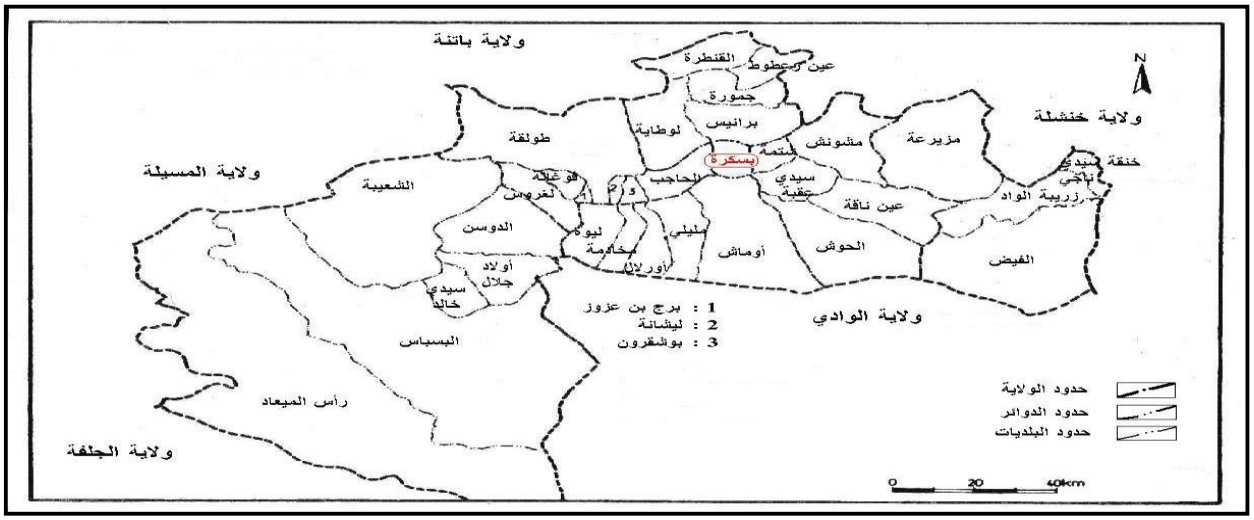

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بسكرة 2017.

4-خصائص بلدية بسكرة:

تتميز بلدية بسكرة بمجموعة من الخصائص نوجزها في المجالات التالية:

1- **المجال الصناعي:** توجد ببلدية بسكرة (4) مناطق مصنفة تقدر مساحتها ب 337.39 هكتار وتضم نسيجا صناعيا يتكون من 27 مؤسسة منها 3 تابعة للقطاع العام والباقي للقطاع الخاص، ويشغل القطاع الصناعي4290 عامل منها 1602 عامل في القطاع الخاص، وتنشط هذه الوحدات في مجال الصناعات الكهربائية والنسيج ومواد البناء والصناعات الغذائية وخاصة تكييف التمور.

2- **المجال ألفلاحي:** إن مناخ البلدية وغناها بالمياه الجوفية والتربة الصالحة أعطى لها مميزات من حيث التنوع وبكثرة المنتوج ألفلاحي، وتقدر المساحة الإجمالية المستعملة في الفلاحة ب 445 3هكتار ، والثروة الفلاحية الأساسية تتمثل في التمور بالإضافة إلى المحاصيل الأخرى ويقدر عدد النخيل بـ: 580 184نخلة منها 600 180 منتجة.

3- **مجال النقل:** تتوفر على وسائل نقل متعددة من مطار دولي إلى حافلات وشاحنات وسيارات النقل الحضري بالإضافة إلى محطة السكك الحديدية وتتنوع وسائل النقل كما يلي: فيما يخص النقل البري للمسافرين يوجد 430 ناقلا بمجموع 453 حافلة. أما النقل البري للبضائع فيوجد 806 ناقلا بمجموع 4365 شاحنة. أما النقل الجوي فقد بلغت عدد الرحلات 254 منها 157 رحلة داخلية و بلغ عدد المسافرين 35466 مسافر.

4- **مجال البريد والمواصلات:** يحتوي قطاع البريد والمواصلات على 9 مؤسسات بريدية،منها13 قباضة ووكالتين بريديتين و12 ملحقة و أربع مراكز هاتفية، وعدد الشبابيك 32 بحجم شباك لكل 3231 ساكن حسب إحصائيات سنة2017

5- **مجال التعليم بجميع أطواره:**يوجد بالبلدية 78 مؤسسة تربوية خاصة بالطور الأول33 مؤسسة خاصة بالطور والثاني و 12 مؤسسة خاصة بالتعليم الثانوي والتقني، بالإضافة إلى 4 مراكز للتكوين المهني، أما المدارس الخاصة فعددها 10 مدرسة بطاقة استيعاب تقدر بـ: 1312 مقعد.

أما **التعليم الجامعي** تضم جامعة محمد خيضر خمس كليات بمعدل 1368 أستاذا أما بالنسبة للهياكل الجامعية فتتوفر الجامعة على عدة مدرجات وقاعات للمحاضرات بسعة إجمالية قدرها 38249 مقعد وستة مكتبات بمجموع 211.3 مقعد. أما الخدمات الجامعية فتتمثل في 12 إقامة 07 للإناث و05للذكور.

6- **مجال الصحة والحماية الاجتماعية:** تتوفر البلدية على مستشفيين وعيادتين استشفائيتين بـ 428 سرير و12 مجمعات صحية و16 مراكز صحية و22 قاعات للعلاج..

7- **مجال الشباب والرياضة:** تحتوي البلدية على أربع دور شباب وملعبين لمختلف الرياضيات و18 قاعات للرياضة ومسبحين وتنشط بالبلدية 03 جمعيات رياضية.

8- **مجال الشؤون الدينية والأوقاف:** يوجد ببلدية بسكرة 29مسجد بطاقة استيعاب مصلي و16 مؤسسات لتعليم القران وزاوية.

9-مجال السياحة: تتمتع بلدية بسكرة بموقع استراتيجي هام وتمتاز بتراث تاريخي وحضاري وجمال طبيعي متنوع مما جعل منها قبلة للسواح وتضم عدة مرافق سياحية موزعة كما يلي: خمسة فنادق مصنفة بمجموع 200 سرير.15 فندقا غير مصنف بمجموع 210 سرير، و21 وكالة سياحية.

5-تحليل الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية بسكرة:

خلال التربص الميداني تم التطلع على ما تقوم به بلدية بسكرة من الوظائف الأساسية كأعمال الصيانة والتنظيف، عمليات الترميم ومختلف أعمال التهيئة الحضرية بهدف تحسين محيط البلدية، يديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية.

❖ **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** يأتي في قمة الهيكل التنظيمي يمارس مهامه من خلال الاختصاصات التي يخولها له القانون البلدي يمثل البلدية في التظاهرات الرسمية والاحتفالات،يمثل رئيس البلدية كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وفقا للأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.عندما تتعارض مصالح البلدية يعين رئيس المجلس الشعبي البلدي أحد نوابه لتمثيل البلدية أمام القضاء أو في إبرام العقود.

1- <u>الأمانة العامة:</u> تقوم الأمانة العامة بإدارة الشؤون الإدارية المتعلقة والخاصة بالبلدية، وإعداد برامج عمل المجلس الشعبي البلدي، يسيرها الأمين العام للبلدية وتوكل له مجموعة من المهام من أهمها الإشراف على مصالح البلدية وتوجيهها والإعداد لاجتماعات المجلس الشعبي البلدي ،وكذا تحقيق العلاقات بين المصالح الإداري التنشيط والمتابعة والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها ،وتضم الأمانة العامة لبلدية بسكرة مصلحتين هما:

1-1 مصلحة الديوان: تتكفل هذه المصلحة بإدارة الشؤون الإدارية لمصلحة رئيس المجلس الشعبي البلدي يرأسها رئيس مصلحة الديوان.

2-1 مصلحة التنشيط والمتابعة:تساعد هذه المصلحة الأمين العام في مهامه، وتقوم بتسجيل القرارات والمداولات الخاصة بالمجلس الشعبي البلدي.

ونفصلها حسب **الشكل رقم (06)** التالي:

- الشكل رقم (06): مخطط قسم الأمانة العامة.

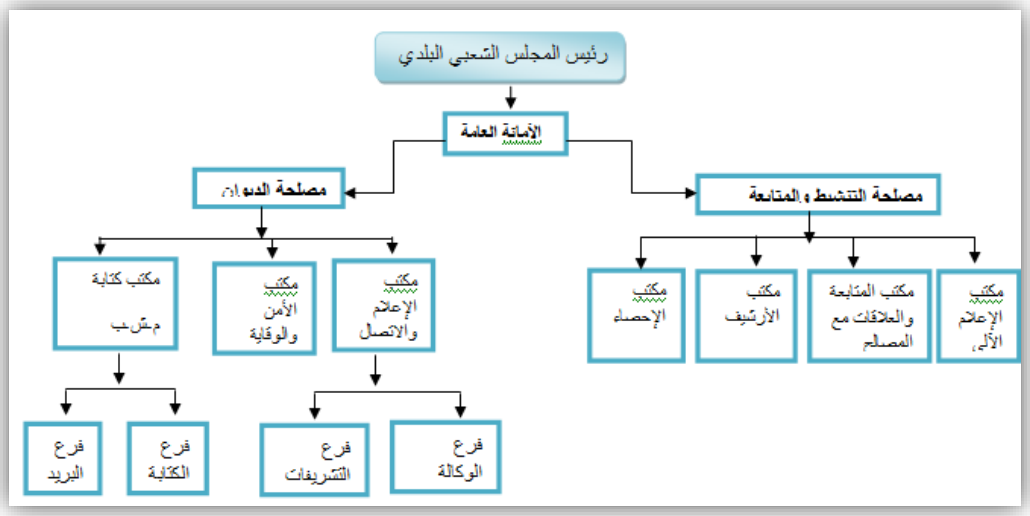

المصدر: مصلحة المستخدمين ببلدية بسكرة.

2- **<u>قسم الإدارة والمالية والوسائل العامة:</u>** تقوم هذه المديرية بتسيير أملاك البلدية وتموينها بالعتاد اللازم وإعداد الميزانية، وتضم هذا القسم المديريات التالية:

1-2 **مديرية المالية والممتلكات:** تتولى تسيير كل ممتلكات البلدية سواء كانت عقارية أو منقولة

2-2 **مديرية الوسائل العامة:**تعمل هذه المصلحة على تموين البلدية بجميع العتاد اللازم لتسيير وصيانة مصالح و أملاك البلدية.

3-2 **مديرية تسيير الموارد البشرية:** تعمل على تسيير عمل الإدارة الداخلية للبلدية.

- الشكل رقم (07): مخطط قسم الإدارة والمالية والوسائل العامة

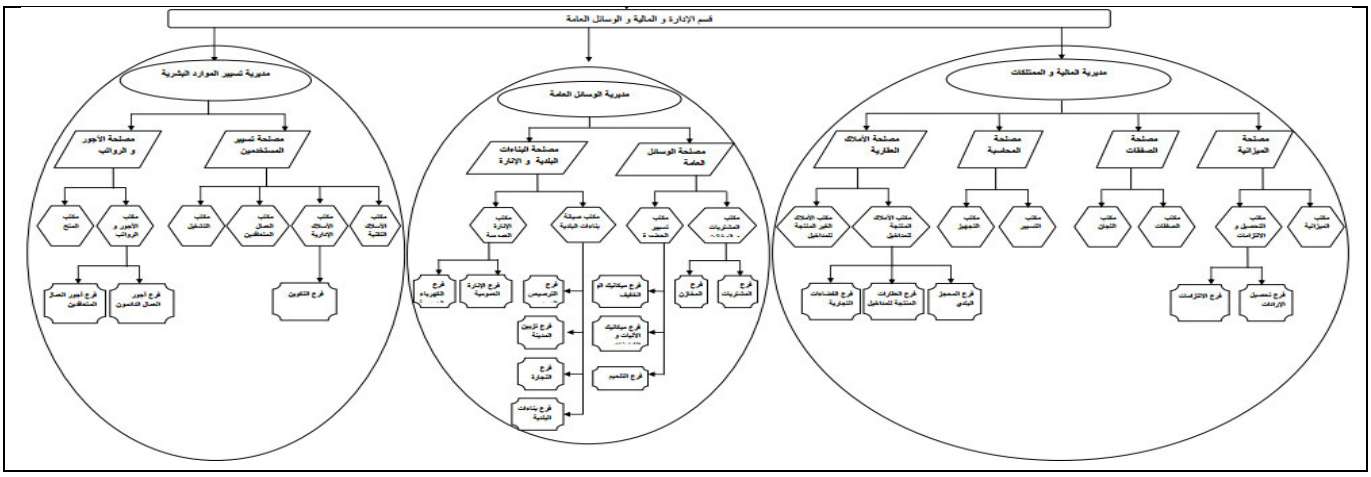

المصدر: مصلحة المستخدمين ببلدية بسكرة

3- <u>قسم التعمير والبيئة</u>:ويظم هذا القسم المديريات التالية:

3-1 مديرية البيئة : تسهر على تنظيف الطرقات وتطهير المحيط وإصلاح قنوات صرف المياه وصيانة المساحات الخضراء والملاعب و الملاعب ومحاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه وجمع القمامات وتفريغها.وتظم المصالح التالية:

- **مصلحة النظافة:** يسهر على نظافة المحيط و البيئة بالتنسيق مع مديرية الصحة ومديرية الفلاحة.
- **مصلحة المساحات الخضراء والمقابر.**
- **مصلحة الصحة العمومية:** يقوم بحماية المواطنين من الأمراض المنتقلة عن طريق المياه وحماية الصحة.

3-2 مديرية التعمير: تقوم بتطبيق المخطط العمراني وتحضير الملفات التقنية للمشاريع وعمليات انجاز والترميم داخل تراب البلدية.وتظم المصالح التالية:

- **مصلحة متابعة أشغال الري.**
- **مصلحة المتابعة والأشغال.**
- **مصلحة العمران.**
- **مصلحة تقصي المخالفات.**

▪ الشكل رقم (08): مخطط قسم التعمير والتهيئة.

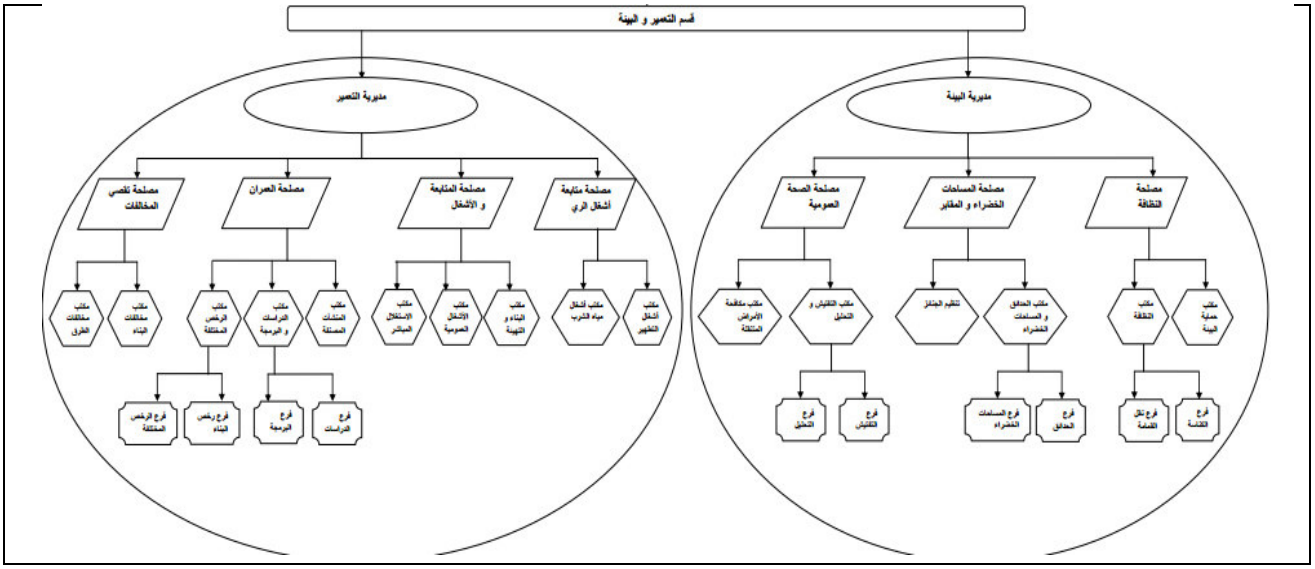

المصدر: مصلحة المستخدمين ببلدية بسكرة

4- **قسم التنظيم و الشؤون الاجتماعية:** تضم مديريتين وهي كالتالي:

4-1 مديرية الشؤون الاجتماعية والقانونية: تتولى هذه المديرية قضايا الشؤون الاجتماعية وقضايا المنازعات القضائية بين البلدية والمواطنين من جهة وبين البلدية و الهيئات الأخرى من جهة أخرى وتمثل البلدية أمام مختلف الجهات القضائية وتضم هذه المصلحة:مكتب المنازعات والشؤون القانونية، وتظم مصلحتين:

- **مصلحة الشؤون الاجتماعية:**
- **مصلحة المنازعات.**

4-2 مديرية الشؤون العامة:وتظم المصالح التالية:

- **مصلحة الانتخابات.**
- **مصلحة الحالة المدنية.**

- الشكل رقم(09): مخطط قسم التنظيم والشؤون الاجتماعية.

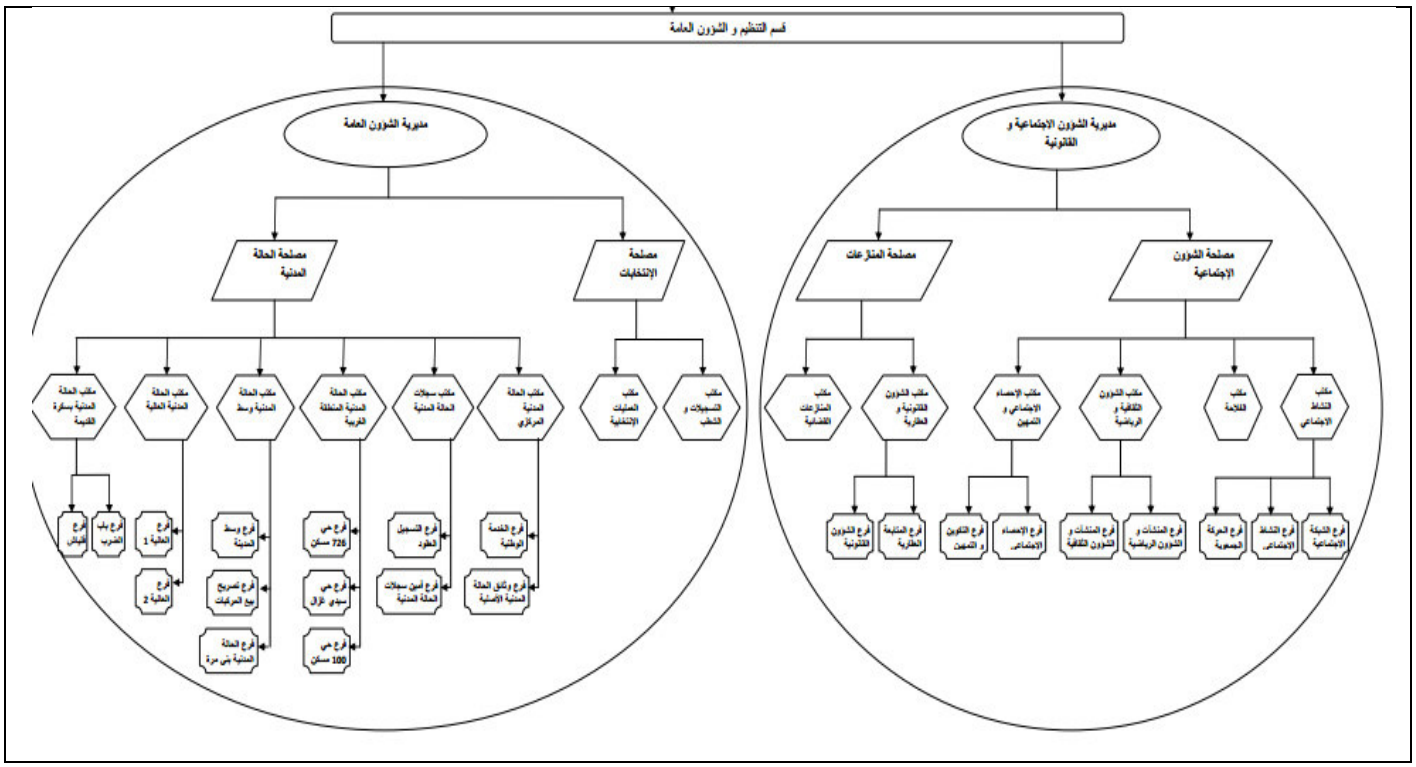

المصدر: مصلحة المستخدمين ببلدية بسكرة

II. إجراءات العمل الميداني وأدوات الدراسة:

من خلال بحثنا الميداني ومن اجل جمع المعلومات بطريقة علمية وموضوعية ودقيقة فقد اعتمدنا على وسائل البحث التالية:

1- الملاحظة:

استعملنا أسلوب الملاحظة وبالتحديد الملاحظة بالمشاركة والتي تعتبر كأداة للحصول على المعلومات التي يتعذر الحصول عليها بالوسائل الأخرى كالاستبيان وغيرها ،وكذلك اعتبارها كمشجع لإثارة كل التساؤلات والاستفسارات لأفراد العينة حول تسيير المشاريع وتنفيذها.

2-المقابلة:

تم الاستعانة بالمقابلة كأداة للتحقيق الميداني وهذا للحصول على تفسيرات وتعديلات تكميلية للبيانات المجمعة، وتمت مع أفراد مكلفين بمهمة واضحة ومحددة.

حيث أثناء الدراسة الميدانية قمنا بإجراء مقابلات ميدانية متكررة وعلى فترات وتمت مع:

- **المسؤولين:** تم اختيار 20 شخص من موظفي مسؤولي كل من الأمانة العامة بالبلدية،ومديرة التعمير والبيئة والمصالح التابعة لها، وكذلك مديرية المالية والوسائل العامة ،حيث تم العمل بجمع المعلومات من خلال تسجيل الملاحظات وتساؤلات مباشرة.سواء كذلك التسجيل بالمتابعة أو الكتابة أو التسجيل الصوتي عبر الهاتف.
- **المواطنين:** تم التقرب من المجتمع المحلي لاستفساره عن إشكالية تسيير البلدية لواقع التنمية المستدامة ومدى تطلعه على انجازات البلدية التنموية.ومنه فان الجدول رقم (04) يبين أي من الأشخاص أجرينا معهم المقابلة .

- الجدول رقم(04): مستوى المستوجبين

المهنة	المستوى	التكرار
استاذ جامعي	الهندسة المعمارية–عمران وتسيير مدن	2
موظف متقاعد من الولاية	علوم التسيير	1
مواطن ذو عمل حر	مستوى ثانوي	2
مواطن ذو عمل حر	مستوى جامعي	2
طالب جامعي	ماستر 2 في علوم التسيير	1

المصدر: من إعداد الطالبة

2-1 استمارة المقابلة: تعتبر الأداة الأساسية لجمع المعلومات بموضوع البحث، ولفهم الموضوع جيدا وللإحاطة بالهياكل التنظيمية لبلدية بسكرة ، قمنا بمقابلات شخصية تمهيدية وكذلك لخلق جو من الثقة والاطمئنان.

حيث أسئلة المقابلة قسمناها على محاور بناءا على أهداف الاجندة21 المحلية:

- الحكامة الرشيدة والإدارة المحلية ببلدية بسكرة والتي تتضمن بدورها تساؤلات على مدى توافق أعضاء المجلس مع رؤسائهم كذلك مع المواطنين، والتطلع عل مدى كفاءة الموارد البشرية في البلدية.....
- الدور الايكولوجي لبلدية بسكرة.
- الدور الايكولوجي الاقتصادي لبلدية بسكرة.
- الدور الايكولوجي الاجتماعي لبلدية بسكرة.
- المشاريع التنموية بالبلدية.
- الرقابة ببلدية بسكرة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل حاولنا تقديم بطاقة فنية لبلية بسكرة وذلك من خلال التعرف على موقعها وخصائصها من الإمكانيات التي تتمتع بها ،كذلك التعرف على التنظيم الإداري لبلدية بسكرة وهذا لتسهيل دراستها كهيئة مسيرة للتنمية،حيث تم في الدراسة الميدانية استعمال عدة أدوات لتسهيل الحصول على معلومات لتدعيم بحثنا والتي كانت تتمحور حول المقابلة والاستمارة.

مقدمة الفصل:

يحتل موضوع الجماعات المحلية مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي لكثير من دول العالم نظرا لما تقوم به هذه الأخيرة من دور فعال في تحقيق التنمية على المستوى المحلي لتصبح بعد ذلك على مستوى قومي ، ولعل أهم ما يميزها كونها إدارة قريبة من المواطن ونابعة من صميمه، فبعد الفصل التمهيدي الذي قمنا بالتعريف فيه ببعض المفاهيم الخاصة بالدراسة، سنحاول في هذا الفصل التطرق للجانب النظري للجماعات المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر قصد الفهم الجيد لكلاهما ولتسهيل الدراسة التطبيقية.

I. الجماعات المحلية:

1. السياق التاريخي للجماعات المحلية:

إن وجود الجماعات المحلية ذكر دستوريا وهذا ما اعترفت به كل الدساتير منذ الاستقلال والتي أشارت إلى وجود نوعين من الجماعات المحلية هما البلدية والولاية.[1] اللذان صيغا في ظروف وطنية عرفت بفترة الفراغ التشريعي والتي سبقت صدور الميثاق الوطني وإعداد الدستور.

حيث كان لابد للنظام الإداري السائد قبل الاستقلال من الاستمرار لحين استكمال وضع النظام الجزائري للإدارة المحلية، وقد خضع للتطعيم بالعديد من الإجراءات بغية أقلمته مع الواقع لكن دون جدوى حتى صدور ميثاق البلدية في أوت 1966،وتطبيقا له صدر قانون البلدية[2] ،تلاه ميثاق الولاية الذي نتج عنه صدور قانون الولاية[3]. فبعد أن شكلت البلدية أداة لفرض الهيمنة وخدمة الإدارة الفرنسية طوال الفترة الاستعمارية الممتدة من1830-1962، توالت مراحل تطورها في فترة السيادة الوطنية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(01): مراحل التطور التاريخي للبلدية .

المرحلة	مميزاتها
1962-1967	- مرحلة انتقالية تخللها فراغ تشريعي. - تخفيض عدد البلديات من1535الى676 بلدية - إنشاء لجان تتولى مهمة تسيير الشؤون المحلية بناء على النظام الإداري السائد قبل الاستقلال . - العمل على إنشاء قانون البلدية للدفع بالتنمية . ورغبة من السلطة في وضع المرحلة الانتقالية والتخلي عن تطبيق النصوص القانونية الموروثة.

[1] جعفر انس قاسم ، أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية بالجزائر ، ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1988 ، ص 33.

[2] القانون الصادر بالأمر رقم67-24 بتاريخ28جانفي1967،الجريدة الرسمية،العدد06

[3] القانون الصادر بالأمر رقم69-38 بتاريخ23ماي1969،الجريدة الرسمية،العدد07

قانون البلدية 1967	– انتهاء الهيكل السياسي'ممثلا بمكتب جبهة التحرير'من إعداد القانون. – اعتبر أول قانون ينظم الجماعات المحلية تلاه القانون الولاية 1696 واللذان تأثرا بنموذجين: الفرنسي'العامل الفرنسي' واليوغسلافي' بحكم وحدة المصدر الإيديولوجي المتمثل في النظام الاشتراكي واعتماد الحزب الواحد.'
قانون البلدية 1990	على اثر دستور 1989، جاء إلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد نظام التعددية، واكبه إصدار قانون في السنة الموالية ليحدد مسارا جديدا في التنظيم الإداري المحلي.
قانون البلدية 2011	– يأتي محل قانون 1990،حيث أظهرت التحولات التي عرفتها وتعرفها البلاد، انه يحمل الكثير من النقائص التي تجعل أحكامه لا تستجيب للتحولات والتحديات التي تواجهها الجماعات المحلية،كما يعيد النظر في تنظيم وتسيير الجماعات المحلية ويضمن مشاركة أوسع للمواطنين وخدمة فعالة لمصالحهم،ويحتوي القانون على 220مادة،يهدف إلى ترقية مكانة ودور المجالس المحلية،بصفتها الفاعل الأول في تجسيد البرامج التنموية،وضمان استمرارية فعالية المرفق العام المحلي ووضع المواطن في صميم اهتماماته.

عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري ، دار ريحانة الجزائر،2008، ص12

2. خصائص الجماعات المحلية:

للجماعات المحلية خصائص عديدة تتمثل في:

2-1 اللامركزية : من أهم ما يميز الجماعات المحلية هو اللامركزية بكل أنواعها اللامركزية الإدارية، اللامركزية الوظيفية، اللامركزية الاقتصادية.

2-2 الاستقلالية المالية : حيث تحظى الوحدات المحلية باستقلالية مالية بهدف تسيير وتجهيز مختلف مرافقها المحلية من أجل تلبية مختلف متطلبات المواطنين وتجسيد البرامج والخطط التنموية والنهوض بمختلف الأوضاع.

2-3 الشخصية المعنوية : هي اكتساب المنظمة أو المؤسسة الصفة القانونية فهي لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل الأفراد العادين لها ذمة مالية، وتقوم بمختلف الوظائف المخول لها من طرف القانون.

2-4 الاستقلالية الإدارية: بمعنى اكتساب البلدية والولاية الحق والاستقلالية في القيام بمختلف الوظائف الإدارية التي تنهض بأعبائها الإدارات المحلية التي وجدت من أجلها في الأصل، وهي تعني بذلك توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والإدارات اللامركزية. [1]

3. هيئات البلدية:

للبلدية هيئات وهياكل والتي اقرها القانون في المادة 15 منه وهي كالتالي :

1-3 **هيئة مداولة:** المجلس الشعبي البلدي.

2-3 **هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي:** تتكون من رئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه، لم يذكر في النص القانون الجديد على تشكيل الهيئة التنفيذية، واكتفى المشرع بتحديد رئيس المجلس الشعبي البلدي كرئيس لها.

3-3 **إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي:**حسب المادة 125 من قانون البلدية تعتبر الإدارة محل اهتمام كبير وذلك بهدف تحسين سير المرفق العام وديمومته. أما المادة 129 فجاءت أكثر تفصيلا لمهام الأمين العام فعهدت إليه تنشيط وتنسيق المصالح الإدارية والتقنية وضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين المنصوص عليه في المادة 126 من قانون البلدية.[2]

4. هيئات الولاية:

1-4 المجلس الشعبي الولائي .

2-4 الهيئة التنفيذية: الوالي .

[1] أسماء سلامي،مرجع سابق.ص413

[2] المادة 15 و29 من قانون البلدية 10-11

5. مصادر تمويل الجماعات المحلية:

إن ممارسة الجماعات المحلية لاختصاصاتها المخولة لها يتوقف أساسا على نطاق الموارد المالية المتوفرة لها.حيث تكفل المشرع الجزائري بتعداد الموارد المالية الخاصة بالنسبة للبلدية والتي تعتمد عليها في تمويل ميزانيتها إلى جانب الموارد الخارجية. في حين يختلف للموارد المحلية الخاصة بالولاية أين اكتفى المشرع بالتلميح إلى حق هذه الأخيرة في التصويت بالضرائب والرسوم التي يأذن القانون باستئنافها ، وفي هذه إشارة صحيحة إن هذه الهيئة تمول بصفة أساسية من الموارد الخارجية .

ومنه فان الموارد المحلية تتمثل في:

5-1 مصادر التمويل الذاتية :

أ- **الموارد الجبائية:** تمثل المورد الرئيسي لتمويل نشاط الجماعات المحلية وينقسم إلى :

1-ضرائب ورسوم مباشرة: تتمثل في إلزام المواطنين وبدون مقابل مساهمتهم في تمويل الأعباء والتكاليف المحلية وتتمثل في:

- رسم التطهير: ويتضمن رسم جمع النفايات،رسم تصريف المياه .
- الرسم العقاري:يفرض على العقارات والملكية المبنية وغير مبنية.
- الرسم على النشاط المهني: يفرض على جميع الأنشطة التي تمارس على تراب إقليم الجماعة.
- الدفع الجزافي : يتمثل في الضرائب المفروضة على الإيرادات والتي تقتطع شهريا من الأشخاص.
- الضريبة على الممتلكات.

2- ضرائب ورسوم غير مباشرة: تكوم بصفة دورية وتمثل مبالغ يدفعها الأفراد مقابل الإفادة من نفع خاص وان غلب عليها طابع النفع العام ومن أهمها : رسم الذبح ,الرسم على رخصة البناء،الإعانات والصفائح المهنية ..... وغيرها

ب-**الموارد غير جبائية:** خول المشرع الجزائري الجماعة المحلية – **البلدية** – تحصيل بعض الحقوق في إطار تسيير ممتلكاتها ومصالحها العمومية ، وتتمثل في :

- إيرادات الأملاك العامة للجماعات المحلية.
- منتوج الاستغلال : كل مقابل تقدمه الجماعة المحلية عبر مصالحها العمومية من خدمات فتحصل بذلك على تعويضات.

- الناتج المالي: المداخيل الناتجة عن مردودية امتلاك الأسهم والسندات أو الفوائد عن الإيداع في البنوك أو الاقتراض.

2-5 مصادر التمويل الخارجية: تتمثل في:

أ- الإعانات الحكومية: تأتي لسد العجز المالي المحلي وإعادة توازن الميزانية لكن يؤخذ عليها المساس بالاستقلال المحلي تطبيق القاعدة من يدفع يقود، وتوجه المساعدات لانجاز الهياكل الكبرى التي تثقل كاهل البلديات وتعجز ميزانيتها والتي بدورها تعد تقدم في شكها التقليدي – مبالغ مالية – بل أصبحت في إطار برامج تنموية ومخططات للتنمية البلدية الجهوية.

ب-إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL: هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أسست في1973 تحت وصاية وزارة الداخلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي.
يتولى تسيير صندوقين:الضمان والتضامن يهدف إلى تقليص فجوة التفاوت المالي والفوارق الموجودة بين بلديات القطر الوطني بالنسبة للمداخيل وتوزيع حصص الموارد الجبائية بالتساوي،وخاصة ضمان تحصيل التقديرات الجبائية للميزانية المحلية .

ت-مساعدات ميزانية الولاية: تقتطع من نفقات تجهيز الولاية وتمنح للبلديات للمساعدة على التجهيزات الإدارية، الاجتماعية، الصحية، هي ضعيفة مقارنة بالمساعدات الأخرى.

ث-القروض: باستثناء الموارد الذاتية والخارجية المحلية، تمثل القروض موردا غير عادي، وتعتبر أهلية المجالس المحلية في التعاقد الاقتراض مشروطة بالكثير من القيود التي تفرضها الحكومة المركزية "دواعي الحصول على القرض، قيمة القرض، كيفية تصريفه "

لذا يفضل أن يكون القرض من النوع المنتج كالذي ينفق على مشروع استثماري يدر عوائد ويسدد أصل الدين. [1]

6. الرقابة على الجماعات المحلية:

يمكننا حصر أنواع الرقابة التي تمكن أن تمارسها على الوحدات لمحلية فيما يلي:

[1]خديجة فطار، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق أهراس)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف. ص27-28

6-1 الرقابة (الوصاية الإدارية):

وهي من اختصاص السلطة التنفيذية ،والهدف منها التأكد من حسن الخدمات المحلية ودعم وحدة الدولة الإدارية،ويتخذ هذا النوع من الرقابة ثلاث صور هي:

أ- **الرقابة على الهيئات ذاتها:** من اختصاص القانون المنشأ للوحدات الإدارية المحلية أن يخول السلطات الإدارية المركزية سلطة إيقاف و حل أجهزة و هيئات الإدارة المركزية دون المساس بوجود الشخصية المعنوية لتلك الإدارة.

- **الإيقاف:** يمكن للإدارة المركزية طبقا للشروط والإجراءات القانونية أن تعمد إلى إيقاف و تعطيل نشاط وسير أعمال مجلس أو هيئة معينة مؤقتا طيلة فترة محددة) شهر مثلا لاعتبارات معينة تستند إلى مبدأ الملائمة.
- **الحل:** يخول القانون لسلطة الوصاية أن تقوم بالحل والإزالة والإنهاء الدائم لهيئة من هيئات الإدارة المحلية (المجلس المنتخب)، وهو أخطر مظاهر الوصاية أو الرقابة الإدارية لمساسه بمبدأ الديمقراطية والاختيار الشعبي، مما يستلزم إحاطته بجملة من القيود والشروط حفاظا على استقلال الوحدات المحلية

ب- **الرقابة على الأشخاص:** تمارس السلطة الوصية على رقابتها لأشخاص معينين بالوحدات اللامركزية كما لها الحق أيضا وفق إجراءات معينة ممارسة وصايتها الإدارية على الأشخاص المنتخبين، تتمثل مظاهر الرقابة الإدارية على الأشخاص القائمين على الهيئات المحلية في:

- توقيف عضو بهيئات الإدارة المركزية لمدة محددة عن ممارسة المهام مثلا شهرا.
- الإقالة لأسباب عملية كتولي العضو المنتخب لمهام إدارية في جهة أخرى.
- العزل أو الطرد أو الفصل بسبب إدانته لارتكاب أعمال مخالفة للقانون (الجرائم).

ج- **الرقابة على الأعمال** : وتتخذ هذه الرقابة بدورها الأشكال التالية:

- **التصديق و الإلغاء:** تنص القوانين المتعلقة بالإدارة اللامركزية على أن قرارات ومداولات وتصرفات تلك الإدارة بإطلاع السلطة الوصية عليها قبل تنفيذها، وذلك يهدف إلى مراقبة مدى مشروعيتها وملائمتها وبالتالي التصديق عليها أو إلغاؤها وفقا للأوضاع والإجراءات والكيفيات التي يحددها القانون.
- **الحلول:** يمكن في حالات معينة للسلطة الوصية أن تحل مكان و محل الإدارة المحلية للقيام بتصرفات و أعمال هي أصلا من صلاحيات واختصاصات هذه الأخيرة، ويتم هذا الإجراء عند امتناع الإدارة المحلية القيام باختصاصاتها رغم أعذارها وتنبهها للقيام بها.

6-2 الرقابة التشريعية:

تنشأ الوحدات المحلية بواسطة السلطة التشريعية، فالأمر يستلزم دائما في حالة إنشائها وإلغاء الوحدات المحلية إصدار قانون من السلطة المختصة وأحيانا فإنها لا تحل إلا بقانون، لذا فالبرلمان باعتباره صاحب السلطة التشريعية في الدول فانه يختص بممارسة الرقابة على هذه الهيئات قصد التأكد من أن الأجهزة المحلية تمارس اختصاصاتها التي ارتبط القانون القيام بها.

6-3 الرقابة القضائية:

تعتبر الوحدات المحلية ضيقة القوانين والواجبات تمارس الهيئات المحلية أعمالها وفقا لهذه القوانين وأن لا تسئ استعمال سلطاتها أو تتجاوز حدودها وإلا كانت تصرفاتها غير مشروعة وعرضه للطعن أمام القضاء، فالقضاء هنا بمثابة الحكم بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، فهو ينظر في القضايا التي ترفعها الإدارة المحلية ضد الإدارة المركزية مطالبة بإلغاء القرارات التي تراها مجحفة بحقها، ومخالفة للقانون، وكذلك ينظر في القضايا التي تطلب فيها الإدارة المركزية أو الأفراد إلغاء القرارات الصادرة عن الإدارة المحلية إذا كانت مخالفة للقانون.

6-4 الرقابة المالية:

رقابة الأموال هي أكثر صور الرقابة فاعلية، ففي هذه الرقابة يمتد إشراف الحكومة إلى كافة أنشطة الهيئات المحلية، وتتخذ هذه الرقابة عدة أشكال أهمها: التصديق على القروض ومنح الإعانات والتفتيش المالي .

6-5 الرقابة الشعبية:

يمارس السكان في الوحدة المحلية الرقابة على المجالس المحلية للتأكد من قيام الأعضاء والموظفين فيها بالأعمال الموكلة إليهم بكفاءة وفعالية، وتختلف صور هذه الرقابة باختلاف نظم الإدارة المحلية المطبقة في الدول، فقد يكون لسكان الوحدة المحلية الحق في قبول أو رفض بعض قرارات المجلس المحلي قبل تنفيذها مثل عقد القروض كما في أمريكا وإيطاليا أو تعديل حدود المجلس المحلي كما هو الحال بفرنسا. و قد يكون

لهؤلاء السكان الحق في عزل الأعضاء إذا ما ثبت لهم عدم قدرتهم على الأداء الجيد أو فسادهم،أو قد تكون الرقابة الشعبية بالسماح للسكان المحليين حضور اجتماعات المجلس المحلي، ووجوب عرض جداول أعمالها قبل عقدها بفترة زمنية معقولة ، وكذلك حق تقديم السكان للشكاوي والانتقادات والاقتراحات للمجلس المحلي.

6-6 الرقابة التي تمارسها الصحافة وأجهزة الإعلام المختلفة :

والتي تعتبر من أهم وسائل التعبير عن أراء المواطنين في النظم الديمقراطية حيث أصبحت الصحافة أداة الرأي العام القومي والمحلي في التعبير عن احتياجات المواطنين فمن خلالها يستطيع الرأي العام المحلي أن يؤثر على أعضاء المجالس المحلية وعلى أعمالهم وتوجيههم من خلال النقد وكشف الخطأ عن الصواب.[1]

II. التنمية المستدامة:

1. المراحل التاريخية لتطور التنمية المستدامة :

لقد تعددت الآراء والأفكار حول نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة فقد تم الإجماع بين الباحثين في الموضوع على أن المراحل التي تطورت بها التنمية المستدامة هي كالتالي:

- **في سنة1968 إنشاء نادي روما:** أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.
- **في سنة 1972ينشر نادي روما تقريرا مفصلا:** تضمن تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2010، ومن أهم نتائجه هو انه سيحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها.
- **نشر جاي فورستر دراسة بعنوان حدود النمو :** تضمنت نموذجا رياضيا لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور

[1] شويح بن عثمان ،دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية-حالة البلدية- شهادة الماجستير في القانون العام،جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان2011/2010 ص41-49،ص50

البيئة.حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي، وذلك لمدة ثلاثين سنة.

- **جويلية من سنة 1972انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم:**تم عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية .وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة .
- **في سنة 1982وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية** وكانت أهمية التقرير انه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم.و قد "أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض.
- **في أكتوبر 1982أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة:** الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شانه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.
- **في افريل من سنة 1987قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان"مستقبلنا المشترك** :"ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند حيث اظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على انه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.
- **في جوان 1992انعقدت قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل والتي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة:** خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار. انعقد هذا المؤتمر بعدما تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية حول وضعية كوكب الأرض الذي أصبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقائه واستمراره. خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه وثيقة الأجندة21 والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. وهذا على غرار الكوارث الطبيعية في العالم.

- **في شهر ديسمبر 1997إقرار بروتوكول كيوتو:** يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.
- **في افريل من سنة2002عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا:** بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 واستعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة وكذلك اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها وتحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- **في عام 2007انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي باندونيسيا،** وأهم نقاشات هذا المؤتمر تمحورت حول الاحتباس الحراري.
- **إضافة إلى هذه التواريخ فقد انعقدت في شهر ديسمبر من سنة 2009قمة كوبنهاغن:** والتي كانت تهدف إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي بضرورة خفض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي في العالم، ومعالجة أسبابها بطريقة تتسم بالنزاهة والتوازن والفعالية. ويكون الاتفاق الجديد بديلا أقوى من بروتوكول كيوتو.[1]
- **ويأتي المؤتمر الخامس عام2012 (ريو+ 20)** بعد مرور عشرين عاما على مؤتمر قمة الأرض التاريخي، ويجتمع قادة العالم مرة أخرى في ريو دي جانيرو لضمان تجديد الالتزام السياسي لتحقيق التنمية المستدامة، لتقييم التقدم المحرز وللتصدي للتحديات الجديدة والناشئة، ولتقديم رؤية جديدة لتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة قوامها المشاركة المستديمة والواعية لصفوف المجتمع.
- **أما المؤتمر السادس عام 2015انعقد في باريس (فرنسا) ما بين 30 نوفمبر و 11 ديسمبر2015،** يعتبر هذا المؤتمر النسخة 24 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي محتوى والهدف من المحادثات هو تقليل انبعاث الغازات الدفيئة للحد من ارتفاع الاحترار العالمي.

[1] ا.د عامر خضير الكبيسي وآخرون ، دراسة في التنمية المستدامة،دار جامعة نايف للنشر الرياض 2015ص29

التطور من فكرة بيئة الإنسان عام 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية عام 1992إلى فكرة التنمية المتواصلة 2002 إلى فكرة التنمية المستديمة والمشاركة ينطوي على تقدم ناضج في فهم مضمون التنمية، واستيعاب العلاقة بين الإنسان والنسق الايكولوجي الذي يتواجد فيه ويتفاعل معه.[1]

الشكل رقم(02) : مراحل التطور التاريخي للتنمية المستدامة.

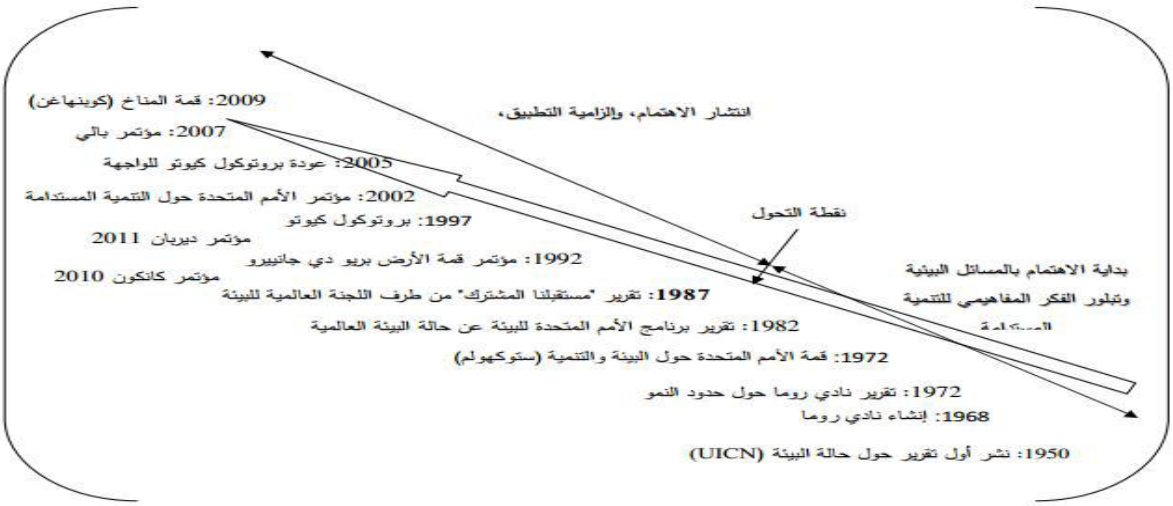

مفيدة بن لعبيدي الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر–ترشيد الإدارة المحلية مدخلا–،شهادة دكتورا

2. أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة العديد من الأبعاد المتصلة بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الإنسان في جهدهم التنموي في الصناعة و الزراعة وغيرها والتي تبناها مؤتمر ريو1992 ومن أهم هذه الأبعاد:

- **البعد الاقتصادي**:الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والبشرية والبيئية والاعتماد على مبدأ المساواة في توزيعها بين جميع أفراد المجتمعات الحالية والمستقبلية.
- **البعد الاجتماعي**:الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من خلال إعادة توجيهها وإعادة تخصيصها وتطوير مستوى الخدمات الصحية وتحسين المستوى التعليمي وتحقيق الاستقرار في النمو السكاني.[2]

[1] د–كافيي فريدة،إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة ،المركز الجامعي،عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.مجلة الحقيقة العدد 42،ص601

[2] دراسة في التنمية المستدامة، مرجع سابق ص 29

- **البعد البيئي:** إدراج البيئة في التنمية سواء ارتباط بالتصنع او التعمير وغيرها وكذلك الإنصاف بالاحتياجات الإنمائية والبيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.[1]

لأبعاد التنمية المستدامة صفة تكاملية بحيث لا يمكن الفصل بينها فكل بعد يؤدي إلى تنمية ودعم للبعد الأخر,وذلك في إطار بعد سياسي ومؤسساتي يضمن لها الاستمرارية.[2]

3. خصائص وأهداف التنمية المستدامة:

خصائص التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة العديد من المميزات تتمثل عموما في أنها :

- عملية تهدف إلى إحداث تغير وتحسين في المجتمع ونقله من وضع إلى وضع أفضل منه.
- عملية متسلسلة ومستمرة تتميز بالديمومة والاستدامة.
- عملية مجتمعية تشاركيه.
- عملية شاملة تمس جميع المجالات المجال الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي، البيئي ...
- عملية منظمة مخططة ومدروسة.
- عملية متعددة الأبعاد البعد البيئي، البعد التكنولوجي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي[3]..

أهداف التنمية المستدامة :

لقد اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 25سبتمبر2015 قرارا بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة "، يشمل سبعة عشر 17 هدفا للتنمية المستدامة، تتمحور هذه الأهداف حول خمسة مجالات رئيسية وهي **الناس، الكوكب،الازدهار،السلام والشراكة** وتتمثل هذه الأهداف في:

---

[1] بزيو عبد المالك، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ،ماستر في القانون العام،جامعة محمد خيضر بسكرة ص29

[2] رابح هزيلي،استراتيجيات التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة ،مجلة العلوم الإنسانية،العدد2001/01/21

[3] أسماء سلامي، مرجع سابق، ص420-421

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية والرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع،وتحقيق المساواة بين الجنسين.
- ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي وضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة.
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، تحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.وجعل المدن آمنة ومستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة،واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها بشكل مستدام.
- حماية النظم الايكولوجية البرية، وحماية الغابات ومكافحة التصحر ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- السلام والعدل والمؤسسات القوية وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وبصفة عامة تهدف هذه الأهداف إلى القضاء على الفقر وحماية الأرض وكفالة تحقيق السلام والرخاء لجميع الشعوب.[1]

4. مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

تنقسم مؤشرات قياس التنمية المستدامة والتي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى أربعة محاور رئيسية تتمثل في:

[1] خنشول دنيا، واقع التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلة خلال الفترة 1992-2015،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ، مجلة دراسات اقتصادية 78 العدد 5 جوان 2018 .

الجدول رقم (02): مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات الاقتصادية	معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني. الميزان التجاري مابين السلع والخدمات. قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها. كمية إنتاج النفايات. وسائل النقل والمواصلات.
المؤشرات الاجتماعية	السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. نسبة السكان العاطلين عن العمل. الصحة العامة و التعليم والتكوين. الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم . النسبة المئوية للنمو السكاني.
المؤشرات البيئية	مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية نصيب الفرد من المياه العذبة؛ نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية

المؤشرات المؤسسية	تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي. الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية

من إعداد الباحثة اعتمادا على:سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر ،شهادة دكتورا في العلوم التجارية تخصص اقتصاد التنمية،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان:2012-2013،ص109

5. مبادئ التنمية المستدامة:

تم توضيح مبادئ التنمية المستدامة من قبل "البنك العالمي للإنشاء والتعمير" وهي كالتالي :

1- **الاندماج بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية:** إن المحافظة على البيئة والتفاعل السليم معها، يتماشى وأهداف التنمية الاقتصادية المتمثلة في رفع مستوى المعيشة الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر الاستغلال المنظم الرشيد لمصادر الثروة والموارد المتاحة، ويستند العنصر الاقتصادي إلى المبدأ الذي يقتضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني.

2- **حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية:** حماية الكائنات الحية و منع استنزاف الموارد وتشجيع استخدامات الطاقات المتجددة .

3- **مبدأ الإفصاح والشفافية:** إلزام المؤسسات الدولية والدول ان تكون ذات شفافية في تعاملاتها وتعطي التقارير الصحيحة التي تبين حقيقة الأنشطة التي تقوم بها لمختلف الأطراف ذات المصلحة المتعلقة.

4- **الشراكة والمشاركة : الشراكة:** تطبيق الاتفاقيات العلمية والبروتوكولات الخاصة بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة.و**المشاركة** من خلال مساهمة جميع الأفراد للتصدي للمشكلات البيئية.

5- **مبدأ التعليم والتكوين والتوعية:** عن طريق حملات تحسيسية تبين كيفيات الحفاظ على البيئة و إدماجها في البرامج التكوينية والتعليمية في كافة المؤسسات. [1]

6- **مبدأ الملوث الدافع:** من أهم المبادئ التي تحقق التنمية المستدامة بكونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للتلوث والذي يعتبر كرادع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم أثارها مع التنمية المستدامة. وقد نص على هذا المبدأ لأول مرة في1972كتوصية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي بدورها تجعل التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث تتحملها السلطة العامة.وامتد هذا المبدأ إلى القوانين الداخلية للدول,ومنها القوانين الجزائرية قانون10/03.

وهذا المبدأ يتسم بالمرونة ويمكن تنفيذه تشريعيا بوسائل جزائية أو مدنية أو إدارية أو حتى مالية. [2]

7- **الحذر والوقاية والتخطيط** :منصوص عليه في المبدأين 15 و25 من تقرير ريو 1992لحماية البيئة من التلوث يجب الالتزام بمبدأ الحيطة والحذر والذي ينص على رسم السياسات واتخاذ إجراءات وقياسات احترازية واحتياطية وتطبيقها بشكل واسع وفعال.

8- **مبدأ حماية الخصوصيات الثقافية:** احترام العادات والتقاليد والمعتقدات والديانات جميع الشعوب.ولا يجب أن يكون النموذج التنموي المرتكز على التحديث وعمليات الترغيب هو السائد بل أن تكون هناك تنمية شاملة ومتكاملة مع متطلبات العولمة.[3]

6. مبادئ التنمية العمرانية المستدامة:

1- تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي من خلال استغلال العمالة والطاقة، فلا يجب أن تكون المدينة مستهلكة أكثر من كونها منتجة.

2- تحقيق الاستقلالية المحلية من خلال تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على تشكيل وتكوين بيئتهم عن طريق احتياجاتهم وطموحاتهم لتحقيق الانتماء والإحساس بالمكان وأيضا القدرة في إدارة بيئتهم المحلية.

3- أن تكون المدينة عادلة تتوزع فيها العدالة الاجتماعية وتوفر الخدمات بشكل متساوي كما يشترك الجميع فيها بالحكومة.

[1] أسماء سلامي، مرجع سابق،ص419

[2] بزيو عبد المالك، مرجع سابق ص50

[3] بزيو عبد المالك، مرجع سابق ص54

4- إمكانية تطبيق تنوع الاستعمالات الأرض من خلال تعديل أولويات استعمالات الأراضي لتشكيل مدن متضامنة ذات استعمالات حيوية متنوعة.

5- إمكانية الوصول للخدمات: حيث أن التدرج اليومي لمراكز الخدمات على مختلف مستويات تشكيل المدينة من المستوى المحلي إلى مستوى مركز المدينة مع توافر درجة عالية من إمكانية الوصول وسيولة الحركة يساعد على زيادة حرية الاختيار وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي.

6- إمكانية الوصول للمناطق المفتوحة الخضراء مثل الحدائق والمناطق الطبيعية. بالإضافة إلى استخدام أسس التدرج الهرمي في توزيع الفراغات المفتوحة والمناطق الخضراء بالمدينة ابتدءا من التجمع السكني والمحلية السكنية إلى المستوى الأكبر مع تدعيم مشاريع الزراعة المحمية والمشاريع العمرانية الخضراء

7- تحقيق التوافق والانسجام التام مع الطبيعة والبيئة واحترامها وتأكيدها بحيث يتم تحقيق بيئة خالية من التلوث والضوضاء والازدحام والجرائم وتحديد البيئات الحضرية الملوثة والمتدهورة والاستعمالات الملوثة أيضا ما لم تتلاءم مع المعايير القياسية للبيئة. [1]

7. عناصر التخطيط المستدام:

للوصول للتخطيط العمراني المستدام لابد فهم مجموعة من العناصر المتعلقة به وهي كآلاتي :

- مفهوم المقياسSCALE يعرف بالتصميم السليم للمباني هو أمر معقد جدا و لا بد من دراسته على جميع المقاييس الإقليمية والعمرانية.
- المخطط التنظيمي يجب أن يحتوي على إستراتيجية تصميمية تتضمن تطور التصميم وتحديثه وفق المتغيرات وإنتاج قواعد للتصميم، ومخطط الإدارة والتنفيذ ويجب أن يكون شاملا لمواضيع الاستدامة البيئية وان ينال فهم ودعم المجتمع المحلي.
- العلاقة بين المباني والمناخ المحلي الذي تأخذ بامية الاستدامة، فسواء كان ذلك على مستوى المناخ الإقليمي الواسع أو على المناخ المحلي، ولفهم موضوع المناخ ومواد البناء والمهارات والتكنولوجيا المتاحة لابد من الأخذ بالحسبان المواضيع الآتية :

1- تصميم الموقع، اختيار موقع المنزل والتوجيه

2- الشكل، الحجم، آلية تصميم مساكن جديدة.

[1] أ.د. غادة موسى رزوقي السلق هيثم حسن مهدي الصفار .مرجع سابق ص 8

3- العلاقة والتأثير في محيط البناء

4- العلاقة والتأثير في المساحات المحيطة وتنسيق المواقع .

5- تأثير التنمية في وظائف المباني الموجودة .

6- التفاعل مع المناخ.

7- استخدام أشكال في التصميم ملائمة مع المناخ.

8- اختيار واستخدام مواد البناء المناسبة.

- ان تصميم المساحات المفتوحة هو موضوع لا يقل أهمية، فالموقع العام وباقي التفصيلات العمرانية كالساحات والطرق والمناطق الخضراء والملاعب ...بحيث تعد المساحات الخضراء المفتوحة والحدائق الرئة الخضراء التي تعمل على تلطيف المناخ وتعزيز التنوع البيئي والراحة العامة ويجب ان تصمم بشكل بلائم مختلف الفئات العمرية وتشكل نقاط ضعف عمرانية .
- النقل والربط ألطرقي، فاستخدام وسائل النقل العامة والصديقة للبيئة كالحافلات الكهربائية والدراجات الهوائية يقل نسبة التلوث البيئي الصادر، كما يخفف من الازدحام الناجم عن السيارات الخاصة، وتامين ممرات منشاة أمنة من خلال فصلها- ما أمكن- عن طرق السيارات، وتخصيص طرق خاصة للدراجات الهوائية.
- تصميم المباني ومواد البناء، يجب اختيار مواد بناء صديقة للبيئة والتي تسهم أيضا في الحفاظ على الطاقة، ويشترط أثناء عملية التصميم المعماري المستدام المعايير التالية:
  - تقدير تأثير المحيط المجاور.
  - تقدير الطريقة المثلى للتنظيم ،ممرات الراجلين وعلاقتها بارتفاع المباني، الاستفادة من العناصر الطبيعية الموجودة في الموقع-مسطحات مائية ،غابات .....
  - اختيار الحجم والشكل الملائم للمباني.
  - التخفيف من الضجيج وعوامل التلوث البيئي الأخرى.
  - شكل التصميم والتوجيه: حيث أن التخطيط لتنمية متعدد الاستعمالات"سكن، محلات تجارية، أنشطة اقتصادية وترفيهية...الخ " والتي تصمم بشكل مغلق تقريبا هي من الحلول الشائعة، وان تركيب مختلف النشاطات على مختلف طوابق البناية يمكن أن يعطي اندماجا جيدا ويفسخ المجال أمام مساحات خارجية خضراء.

- تنسيق الموقع والمعالم الخارجية: لابد من اختيار واستخدام عناصر ملائمة حول الأبنية وذلك لغايات مناخية.[1]

وللوصول للتخطيط المستدام لابد أن ندرك أن العامل المالي هو أكثر عامل مؤثر في المنظمات والمؤتمرات، فعلى الرغم من أن بعض النشاطات الخاصة بتحقيق الاستدامة هي نتاج تقدير الفوائد على المستوى البيئي والاجتماعي، إلى أن الحالة الاقتصادية الأكثر إقناعا.[2]

[1] ريدا ديب دكتور سليمان مهنا– التخطيط من اجل التنمية المستدامة– مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد25 – العدد1– 2009 ص505

[2] ريدا ديب دكتور سليمان مهنا– مرجع سابق ص515

خلاصة الفصل:

وجود الجماعات المحلية في الجزائر ذكرا دستوريا لما لها مكانة هامة في التنظيم المجالي وتحقيق تنمية على مستوى كل مجال ومنه حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على هاته الأخيرة من خلال التطلع على تاريخها وأهدافها وهيئاتها وأنواع المداخيل التي تتبناها البلدية لتسيير مشاريعها التنموية وكذلك كيفية الرقابة عليها وعلى مدى تسيير أمورها ، كذلك تطرقنا إلى التنمية المستدامة التي أصبحت هدفا أدرج للجماعات المحلية لتحقيقه وهذا من خلال ما جاء في الأجندة المحلية21 ، ومنه حاولنا تغطية تاريخ وخصائص وأهداف التنمية المستدامة واهم مبادئها.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع دور الجماعات المحلية في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة يمكننا القول ان الجزائر تتبنى النظام اللامركزي ، والذي يقوم على وجود وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتمثل في الجماعات المحلية– البلدية والولاية–، ويسعى هذا النظام القانوني لتكريس الديمقراطية عن طريق التمثيل الشعبي كما يسعى لتحقيق هدف ثاني لا يقل أهمية وهو تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المحلية، حيث وبالرغم من تعدد التعاريف للتنمية المستدامة إلا أن مفهومها يتضمن الوفاء باحتياجات الأفراد في الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاته.

حيث ان المشرع الجزائري أولى العديد من الصلاحيات للجماعات المحلية –البلدية – خاصة القانون 10-11 الخاص بالبلدية.كذلك إدراج العديد من الآليات التي من شانها تنظيم المجال الحضري بداية من الأجندة 21 المحلية التي تفرض على عاتق الجماعات المحلية تنفيذ السياسات والاستراتجيات التنموية المستدامة للحفاظ على إقليمها الحضري.

وفي دراستنا التطبيقية لبلدية بسكرة حاولنا التعرف على السيرورة التنموية للبلدية واهم نشاطاتها خاصة فيما يخص تحقيق مبادئ التنمية المستدامة وتبني أهدافها والتي تتمثل في تطوير والحفاظ على الجانب الايكولوجي والايكولوجي الاقتصادي والاجتماعي كذلك الحكامة التي تعتبر أساس كل عملية تنموية مستدامة ، كذلك إبراز العراقيل التي تعيق التنمية المستدامة وتنفيذها.

وقد تبين ان للبلدية المدروسة العديد من المشاكل والعراقيل والتي تتمثل أهمها في سوء تسيير الموارد البشرية مما أدى إلى التوزيع الغير منطقي مقارنة بسبب النقص في التأطير المحلي وهذا ما يؤثر سلبا على تحقيق مبادئ التنمية المستدامة كذلك عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي المستدام وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم ، أيضا عدم وجود رقابة فعلية على مستوى الإطارات المنفذون والمسيرون في بلدية بسكرة ، ومسايرة معايير آليات ومبادئ التنمية المستدامة كمفهوم لا كتطبيق.

بناءا على ما سبق التطرق إليه من مشاكل وعراقيل على مستوى بلدية بسكرة قمنا باقتراح بعض الحلول والتي من شانها حاولنا تغطية بعض العراقيل التي تعيق التنمية المستدامة والتي تتمثل في :

- إعطاء سلطات اكبر للإدارة المحلية في إدارة ميزانيتها المالية المحلية، كذلك البحث عن مصادر متجددة بتمويل محلي وتطوير التمويل الذاتي وذلك للتخلي عن التبعية المالية للدولة وجعلها أكثر استقلالية.
- تطوير وتدعيم التخطيط المحلي ورفع كفاءة الإدارة عن طريق الاهتمام بالعمالة وتوظيف الإطارات الجامعية والتكوين والمتابعة.
- محاربة الفقر والتدني في المستوي المعيشي وتحسين فرص العمل عن طريق الفرص الاستثمارية والبرامج الاجتماعية.
- مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة في مجال استغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادة من الثروات ، والاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي الرأسمالي وإدخال ذلك في البرامج التعليمية.
- إدخال أدوات إدارة البيئة على مستوى البلدية لضمان التكامل بين التشريع والتنفيذ للترتيبات القانوني ، ودعم أهم نشاط لحماية البيئة وضمان تطبيق التنظيمات والإجراءات القانونية ،ألا وهو الرقابة والتفتيش البيئيين.

ومنه يمكن القول ان دور الجماعات المحلية في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة ليس بالمهمة السهلة بل يفرض رؤية سياسية واضحة ، كذلك إجماع مدني وصحوة ثقافية وفكرية بيئية تصاغ ضمن إستراتيجية شاملة واضحة المعالم في إطار إقليم حضري مستدام مع رقابة صارمة لتنفيذ القوانين دون التساهل أو التسامح أو التعزيز من دور القضاء، وهذا من اجل رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة والحفاظ على مكانة البلدية والولاية في التنظيم المجالي و زرع الثقة بينها وبين المواطن .

❖ بطاقة المقابلة متضمنة أسئلة موجهة للإطارات بالمصالح البلدية وللمواطنين:

➢ بيانات عامة:

- الجنس:
- التخصص:
- الخبرة المهنية:

➢ أسئلة خاصة بالحكامة على مستوى البلدية :

1-علاقة رئيس وأعضاء المجلس الشعبي البلدي:

- هل انتخبت على رئيس المجلس الشعبي ؟
- هل ترى ان رئيس المجلس الشعبي البلدي يتمتع بالصلاحيات الكافية لإدارة المؤسسة البلدية ؟
- هل هناك انسجام بين الرئيس والأعضاء وبين الأعضاء فيما بينهم داخل المجلس ؟
  - وفي حالة عدم التوافق ما العائق في هذه الاختلافات ؟
  - ماهو تأثير هاته الاختلافات على سير عمل المجلس البلدي ؟
- على أي أساس يتم اختيار الهيئة المنتخبة ؟

2-كفاءة ومستوى الإطارات والمسؤولين بمختلف مصالح البلدية حسب الأشخاص المستجوبين:

- في حسب اعتقادك هل البلدية تستقطب مورد بشري مؤهل وكفء على غرار باقي المديريات بالبلدية؟
- على أي أساس البلدية تختار موظفيها ؟
- هل هناك امتحانات ومسابقات توظيف للمتقدمين قبل للموظفين وعلى أي أساس تتم هذه الأسئلة ؟
- ما طبيعة الشروط التي تضعها البلدية في المتقدمين لمسابقات التوظيف ؟
- ما هي الانشغالات التي ترونها تحقق التنمية المستدامة ؟

- ما مدى تطبيق التنمية المستدامة على مستوى البلدية ؟ ما هي المبادئ التي تتخذونها في سيرورة العمل البلدي ؟
- ما مدى تطلعاتك على التنمية المستدامة وعلى أهدافها ومبادئها ؟
- هل هناك رؤية مستقبلية للبلدية مستدامة ؟
- هل هناك عراقيل تواجهونها في التخطيط للمشاريع ؟
- في تسيير المشاريع على أي أساس يتم تقسيم الميزانية.أي الأولوية في المشاريع ؟
- فيم تكمن برامج التنموية المستدامة التي تقومون بها وعلى أي أساس ؟
- ما هي المتطلبات التي ترجون تحقيقها في القيام باي مشروع ؟

3- <u>علاقة المواطن بالبلدية :</u>

- ما مدى تطلعك على النشاط البلدي ؟ وعلى أهم الصلاحيات المخولة للبلدية ؟
- كيف تقيم نشاطات البلدية وهل أنت راضي على أدائها في تسيير البرامج التنموية ؟
- مامدى تعاونك وتجاوبك مع المبادرات والقرارات البلدية ؟
- هل البلدية عمومها ورئيسها خاصة محل ثقة بالنسبة لك كمواطن؟ في حالة النفي ما هي إبراز الأسباب في رأيك ؟

➢ أسئلة خاصة بالمشاريع التنموية :

- ما مدى ملائمة المخططات العمرانية بالبيئة الحضرية وهل تضمن استدامة التخطيط بالبلدية ؟
- هل هناك توافق بين المصالح البلدية والمديرات الولائية خاصة فيما يخص تسيير المشاريع ؟ في حالة النفي، ما هي الأسباب التي أدت لعدم وجود انسجام وتوافق ؟
- هل التسيير المالي عائق في العملية التخطيطية وعلى أي أساس يتم تقسيم ميزانية المشاريع ؟
- هل هناك توافق بين العملية التخطيطية وبين التسيير والتنفيذ على ارض الواقع ؟

➢ أسئلة حول الآليات التي تتخذها البلدية في تسيير المشاريع التنموية :

- ما نوع التخطيط الذي تنتهجه البلدية في تسيير مشروعاتها ؟ ولماذا ؟
- ما مدى نجاعة التخطيط التي تقوم به البلدية وهل يضمن استدامة المشاريع ؟
- ما هي الأسس التي تتخذها البلدية في العملية التخطيطية ؟

- هل التنمية المستدامة ضمن أولويات البلدية خاصة في انتقاء للمشاريع ؟
- ما هي الوسائل الرادعة للأنشطة المخالفة للبيئة ؟ وهل هناك تجاوب معها ؟ وهل هي كافية ؟

➢ **الأسئلة الخاصة بالدور الايكولوجي للبلدية:**

- من خلال ما جاء في الاجندة21 المحلية من مكونات أساسية ما مدى تطلع البلدية عليها ؟

  - هل البلدية تستعين بهذه المكونات ؟
  - هل قرارات البلدية وفق الاستراتيجيات السياسية للأجندة 21 المحلية ؟
  - فيما تكمن وسائل ومؤشرات المتابعة والتقييم التي تتخذها البلدية في تحديد نوعية الهواء والمساحات الخضراء والإطار المعيشي ؟

- هل المخطط البلدي لتسير النفايات الحضرية وفق معايير التنمية المستدامة وعلى أي أساس يتم تنفيذ المخطط و ما مصير النفايات ؟
- هل هناك انشغالات وبرامج بيئية على مستوى البلدية ؟
- كيفية توزيع المشاريع وعلى أي أساس يتم انتقاءها ؟
- ما مدى تطلعك على الآليات البيئية خاصة ما جاء به المشرع الجزائري من قوانين وإجراءات ؟
- ما هي العوائق التي تعيق استحداث تقنيات جديدة خاصة في عمليات الجمع تثمين النفايات ؟
- ما مدى تجاوب المواطن مع الاهتمامات البيئية التي تقومون بها ؟

➢ **الأسئلة الخاصة بالدور الايكولوجي الاجتماعي:**

- هل هناك مشاريع تهدف إلى دمج الاهتمامات الاجتماعية بالاهتمامات البيئة لخلق بيئة اجتماعية مستدامة ؟

- ما مدى تجاوب المواطن مع الاهتمامات الاجتماعية التي على مستوى البلدية ؟
- لماذا البلدية تكتفي بعمليات الترميم فقط والصيانة في تسيير المشاريع ؟ ما هي الأسباب التي أدت على التخلي على العملية التخطيطية ؟
- ما أهمية عملية تقييم التأثيرات البيئية في المشاريع التنموية وما هو دورها خاصة في المجال الاجتماعي؟

➢ **الأسئلة الخاصة بالدور الايكولوجي الاقتصادي :**

- كيف تقيم الواقع الاقتصادي لبلدية بسكرة وهل هناك برامج تغطي الاختلالات الاقتصادية البطالة ....؟
- كيفية توزيع المشاريع الاقتصادية وعلى أي أساس يتم انتقاءها ؟ وهل هناك ميزانية مخصصة لهاته المشاريع ؟
- هل هناك إستراتيجية اقتصادية بيئية تتخذون غي تسيير المشاريع ودمجها مع الجوانب البيئية لضمان استدامة المشاريع الاقتصادية ؟

➢ أسئلة حول الدور العمراني المستدام:

- على المستوى المحلي ما هي الآليات العمرانية التي اقرها المشرع الجزائري لتسيير المجال الحضري ؟
- هل كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي يضمن استدامة للمشاريع العمرانية ؟ وهل تستجيب لتطلعات التنمية المستدامة ؟
- ما مدى نجاعة هاته المخططات سواء على مستوى التسيير أو على استدامة المشاريع ؟
- ما مدى تطبيق هاته المخططات العمرانية على ارض الواقع وهل يتم التماشي معها في العملية التخطيطية ؟
- هل تضمن المخططات العمرانية بعين الاعتبار الاعتبارات البيئية لضمان استدامة المشاريع والتماشي مع مبادئ التنمية المستدامة ؟
- هل البلدية تتقيد بما جاء به القانون 90-29 المتعلق بالقانون التوجيهي للتهيئة والتعمير من حماية الأراضي فلاحية وحماية الأراضي غير القابلة للبناء ؟
- ما هي الوسائل الردعية التي تتخذها البلدية للحفاظ على المجال الحضري؟ وهل تضمن هذه الوسائل والإجراءات استدامة المشاريع العمرانية الحضرية ؟

ملاحظة: –

- لم توزع هذه البطاقة بل تم التساؤل شخصيا وتسجيل الأجوبة والملاحظات في نفس الوقت.
- تم طرح العديد من الأسئلة على الأشخاص المعنيين فقد أخذنا الأساسيات فقط.

فهرس المحتويات

مقدمة عامة.....	ا
مشكل البحث.....	ب
أهداف البحث.....	ب
الفرضيات.....	ب
أهمية موضوع الدراسة.....	ت
أسباب اختيار الموضوع.....	ت
حدود البحث.....	ت
منهج البحث وإجراءاته.....	ت
محتوى البحث.....	ث
تمهيد.....	1- 8
الفصل الأول: الجماعات المحلية في الجزائر والتنمية المستدامة	
مقدمة الفصل.....	9
I. الجماعات المحلية.....	10
1- السياق التاريخي للجماعات المحلية.....	10
2- خصائص الجماعات المحلية.....	11
3- هيئات البلدية.....	12
4- هيئات الولاية.....	12
5- مصادر تمويل الجماعات المحلية.....	13
6- الرقابة على الجماعات المحلية.....	14
6-1 الرقابة (الوصاية الإدارية).....	15
6-2 الرقابة التشريعية.....	16
6-3 الرقابة القضائية.....	16
6-4 الرقابة المالية.....	16
6-5 الرقابة الشعبية.....	16
6-6 الرقابة التي تمارسها الصحافة وأجهزة الإعلام المختلفة.....	17
II. التنمية المستدامة.....	17
1- المراحل التاريخية لتطور التنمية المستدامة.....	17

2- أبعاد التنمية المستدامة.....	20
3- خصائص وأهداف التنمية المستدامة.....	21
4- مؤشرات قياس التنمية المستدامة.....	22
4-1 المؤشرات الاجتماعية.....	23
4-2 المؤشرات الاقتصادية.....	23
4-3 المؤشرات البيئية	23
4-4 المؤشرات المؤسساتية.....	24
5- مبادئ التنمية المستدامة.....	24
6- مبادئ التنمية العمرانية المستدامة.....	25
7- عناصر التخطيط المستدام.....	26
خلاصة الفصل.....	29
الفصل الثاني : آليات تجسيد التنمية المستدامة	
مقدمة الفصل.....	30
I. سياسات التنمية المستدامة.....	31
1- الأجندة21 Agenda 21 local.....	32
2- المشروع الحضري	32
II. استراتجيات التنمية المستدامة.....	34
1- على المستوى الوطني.....	34
1-1 المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة SNAT	34
1-2 المخطط الوطني للأعمال من اجل التنمية المستدامة PNAE-DD.....	36
2- على المستوى الإقليمي والجهوي.....	36
2-1 المخطط الجهوي لتهيئة الإقليمSRAT	36
3- على المستوى المحلي	37
3-1 الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة.....	37
3-2 مخطط تهيئة الولاية PAW	37
3-3 مخطط تهيئة البلديات P-APC.....	38
3-4 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU	38
3-5 مخطط شغل الأراضي POS	38
3-6 آليات وقواعد الجماعات المحلية في مجال التعمير.....	39

3-7 المشاريع والبرامج على المستوى المحلي.....	40
3-7-1 المخطط البلدي للتنمية PCD	40
3-7-2 المخطط القطاعي للتنمية PSD	40
3-7-3 البرامج القطاعية الممركزة PSC	41
3-7-4 البرامج والصناديق المدعمة للإصلاحات الاقتصادية.....	41
III. الآليات القانونية لتجسيد التنمية المستدامة.....	41
1- القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.....	41
2- القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.....	42
3- القانون المتعلق بالتسيير والرقابة والتخلص من النفايات.....	42
4- القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو.....	42
5- القانون المياه 05-12.....	43
6- مشروع الحد من التلوث الصناعي في الجزائر 2005.....	43
7- قانون إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها والقانون التوجيهي لترقية المدن.....	44
IV. الوسائل والإجراءات الإدارية.....	44
1- نظام الترخيص	44
2- نظام الحظر.....	45
3- نظام الإلزام.....	46
خلاصة الفصل.....	47
الفصل الثالث: تقديم مجال الدراسة وإجراءات العمل الميداني	
مقدمة الفصل.....	48
I. تقديم مجال الدراسة.....	49
1- نبذة مختصرة عن منطقة بسكرة.....	49
2- موقع بلدية بسكرة.....	51
3- خصائص بلدية بسكرة.....	51
4- تحليل الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية بسكرة.....	53
II. إجراءات العمل الميداني وأدوات الدراسة	57
1- الملاحظة.....	57
2- المقابلة..... ..	57
2-1 استمارة المقابلة.....	58

خاتمة الفصل.....	**59**
الفصل الرابع: نتائج الواقع المستدام لبلدية بسكرة	
مقدمة الفصل.....	**60**
I. تحليل نتائج المقابلات حول واقع الدور التنموي المستدام لبلدية بسكرة.....	**61**
1- تحليل المشاريع التنموية ببلدية بسكرة.....	**61**
1-1 تقييم المشاريع ببلدية بسكرة حسب نتائج المقابلات الميدانية.....	**61**
1-2 الآليات التي تتخذها البلدية في تسيير المشاريع التنموية.....	**62**
1-3 الدور الايكولوجي لبلدية بسكرة.....	**63**
1-4 الدور الاقتصادي الايكولوجي لبلدية بسكرة.....	**65**
1-5 الدور الاجتماعي الايكولوجي لبلدية بسكرة.....	**66**
1-6 الدور العمراني المستدام لبلدية بسكرة.....	**67**
2- الحكامة الرشيدة والإدارة الداخلية لبلدية بسكرة.....	**69**
2-1 العلاقة بين رئيس وأعضاء المجلس الشعبي البلدي.....	**69**
2-2 كفاءة ومستوى الإطارات بمختلف المصالح البلدية حسب الأشخاص المستجوبين..	**70**
2-3 علاقة المواطن بالبلدية.....	**72**
II. تقديم عينة من المشاريع التنموية ببلدية بسكرة.....	**73**
1- مجموع استهلاكات مختلف المشاريع ببلدية بسكرة.....	**73**
2- المجال الاجتماعي.....	**75**
3- المجال الاقتصادي.....	**80**
4- مجال التعمير والهياكل القاعدية.....	**82**
5- المجال البيئي.....	**87**
III. خلاصة التحليل (العقبات والعراقيل التي تواجه بلدية بسكرة لتحقيق التنمية المستدامة).....	**92**
IV. الحلول والاقتراحات.....	**94**
خلاصة الفصل.....	**97**
خاتمة عامة.....	
الملاحق.....	
قائمة المراجع.....	